



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



أثر الإنفتاح التجاري على فعالية السياسات النقدية والمالية في
السودان دراسة قياسية 1980-2015م

**Impact of Trade Openness on Effectiveness of Monetary and
Fiscal Polices in Sudan, an Econometric Study (1980-2015)**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد القياسي

إعداد الدارس:

محمد أبو القاسم عبد الرحمن محمد

إشراف:

أ.د. خالد حسن البيلي

مشرف متعاون:

د. أمنة محمد أحمد عمر

1440هـ - 2018م



الآية

قال تعالى:

اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا
مِصْبَاحٌ ۚ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۚ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ
زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُورٌ عَلَى نُورٍ ۚ يَهْدِي اللَّهُ
لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾

صدق الله العظيم

سورة النور الآية ٣٥

الإهداء

إلهى لا تطيب الدنيا إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك....
الله جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..... سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.. إلى من احمل إسمه بكل
افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك
نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد إلى الأبد.. والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معني الحب ومعني الحياة والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب.. ..أمي الحبيبة

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء
أحبكم حباً لو مر على أرض قاحلة لتقجرت منها ينابيع المحبة.. ..إخواني

إلى الأخوه الذين لم تلههم أمني.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق
الصافي إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من....

كانو معي على طريق النجاح و الخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا اضيعهم أسأتذتي

إلى كل من سقط من قلبي سهواً

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الشكر اولاً واخيراً لله رب العالمين الذي وفقني للقيام بهذا العمل، ثم الشكر موصول الي المؤسسة التعليمية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والشكر لكلية الدراسات العليا والشكر ايضاً الي مكتبة الدراسات العليا، واخص بالشكر البرفسور/ خالد حسن البيلي، والدكتورة / أمّنة محمد احمد عمر لمتابعتهم وارشادهم من خلال إطلاعهم علي هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر الي كل الذين ساهموا ووقفوا معي للحصول علي البيانات والمعلومات المفيدة في مشوار دراستي ولكل من اسهم معي بكلمة طيبة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للأسرة الكريمة التي هيأة لي المناخ الملائم.
كما اتقدم بوافر الشكر الجزيل الي اخواني الأعزاء.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة لبيان وتحليل أثر الانفتاح التجاري علي فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان خلال الفترة 1980-2105م، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة للإسلوب القياسي، من خلال استخدام النمذجة لبحث أثر الانفتاح التجاري علي فعالية السياسات النقدية والمالية، واتباع النموذج النظري الذي استخدمه موسغراف لبيان أثر الانفتاح التجاري علي فعالية السياسات النقدية والمالية، ولقد تم بناء نموذج إجمالي للاقتصاد السوداني بحيث يشتمل على سوقين: سوق السلع وسوق النقد عن طريق تحليل موسغراف النظري لمضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة والمالية، وأظهرت نتائج الدراسة: أن الانفتاح التجاري يقلل من كفاءة وفعالية السياسات النقدية والمالية في السودان، ذلك لأن قيمة مضاعف السياسة النقدية بلغت (1.31) في الاقتصاد المغلق، و (0.35) في الاقتصاد المفتوح، كما بلغت قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، و(0.35) في الاقتصاد المفتوح.

وأحتوت الدراسة على العديد من التوصيات ومن أهمها: على متخذي القرار الاقتصادي في الدولة بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته مع التخطيط لتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول العالم.

Abstract

This study aimed to explain and analyze the Impact of Trade Openness on Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies in Sudan during the period 1980 - 2015. The study depended on the descriptive and analytical approach in addition to the econometric method through using modeling technique to examine the effect of trade openness on the effectiveness of monetary and fiscal policies, besides following the theoretical model used by Mosgrave to demonstrate the effect of trade openness on the effectiveness of monetary and financial policies, A comprehensive model of the Sudanese economy has been built to include two markets the commodity market and the money market by analyzing Mosgrave the theoretical conceptualization for the monetary and fiscal policymaking multipliers, The results of the study indicated that trade openness reduces the efficiency and effectiveness of monetary and fiscal policies in Sudan, since the value of the monetary policy multiplier was (1.31) in the closed economy, and (0.35) in the open economy, while the value of the fiscal policy multiplier was (1.32) in the closed economy, and (0.35) in the open economy.

The study contains many recommendations, the most important of which call for those who decide on economic issues to design policies that stimulate the development of production and increase its efficiency, as well as planning to achieve economic integration with the countries of the world.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	
أ	الاستهلال	
ب	الآية	
ج	الإهداء	
د	الشكر والعرفان	
هـ	المستخلص	
و	Abstract	
ز	قائمة المحتويات	
ك	قائمة الجداول	
س	قائمة الأشكال	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة		
2	المقدمة	1.1.1
2	مشكلة الدراسة	2.1.1
3	أهداف الدراسة	3.1.1
3	أهمية الدراسة	4.1.1
3	فروض الدراسة	5.1.1
3	منهج الدراسة	6.1.1
5	مصادر وأدوات جمع البيانات	7.1.1
5	حدود الدراسة	8.1.1
5	هيكل الدراسة	9.1.1
7	المبحث الثاني لدراسات السابقة	1.2.1
15	أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	1.2.2
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
	المبحث الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري	
17	المقدمة	1.1.2

17	مفهوم سياسة الانفتاح التجاري	2.1.2
18	هنالك عدة تعريفات لمصطلح الانفتاح التجاري منها	3.1.2
22	مدى الاهتمام العالمي بسياسة الانفتاح التجاري	4.1.2
23	النظريات المفسرة لسياسة الانفتاح التجاري	5.1.2
38	وتقييم قياس الانفتاح التجاري	6.1.2
46	المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الإنفتاح التجاري:	7.1.2
المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية		
52	مقدمة	1.2.2
53	السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	2.2.2
56	أدوات السياسة النقدية	3.2.2
60	أهداف السياسة النقدية	4.2.2
61	فعالية السياسة النقدية	5.2.2
المبحث الثالث: مفهوم السياسة المالية		
69	مقدمة	1.3.2
69	تعريف السياسة المالية	2.3.2
71	السياسة المالية في الفكر الإقتصادي	3.3.2
80	أدوات السياسة المالية	4.3.2
81	أهداف السياسة المالية	5.3.2
82	فاعلية السياسة المالية	6.3.2
86	مضاعفات السياسات النقدية والمالية	7.3.2
88	تأثير السياسة النقدية والمالية	8.3.2
88	مضاعف التجارة الخارجية	9.3.2
90	العلاقة بين الإنفتاح التجاري والسياسة النقدية والمالية	10.3.2
91	إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية	11.3.2

الفصل الثالث		
الإنتتاح التجاري والسياسات النقدية والمالية في السودان		
المبحث الأول		
اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1980-2015م)		
94	مقدمة	1.1.3
106	اداء الاقتصاد السوداني	1.1.3
101	مؤشرات اداء الإقتصاد السوداني	2.1.3
المبحث الثاني		
السياسة النقدية في السودان خلال الفترة		
105	المقدمة	1.2.3
106	السياسة النقدية في السودان	2.2.3
106	السياسة النقدية خلال الفترة 1980-1989م	3.2.3
107	السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 1990-2015م 4.2	4.2.3
109	أدوات ووسائل السياسة النقدية والتمويلية في الفترة 1980-2015م	5.2.3
126	6.2.3 تقييم أداء السياسة النقدية 1980-1989م	6.2.3
المبحث الثالث		
السياسة المالية في السودان خلال الفترة 1980-2015م		
132	مقدمة	1.3.3
134	أهم السياسات المالية	2.3.3
135	مؤشرات أداء السياسة المالية في السودان خلال الفترة 1980-2015م	3.3.3
141	الإنتفاق العام في السودان	4.3.3
145	تقييم أداء السياسة المالية	5.3.3

المبحث الرابع		
الانفتاح التجاري في السودان خلال الفترة 1980-2015م		
151	قياس وتقييم الانفتاح التجاري في السودان	1.4.3
الفصل الرابع		
الدراسة التطبيقية		
المبحث الأول		
التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج في السودان		
180	توصيف متغيرات النموذج	1.1.4
المبحث الثاني		
توصيف وتقدير النموذج		
202	1.2.4 مقدمة:	1.2.4
المبحث الثالث		
فحص بيانات الدراسة		
205	اختبار سكون السلسلة	1.3.4
205	الاختبارات المستخدمة لمعرفة سكون السلسلة	2.3.4
210	تقدير معالم معادلات النموذج احصائياً واقتصادياً	
233	حساب مضاعفات السياسات النقدية والمالية	3.3.4
الخاتمة		
237	اختبار الفروض ونتائج النموذج	
238	التوصيات	
239	قائمة المراجع	
	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	
29	مدى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج وعلاقتها بتخصص الدول في إنتاج السلع	(1/1/2)
32	كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار	(2/1/2)
27	مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها	(3/1/2)
48	حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين 2005-2012	(4/1/2)
50	حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة لدول أجنبية مختارة للأعوام 2005-2012م	(5/1/2)
94	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	(1/1/3)
102	مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1980-2015م)	(2/1/3)
112	أسعار الفائدة في الفترة (1980-1989م)	(1/2/3)
114	تطورات الاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة 1983-2015م	(2/2/3)
118	هوامش أرباح المربحات خلال الفترة 1994-2015م	(3/2/3)
122	تطور حجم الشهادات المصدرة (بواسطة شركة السودان للخدمات المالية) خلال الفترة 1999-2015م	(4/2/3)
124	تطور رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2003م.	(5/2/3)
125	شهادات إجازة البنك المركزي شهاب خلال الفترة من 2005-2015م	(6/2/3)
127	أداء السياسة النقدية 1980-1989م	(7/2/3)
128	أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000م	(8/2/3)
129	أداء السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2015 م	(9/2/3)
138	الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبية المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 1980-1996م	(1/3/3)
139	الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبية المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 1997-2015م	(2/3/3)
143	تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1980-1996م	(3/3/3)
144	تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1997-2015م	(4/3/3)
146	تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1980-1990م	(5/3/3)

147	تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1990-1999م:	(6/3/3)
148	تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015م	(7/3/3)
151	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(1/4/3)
153	التركيز السلعي للصادرات السودانية خلال الفترة 1980-2002م	(2/4/3)
155	مؤشر التركيز السلعي للصادرات البترولية خلال الفترة 1980-2015م	(3/4/3)
156	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(4/4/3)
158	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(5/4/3)
161	درجة الانفتاح التجاري حسب مؤشرات معدل التعريف الجمركية خلال الفترة 2008-2015م	(6/4/3)
180	تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م	(1/1/4)
183	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م	(2/1/4)
184	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل المتاح خلال الفترة 1980-2015م	(3/1/4)
184	تطور الاستثمار في السودان خلال الفترة 1980-2015م	(4/1/4)
187	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م	(5/1/4)
188	تطور الإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة 1980-2015م	(6/1/4)
190	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م	(7/1/4)
191	متوسط تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م	(8/1/4)
193	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الواردات خلال الفترة 1980-2015م	(9/1/4)
194	تطور الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م	(10/1/4)
196	نتائج التحليل الإحصائي للطلب على النقود الكلي في الفترة 1980-2015م	(11/1/4)
196	تطور أسعار الفائدة وهوامش أرباح المربحات خلال الفترة 1980-2015م	(12/1/4)
199	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير سعر الفائدة وهوامش المربحات خلال الفترة 1980-2015م	(13/1/4)
199	يوضح تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(14/1/4)
201	نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل القومي خلال الفترة 1980-2015م	(15/1/4)
206	نتائج اختبار جزور الوحدة للاستهلاك الخاص (PC)	(1/3/4)
206	نتائج اختبار جزور الوحدة للطلب على النقود (MD)	(2/3/4)

207	نتائج اختبار جزور الوحدة للاستثمار الكلي (TI)	(3/3/4)
207	نتائج اختبار جزور الوحدة للإيرادات الضريبية (TR)	(4/3/4)
208	نتائج اختبار جزور الوحدة الدخل المتاح (YD)	(5/3/4)
208	نتائج اختبار جزور الوحدة لسعر الفائدة (R)	(6/3/4)
209	نتائج اختبار جزور الوحدة للواردات (IM)	(7/3/4)
209	نتائج اختبار جزور الوحدة للدخل القومي (Y)	(8/3/4)
210	نتائج تقدير الدالة الخطية للإستهلاك الخاص	(9/3/4)
323	نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية للإستهلاك الخاص	(10/3/4)
213	نتائج تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية للإستهلاك الخاص	(11/3/4)
214	يوضح نتائج إختبار ارش (ARCH)	(12/3/4)
214	نتائج تقدير الدالة الخطية للاستثمار الكلي	(13/3/4)
216	نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية للاستثمار الكلي	(14/3/4)
218	نتائج تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية للاستثمار الكلي	(51/3/4)
219	نتائج إختبار ارش (ARCH)	(16/3/4)
219	نتائج تقدير الدالة الخطية للإيرادات الضريبية	(17/3/4)
221	نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية للإيرادات الضريبية	(18/3/4)
222	نتائج تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية للإيرادات الضريبية	(19/3/4)
224	نتائج إختبار ارش (ARCH)	(20/3/4)
224	نتائج تقدير الدالة الخطية للمستوردات	(21/3/4)
226	نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية للمستوردات	(22/3/4)
227	يوضح نتائج إختبار ارش (ARCH)	(23/3/4)
228	نتائج تقدير الدالة الخطية للطلب على النقود	(24/3/4)
230	نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية للطلب على النقود	(25/3/4)
231	نتائج تقدير الدالة لوغريثمية للطلب على النقود اللوغريثمية الكلية	(26/3/4)
231	نتائج إختبار ارش (ARCH)	(27/3/4)
233	نتائج مصفوفة الإرتباطات	(28/3/4)
234	نتائج المضاعفات (Multipliers) المستخلصة من النموذج	(23/3/4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الشكل	
30	التفسير الهندسي للنظرية هكشر وأولين	(1/1/2)
34	تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية	(2/1/2)
35	مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية	(3/1/2)
62	كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات	(1/2/2)
63	كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع الاحتياط	(2/2/2)
65	الطلب على النقود بدافع المضاربة	(3/2/2)
67	منحنى التوازن النقدي LM الذي يمثل معادلة التوازن في السوق النقدية	(4/2/2)
68	الزيادة في عرض النقود وانتقال منحنى LM ناحية اليمين	(5/2/2)
84	منحنى الدخل التوازني للمستويات المختلفة لسعر الفائدة	(1/3/2)
84	زيادة الإنفاق الحكومي ومساهمتها في الإنفاق الكلي	(2/3/2)
86	التغير في مستوى الضرائب	(3/3/2)
96	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(1/1/3)
98	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1980-2015م)	(2/1/3)
99	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(3/1/3)
101	مساهمة القطاع الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2015م)	(4/1/3)
183	تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م	(1/1/4)
187	متوسط تطور الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م	(2/1/4)
190	تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م	(3/1/4)
193	تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م	(4/1/4)
195	تطور الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م	(5/1/4)
198	تطور أسعار الفائدة وهوامش المربحات خلال الفترة 1980-2015م	(6/1/4)
201	تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م	(7/1/4)

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1.1.1 المقدمة:

يعتبر الانفتاح التجاري عاملاً مهماً لتحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، مما يؤدي لزيادة كمية الإنتاج وكفاءته، كما أن الانفتاح التجاري يساهم في إمكان حدوث إقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسع السوق من خلال التجارة لأبد من أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج، وقد ظهر لفظ الانفتاح التجاري في أوائل السبعينات من القرن الماضي، ورغم حداثة نسبيًا إلا أنه أصبح من الموضوعات المطروحة على ساحة المناقشات والدراسات العلمية.

أما السياسة النقدية فهي عبارة عن إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي وتغادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. بينما السياسة المالية تمثل أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الإستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الإجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

والسودان كدولة نامية تعتمد علي صادراتها الأساسية علي المنتجات الأولية وتعتمد علي أعداد قليلة من منتجاتها للحصول علي إيراداتها من نشاطات التجارة الخارجية، وكدولة تعتمد اعتماداً كبيراً علي تجارتها الخارجية تتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها.

لذلك تعاني معظم الدول النامية من إنفتاح إقتصادياتها بشكل كبير تجاه إقتصاديات الدول المتقدمة مما يجعلها اشد تأثراً بالتقلبات الإقتصادية الدولية وأكثر عرضة للآزمات والمشاكل الخارجية وينعكس ذلك سلباً علي درجة الإستقرار المحلي فيها.

لذلك تؤثر التجارة الخارجية علي أوضاع الاقتصاد السوداني وسياسة الحكومة المالية وذلك بالتأثير مباشرة علي وضع الميزانية فينعكس ذلك علي التنمية الإقتصادية داخلياً.

2.1.1 مشكلة الدراسة:

في ظل العولمة وتحولات العالم نحو سياسة الانفتاح التجاري، أو ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، كيف يواجه الاقتصاد السوداني سياسة الانفتاح التجاري، بالرغم من أنه يعاني من خلل في بنيانه الهيكلي، ويعتمد في تجارته الخارجية على المواد الأولية قليلة الموارد.

وتعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، ومدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، و تضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري. يهدف هذا البحث لدراسة أثر الانفتاح التجاري علي السياسات النقدية والمالية في السودان خلال الفترة (1980-2015م)، ومحاولة الإجابة علي الأسئلة الأتية.

1/ ما هو أثر الإنفتاح التجاري علي فاعلية السياسة النقدية؟

2/ ما هو أثر الإنفتاح التجاري علي فاعلية السياسة المالية؟

3.1.1 أهداف الدراسة: وتشمل الأتي:

1. تصميم نموذج قياسي للانفتاح التجاري في السودان.
2. بيان أثر سياسة الأنفتاح التجاري علي فعالية السياسات النقدية والمالية في السودان.
3. تقدير درجة انفتاح الإقتصاد السوداني.

4.1.1 أهمية الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة علي أنها تبحث في أثر الانفتاح التجاري علي فاعلية السياسات النقدية والمالية في السودان، بينما إجريت تلك الدراسات علي عدد من الدول المتقدمة والنامية لمعرفة الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية، وكماً تختلف في مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري، وكذلك إختلاف الفترة الزمنية.

5.1.1 فروض الدراسة: وتشمل الأتي:

1/ الإنفتاح التجاري يوتر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية.

2/ الإنفتاح التجاري يوتر سلباً علي فاعلية السياسة المالية.

6.1.1 منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث علي المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي اضافة للاستللوب القياسي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والسياسات النقدية والمالية، وبناءً علي الدراسات السابقة تستخدم الدراسة النموذج النظري الذي استخدمه موسغراف لبيان أثر الانفتاح التجاري علي السياسات النقدية والمالية، وحساب مضاعفات أدوات السياسة النقدية والمالية في حالة الإقتصاد المغلق، وفي حالة الإقتصاد المفتوح، ويمكن كتابة المعادلات التي يحتويها نموذج موسغراف علي النحو التالي:

$$PC = \beta_0 + \beta_1 yd + u_1 \quad (1)$$

$$TI = \beta_0 + \beta_1 r + u_2 \quad (2)$$

$$TR = \beta_0 + \beta_1 yd + u_3 \quad (3)$$

$$IM = \beta_0 + \beta_1 y + u_4 \quad (4)$$

$$MD = \beta_0 + \beta_1 Y + \beta_2 r + u_5 \quad (5)$$

متغيرات النموذج: وتشمل الآتي:

PC ≡ الاستهلاك الخاص

TI ≡ الاستثمار الكلي

TR ≡ الإيرادات الضريبية

IM ≡ الواردات

MD ≡ الطلب على النقود

YD ≡ الدخل المتاح

R ≡ سعر الفائدة

Y ≡ الدخل القومي

YD ≡ الدخل الإجمالي

ويمكن كتابة المعادلات التي تشمل مضاعفات أدوات السياسة النقدية والمالية على النحو

التالي:

مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - C(1 - t) + ek/h}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - C(1 - t) + ek/h}$$

مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - C(1 - t) + (ek/h) + m}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - C(1 - t) + (ek/h) + m}$$

متغيرات مضاعفات أدوات السياسة النقدية والمالية: وتشمل الآتي:

$e \equiv r \equiv$ سعر الفائدة في دالة الاستثمار

$h \equiv r \equiv$ سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود

$C \equiv Yd \equiv$ الدخل المتاح في دالة الإستهلاك الخاص

$t \equiv Yd \equiv$ الدخل الإجمالي في دالة الإيرادات الضريبية

$k \equiv Y \equiv$ الدخل القومي في دالة الطلب على النقود

الدخل القومي في دالة الواردات $m \equiv Y \equiv$

7.1.1 مصادر وأدوات جمع البيانات:

يعتمد البحث علي المصادر الثانويه المتمثلة في الكتب، والمراجع، والبحوث والمجلات، والأوراق العلمية، والبيانات الخاصة بمتغيرات الإنفتاح التجاري في السودان للفترة (1980-2015م) من وزارة المالية والإقتصاد الوطني، وبنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة المالية، ووزارة التجارة الخارجية، والمراجع والدوريات ونشرات بنك السودان.

8.1.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان.

الحدود الزمانية: الفترة 1980 الى 2015م، وقد تم اختيار هذه الفترة لأن الاقتصاد السوداني تعرض لكثير من الإختلالات الهيكلية في بنيانه خلال هذه الفترة لعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وكذلك شهدت هذه الفترة أسلمة الجهاز المصرفي ودخول أدوات نقدية ومالية جديدة، وانفصال الجنوب عن الشمال مما أدى إنخفاض الصادرات السودانية، وزيادة حصيله الواردات، كل ذلك يمثل مناخاً جيداً لدراسة شكل العلاقة بين الانفتاح التجاري والسياسات النقدية والمالية في هذه الفترة.

9.1.1 هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، الفصل الاول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يحتوي على الإطار المنهجي للدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للدراسة حيث يستعرض المبحث الأول الإنفتاح التجاري ونظرياته وأثره علي إقتصاديات الدولة، ويستعرض المبحث الثاني مفهوم السياسة النقدية، وأدواتها، وأهدافها، وفعاليتها، بينما يستعرض المبحث الثالث مفهوم السياسة المالية، وأدواتها، وأهدافها، وفعاليتها، والعلاقة بين الإنفتاح التجاري والسياسة النقدية المالية من الناحية النظرية، أما الفصل الثالث فيتناول الإنفتاح التجاري والسياسة المالية والنقدية في السودان خلال الفترة 1980-2015م ويتكون من أربعة مباحث، المبحث الأول يتناول خلفية عن الإقتصاد السوداني، وأهم المؤشرات الإقتصادية في هيكل الإقتصاد السوداني، أما المبحث الثاني فيتناول السياسة النقدية في السودان خلال من 1980-2015م، بينما يستعرض المبحث الثالث السياسة المالية في السودان خلال من 1980-2015م، أما المبحث الرابع فيتناول الانفتاح التجاري في السوداني خلال من 1980-2015م، أما الفصل الرابع فيشمل الدراسة التطبيقية ويحتوي على عدة مباحث حيث يتناول، المبحث الاول التحليل

الوصفي لمتغيرات النموذج في السودان خلال الفترة 1980-2015م، أما المبحث الثاني فيتناول توصيف وقدير النموذج ، يتناول المبحث الثالث فحص متغيرات الدراسة. أما الخاتمة فتشمل، مناقشة الفروض، والنتائج، مقارنة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة، التوصيات، الملاحق.

المبحث الثاني

1.2.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة دليلة طالب (قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2012م): 2015م¹

تحاول هذه الدراسة إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية و بخاصة الجزائر؛ وبناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإستنباطي والإستقرائي، والذي يتناسب والدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأيضاً إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي.

أوصت الدراسة بضرورة تكوين إستثمارات جديدة والتي تعتبر عاملاً مهماً في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد.

2. دراسة ساشين كومار: (أثر التكامل المشترك في تحديد العلاقة السببية بين التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الهند) 2014م:
مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في دراسة العلاقة السببية بين التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الهند، وتحديد الروابط السببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة في إطار التكامل المشترك للهند، وذلك من خلال الفرضيات التالية:

1. انفتاح التجارة والتنمية المالية لديها آثار سببية على النمو الاقتصادي.
2. الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لها تأثير مسبق للتنمية المالية.
3. النمو الاقتصادي والتنمية المالية لديها آثار سببية على الانفتاح التجاري.

¹ دليلة طالب، رسالة دكتوراة، بعنوان قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2012م، جامعة أوبكر بلقاند - تلمسان الجزائر، كلية العلوم لإقتصادية وعلوم التيسير، 2015م.

أعتمدت هذه الدراسة أسلوب الإقتصاد القياسي، إختبار التكامل المشترك لجرانجر السببية. تم إختبار خصائص السكون من البيانات وترتيب تكامل البيانات بإستخدام إختبار كل من ديكي فولر (ADF) وإختبار فيليب بيرون (PP) للمتغيرات. كما تم تطبيق إختبار يوهانسن متعدد المتغيرات إلى التكامل المشترك لإختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقات قوية بين النمو والإنتفاخ التجاري والتنمية المالية، وأن التجارة والتنمية المالية لا يكون لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي بسبب تأثير سببي بينهما على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك أن النمو الإقتصادي له تأثير مباشر على رفع مستوى الأداء من أداء القطاع المالي فضلا عن زيادة قوة الهند في المشاركة في التجارة الدولية (الإنتفاخ). توصي الدراسة: اتباع سياسات تعزيز التجارة الخارجية، والتنمية المالية، النمو، والسعي بجدية للهند للمشاركة والإستفادة بشكل فعال من التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، من أجل تعزيز وضمان توافر الائتمان المحلي، والائتمان الخاص والعرض النقدي، ينبغي بذل جهد لإتخاذ التدابير التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدابير أخرى بما في ذلك الإنتفاخ التجاري.¹

3. دراسة غسان طارق ظاهر (أثر الإنكشاف التجاري علي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان اسبوية مختارة للفترة من (1980-2011م)، 2013م:²
تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

ماذا تعني سياسة الإنتفاخ بشكل عام، وسياسة الإنتفاخ التجاري بشكل خاص، وكيف يمكن قياسها، وهل يوجد اثر بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي، وهل هذا الاثر إيجابي قوي أم العكس ؟ لذا يحاول الباحث تفحص مدى تأثر اقتصاديات دول العينة في سياسية الإنتفاخ التجاري باعتماد مؤشر الإنكشاف التجاري من حيث أثره ومقدار تباين ذلك الأثر في بلدان العينة (ماليزيا وكوريا الجنوبية واندونيسيا والعراق)، والتي تختلف من حيث طبيعة الأنظمة والتشريعات والسياسات المتبعة فيها ومن حيث إرتباطها مع العالم الخارجي، إعتمدت منهجية الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي الكمي والذي يتمثل بتقدير نماذج قياسية لدول العينة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

¹. SACHIN KUMAR ،Research Student ،Department of Economics Indira Gandhi National Open University (IGNOU) New Delhi, India ،2014

². غسان طارق ظاهر، رسالة دكتوراه: أثر الإنكشاف التجاري علي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان اسبوية مختارة للفترة من 1980-2011م، جامعة الكوفة العراق، 2013م

أن الاقتصاديات تميل فعلاً لتلقي الدعم الأولي وتتمو بشكل أسرع في السنوات الخمس الأولى بعد التحرير المالي أي على المدى القصير، وتميل الى ان تتمو ببطء أكثر في السنوات اللاحقة أي على المدى المتوسط، وهذا يشير إلى أن هناك بالفعل مفاضلة مع مرور الوقت، أي مكسب على المدى القصير والمتوسط وليس على المدى الطويل. وقد أدى تحرير حساب رأس المال لتلك الدول إلى تحقيق معدل نمو بنسبة (1.5) خلال السنوات الخمس الأولى بعد التحرير، ثم انخفضت معدلات النمو بعد ذلك، وأيضاً توصلت الدراسة أن الانكشاف التجاري يؤثر على النمو سلباً من خلال مجموعة من القنوات. وتوصي الدراسة دول العينة في الاتجاه نحو الانكشاف التجاري بشكل متدرج والعمل على الاستفادة من فرص المنافسة الدولية.

4. دراسة صاولي مراد، (الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية) 2005-2012م¹

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في قياس أثر الانفتاح التجاري واثرة في السياسة المالية والنقدية في الوطن العربي، حيث يعتبر الإنفتاح التجاري أحد مقاييس ظاهرة التبعية، ومن خلاله تهيمن دول المركز العالمي، والشركات المتعددة الجنسيات علي مصير الدول النامية، من خلال تسخير موارد الدول النامية لخدمة أغراض دول المركز وشركاته الإحتكارية الكبرى للمحافظة علي النظام الراسمالي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع احتفاظ الدول النامية بدور متدني في التقسيم الدولي للعمل، إستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي واسلوب الاقتصاد القياسي في توصيف وتحليل النموذج وإستخلاص النتائج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن قوة السياسات المالية والنقدية تتضاءل عند جميع الدول التي تم دراستها كلما زادت درجة الإنفتاح التجاري لها، وكذلك ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للبلدان العربية علي العالم الخارجي، إعتماداً علي هيكل صادراتها علي الموارد الطبيعية كالنفط والغاز بصورة كبيرة بمعني أن إقتصادياتها أكثر انفتاحاً علي الموارد الطبيعية، وأيضاً الدرجة العالية من الانفتاح التجاري تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الإيجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي)، باعتبار أن النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية، ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي في رفع أداء الدول واحتلالها مواقع مهمة في الأسواق الدولية.

¹ دراسة صاولي مراد، رسالة دكتوراة، الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية لسنة 2005-2012 م، جامعة 8 ماي 1945 م، الجزائر 2012 م.

توصي الدراسة متخذي القرار الاقتصادي في البلدان العربية بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع الواردة من البلدان الأخرى. وايضاً توصي بالتخطيط الجاد للاتجاه نحو التكامل الإقتصادي العربي، بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة اقتصادية واحدة وليس كأقطار صغيرة، وهذا بدوره يجعل الانفتاح على الأسواق العالمية أقل في تأثيراته السلبية وأقوى في تأثيراته الإيجابية.

5. دراسة ادريس رشيد: (انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر علي هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012م)2012م:¹

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في إحدي أكبر التحديات التي تواجهه الإقتصاد الجزائري، والمتمثلة في إنعكاس الانفتاح التجاري علي هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012م. إتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، والذي يتناسب مع هذه الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الانفتاح التجاري للإقتصاد الجزائري علي الإقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير علي هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الإقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة للبلاد. أوصت الدراسة بضرورة مراعاة التدرج، والأنقاء، والتوقيت المناسب، في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة باي سياسة للانفتاح. كذلك أوصت بضرورة الانفتاح التجاري في الجزائر بشكل متوازن والذي لايعتمد فقط علي قطاع المحروقات من خلال توجيه الإيرادات النفطية الي الإستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه الي التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان المدفوعات، وأيضاً أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ سياسات إقتصادية تساعد علي تنويع الإقتصاد الجزائري في المدى الطويل خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير.

6. دراسة شروق علي الشهري (أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية

مصر العربية في الفترة 1980-2011م):2011م:²

المشكلة:

¹ ادريس رشيد، رسالة دكتوراة، بعنوان إنعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر علي هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012م، جامعة الجزائر، 2012م.

² شروق علي الشهري، رسالة دكتوراة: أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية في الفترة 1980-2011، 2011م جامعة الملك سعود، sal ksa edu fac

تتمثل مشكلة الدراسة في حالة عدم الإستقرار الإقتصادي التي تمر بها جمهورية مصر العربية، وذلك بسبب زيادة حجم المديونية الخارجية لديها، والزيادة الكبيرة في العجز المالي خلال الفترة من 1980-2011م، وعلية فأن الزيادة في الانفتاح التجاري قد تؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية.

وبناءً على ذلك يتم طرح التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية ؟
إعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، والأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي حيث يقوم بقياس العلاقات التي سبق توصيفها، وتقدير العلاقة بين المتغيرات والمعلومات الخاصة بذلك، بإتباع طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الإنفتاح التجاري يؤثر طردياً على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية.
أوصت الدراسة بالعمل على تنمية الصادرات وتنويعها وذلك لتكون الاستفادة من الانفتاح التجاري أكبر، وأيضاً على الدولة محاولة علاج عجز الميزان التجاري عن طريق تمويله بمصادر داخلية وعدم الاعتماد على الدين الخارجي، وأن على الدولة طلب إعادة جدولة الديون الخارجية من الجهات المقرضة وذلك للتخفيف من أعبائها، والتقليل من الاعتماد على الواردات في جمهورية مصر العربية لأنه قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ومن ثم تمويله بالدين الخارجي، وأيضاً توصي الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الانفتاح التجاري في مصر واستخدام الاساليب القياسية المتقدمة نظراً لقلّة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

7. دراسة عبدوس عبدالعزيز (سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول في حالة الجزائر للفترة من 2000-2009م) 2011م:¹

لقد حقق الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009م الكثير من النتائج الإيجابية في العديد من المؤشرات الاقتصادية (زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض في مستوى التضخم، وتراجع المديونية الخارجية على جميع المستويات سنة بعد سنة، انخفاض في معدلات البطالة)، ولكن وبالرغم من نجاح الجزائر في تحقيق معدلات متقدمة في المؤشرات الاقتصادية الكلية، هل يعني هذا بالضرورة أن اقتصادها اقتصاد تنافسي؟، أو بمعنى آخر هل التنافسية في الجزائرية تعتمد وتتوقف على تحقيق توازنات كبرى كالتخفيف من حدة البطالة والتضخم، وتحقيق فائض في الميزان التجاري و تسديد المديونية؟.

¹ عبدوس عبدالعزيز، رسالة دكتوراة: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول في حالة الجزائر للفترة من 2000-2009م، جامعة أوبكر بلقاند، تلمسان، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011م.

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحديد العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن الدرجة العالية من الانفتاح التجاري تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الايجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي)، باعتبار أن النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية، مما يؤدي إلى التأثير الايجابي على رفع أداء الدول واحتلالها مواقع مهمة في الأسواق الدولية، وهذا ما نلمسه في كثير من الدول المتقدمة و حتى النامية في بعضها. كذلك توصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائري على العالم الخارجي، وإعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً على الموارد الطبيعية، بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة، إذن يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاداً منفتحاً انفتاحاً طبيعياً.

توصي الدراسة بأن تنفيذ سياسات الانفتاح لا يمكن في حد ذاتها أن تكون كافياً لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، فهناك عوامل أخرى مطلوبة، مثل تحسين أشكال الحكم وتعزيز حقوق الملكية لصغار المنتجين، هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى الحد من تأثير الهياكل الحكومية أو احتكار القلة في قطاع التصدير.

8. دراسة مصطفى عكار (أثر الانفتاح الاقتصادي والسياسة النقدية على أسعار

الصرف في تركيا: تحليل تطبيقي)، 2005م:1

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في معرفة أثر كلاً من السياسة النقدية والانفتاح الاقتصادي علي سعر الصرف في تركيا. اعتمدت هذه الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي، في صف البيانات وتحليلها وإستخلاص النتائج منها.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الإنفتاح يقلل من قدرة السياسة النقدية للتأثير على سعر الصرف، بصرف النظر عن ما إذا كانت الدول المتقدمة أو النامية، سواء كانت ثابتة أو تتبنى نظم أسعار الصرف المرنة، وهناك علاقة عكسية بين درجة الانفتاح وتأثير النمو المالي على سعر الصرف.

¹ Mustafa Acar *Kıyrykkale University, Turkey* Openness and the Effects of Monetary Policy on the Exchange Rates: An Empirical Analysis *Journal of Economic Integration* 20(1), March 2005; 52-67

كذلك توصلت الدراسة إلى أن التوسعات النقدية تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية للبلدان النامية، وأيضاً أن السياسة النقدية تؤثر سلباً على سعر الصرف وتؤدي إلى إنخفاضة كلما يصبح الإقتصاد أكثر انفتاحاً.

9. دراسة ماردي ناشيء: (ثمن الانفتاح التجاري لدولة الصين) 2002م¹

يركز الباحث في هذه الورقة على سياسة الانفتاح التجاري وييري، أن سياسة التحرير الإقتصادي والانفتاح التجاري التي اطلقها (دينغ كسيا وبنغ) في العام 1978 م، سمحت الي الصين بأن تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي خمس مرات، وتصبح لاعباً أساسياً في التجارة وفي النظام السياسي الدولي.

فبفضل إستراتيجية التصنيع الموجه الي التصدير التي نفذتها الصين علي غرار دول شرق اسيا الراسمالية، شهدت الصين أبتداءً من عام 1980 م معدل نمو تجاوز ال 10% سنوياً بحسب الإحصاءات الرسمية، كما إرتفعت حصتها من التجارة العالمية من أقل من 1% في العام 1973 م الي ما يقارب 4% في عام 2000 م، ومنذ اواسط التسعينات اصبحت الصين القبلية الأولي للاستثمارات الخارجية المباشرة بين الدول الصاعدة، ففي عام 2000 م بلغت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الي البلاد 38.4 مليار دولار ليصل مخزون الاستثمار الي 350 مليون دولار وتتشكل هذه الاستثمارات بشكل اساسي في القطاعات التصديرية.

والنتيجة الأساسية لهذا النمو هو التوجه الي الأسواق الخارجية، وتحديداً السوق الامريكية التي تستوعب 40% من الصادرات الصينية، بعد إعتقاد اللامركزية في القرار الإقتصادي، وتوسيع أليات السوق، وإنشاء سوق الأوراق المالية والشركات الخاصة، وتحرير سوق العمل، وتحرير شركات الدولة وخصخصتها، من الناحية البنوية، تميزت عملية التحول بحركة نمو غير متكافئة متسببة بحالات جديدة وعميقة من التفاوت الإجتماعي.

من الناحية الإجتماعية ادى تخلي الدوله من التزاماتها وإعادة توزيع الثروة لمصلحة النخب المحلية وبروز القطاع الخاص، وفروقات في الدخل، وكان من نتائجها زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وإنتشار البطالة بشكل كثيف في الارياف والمدن، حيث بلغت نسبتها بما يزيد عن 20% في العام 2001 م، أما علي صعيد المناطق فقد شهد الوضع ازدياداً علي للتفاوت الذي كان قائماً ماقبل العام 1949 م، خصوصاً بين المقاطعات البحرية والتجارية. وقد نجحت الإصلاحات في إطلاق دولة الصين الي ميدان المنافسة الإقتصادية العالمية وزادت من نفوذها السياسي.

¹ ماردي ناشيء: ورقة علمية بعنوان (ثمن الانفتاح التجاري لدولة الصين) 2002م.

10. دراسة زكية مشعل: (الإنفتاح التجاري وأثره علي السياسة المالية والنقدية في الفترة 1980-1995م)، 2001م:¹

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحليل أثر الانفتاح التجاري للخارج علي السياسات الإقتصادية الداخلية، المالية والنقدية.أعتمدت هذه الدراسة علي اسلوب القياسي (النمذجة) في توصيف وتحليل النموذج وإستخلاص النتائج منه.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن قوة تلك السياسات الداخلية المالية والنقدية تتضاءل عند جميع الدول موضوع الدراسة كلما زادت درجة الإنفتاح التجاري لها.

وتوصي الدراسة متخذي القرار الإقتصادي في الدول العربية بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجه تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى، هذا مع التخطيط الجاد للإتجاه نحو التكامل الإقتصادي العربي بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة إقتصادية وأحده وليس كأقطار صغيرة، وهذا بدوره يجعل الإنفتاح علي الأسواق العالمية أقل في تأثيراته السلبية وأقوي في تأثيراته الإيجابية.

11. دراسة ساكس وارنر: تحرير التجارة والنمو - 1995م:

وتعد من أشهر الدراسات العصرية وأقربها للتحليل الواقعي، حيث دارت حدود الدراسة على خليط من الدول النامية والدول المتقدمة، فكانت أدلة توجه الانفتاح التجاري متمثلة في خمسة معايير² إذا انطبقت على دولة ما دل ذلك على انغلاق تلك الدولة على نفسها، وهذه المعايير هي: الأول إذا كان متوسط معدل التعريفية أعلى من % 40 ، الثاني إذا كانت الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من % 40 ، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة، الرابع احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار، والخامس هو وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي % 20 ، ودلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المنغلقة ب2 و 2.5 نقطة مئوية، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المنغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى، وتوازن اقتصاد كلي أفضل ودور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

1.2.2 أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

¹. ورقة بعنوان: (الإنفتاح التجاري وأثره علي السياسة المالية والنقدية للفترة من 1980-1995 م)، جامعة اليرموك، اربد الأردن 2001م.

². Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National BureauOf Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003,p 06

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في أن كل منها يقيس أثر الانفتاح التجاري علي السياسات النقدية والمالية، وفي إتباع المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وكذلك في بناء النموذج فقد تم بناء نموذج إجمالي للاقتصاد بحيث يشتمل على سوقين :سوق السلع (Commodity Market) وسوق النقد (Money Market) ، متبعين النموذج النظري الذي استخدمه موسغراف لبيان أثر الانفتاح التجاري من وجهة نظرية في السياسات النقدية والمالية، وحساب مضاعفات أدوات السياسة النقدية والمالية في حالة الاقتصاد المغلق، وفي حالة الاقتصاد المفتوح.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة علي أنها تبحث في أثر الانفتاح التجاري علي فاعلية السياسات النقدية والمالية في السودان، بينما إجريت تلك الدراسات علي عدد من الدول المتقدمة والنامية لمعرفة الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية، وكماً تختلف في مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري، وكذلك إختلاف الفترة الزمنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية

المبحث الثالث: مفهوم السياسة المالية

المبحث الأول

مفهوم الإنفتاح التجاري

1.1.2 المقدمة:

لفظ الإنفتاح التجاري من الألفاظ حديثة الاستعمال في اللغة العربية حيث لم تظهر في القواميس الاقتصادية والسياسية إلا منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، ورغم حداثة نسبها إلا أنه أصبح من الموضوعات المطروحة بإلحاح على ساحة المناقشات والدراسات العلمية¹، وكلمة الإنفتاح الاقتصادي كلمة اقتصادية تدل على وجود حالة سابقة من الإنغلاق يأتي الإنفتاح نفيًا لها، أي تتضمن أن أبواب اقتصاد ما كان منغلقًا على الخارج.

أما عن المفهوم الاقتصادي الحديث للإنفتاح التجاري وحدوده وأي مجال يخصه، فرغم أهميته مازال الجدل قائم حول مدى إرتباطه بالتوجهات الاقتصادية أو التوجهات السياسية أو التوجهات الاجتماعية، ولكن رغم كل هذا، فمصطلح الإنفتاح التجاري يستخدم بالدرجة الأولى في المجال الاقتصادي والاجتماعي معاً، ففي المجال الاقتصادي يعبر الإنفتاح التجاري تارة عن تحرير الاستثمار، كما يشير الإنغلاق الاقتصادي لتقييد الاستثمار، وتارة يعبر الإنفتاح التجاري بالسماح لرأس المال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي في مقابل تقييد نموه بمجالات معينة، ومنهم من ذهب أن مفهوم الإنفتاح التجاري يرتبط إرتباطاً وثيقاً بسياسة الحرية الاقتصادية والتي ظهرت في العصور الوسطى التي كانت تتميز بفرض قيود عديدة على التجارة، وجاء لفظ الإنفتاح بعد ذلك ليحرر التجارة من قيودها تحت شعار (دع التجارة و شأنها) مما إضطر إلى عدم تدخل الدولة أو الحكومة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم نشأ بما يعرف بنظام التعريفية الجمركية، وأصبح يفرض على الحكومات أن لا تفرق بين السلع المنتجة في الخارج و السلع المنتجة في الداخل.

2.1.2 مفهوم سياسة الإنفتاح التجاري:

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للإنفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، و تضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الإنفتاح التجاري، وبين مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الإنفتاح التجاري، ولاقت هذه السياسة إقبالاً كبيراً من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلاً في السعي نحو التجارة من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية.

¹. محمد علي سلامة، الإنفتاح الاقتصادي وأثره الإجتماعية علي الأسر، دار الوفاء، الاسكندرية، 2002، ص82.

والانفتاح الاقتصادي في نظريته ونظرته الجديدة قد تكون في إطار البنيوية الهيكلية لإقتصاديات الحجم والنطاق والسعة وانطلق إلى ما بعد الحداثة، إذ أن انجازاته باهرة وبازغة، وفي الوقت ذاته تشير بعض النظريات الحديثة إلى بدء عصر جديد من الانفتاحات الاقتصادية والاندماجات الطوعية والواعدة بانجازات باهرة ومتلاحقة.

يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل فعل فتح ضد أغلق، كفتح وافتح الفتح الماء الجاري والفتح بضمتهين الباب الواسع المفتوح¹، ويقال أيضا فتح الطريق، وفتح في الميزانية حسابا أي خصص مبلغا من المال فيه، وفتح الباب فتحا خلاف أغلقه، واستفتح الشيء بكذا بمعنى ابتدئه وفتحة الشيء أوله²، والفتح نقبض الإغلاق فتحة بفتحة وافتحه فانفتح وتفتح وكل ما كشف عن شيء قد انفتح عنه وتفتح.

3.1.2 هنالك عدة تعريفات لمصطلح الانفتاح التجاري منها:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة المنتجة والمطبقة من قبل الدولة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن، حيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم و الأسواق المشتركة.

- سياسة الانفتاح الاقتصادي هي أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين هذا الاقتصاد الراغب في الانفتاح والاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار خطة وطنية شاملة طويلة المدى³.

سياسة الانفتاح الاقتصادي: تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية و تحرير حساب رأس المال، وينطوي ذلك على السماح للمحافظ الاستثمارية على إختلاف أجالها بالاشتراك في العملية الاقتصادية، وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة كافة القيود على التدفقات المالية المغادرة⁴، أو بمعنى آخر سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة التي تعتمد على إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية و في وجه الإستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة، وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعة المحلية المنافسة للصناعة الأجنبية⁵.

- ومن المفاهيم لسياسة الانفتاح الاقتصادي الأقرب للشمول انها السياسة الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات

¹ مجد الدين الفيروز اباذي، القاموس المحيط، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة، ط 8، 2005م، ص 239.

² المرجع السابق صفحة، ص 240.

³ محمد علي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁴ التكامل الإقتصادي العالمي، تجربة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الإقتصادي بين البلدان الإسلامية

المجلد 38، العدد 2، 2001م، ص 3. موقع أنترنت www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=419 2016م

⁵ جلال احمد أمين، مازق التنمية العربية في السبعينيات، مجلة العربي، الكويت العدد 30، 2000م، ص 33.

الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني.

وأخيراً يمكن القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت ومازالت محل جدل بين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين حول إيجاد تعريف محدد لها، إلا أنهم إتفقوا على أن سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذج عام مطبق في جميع دول العالم اليوم سواء كانت متقدمة، و متخلفة رأسمالية أو اشتراكية ولكنها مطبقة بدرجات متفاوتة في دول العالم كل حسب طبيعة نظامه الاقتصادي وحسب طبيعة الاقتصاد الوطني، فلا وجود لاقتصاد مغلق تماماً حتى الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الذي أحاط اقتصاده في الخمسينات بما سمي بالستار الحديدي، كانت له علاقة اقتصادية وتجارية مع كثير من الدول شرقاً وغرباً، ومن المسلم به أنه لا وجود لدولة في عالمنا المعاصر تستطيع الحياة في حالة الإنغلاق على نفسها.

تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger:

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الإستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفراً أو حتى مستوى متدن جداً، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.¹

*** تعريف الانفتاح التجاري حسب :M,Michelaly,Papar georgion,A,M,choksi:**

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام(1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث(1) وهي أقل درجة تحرير، و(20)هي أكبر درجة تحرير، كما تم تعريف تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف تم استخدام أربعة مناهج لتفسير تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).²

*** تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط:**

¹ Sébastian Edwards , openness , Trade libéralisation and growth Developing contries , journal of littérature , London , 1993 , P 1367 economic

² عزه فواد نصر اسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية علي التنمية الصناعية في الإقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005م، ص8.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والإتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية، و بالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الإستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.¹

* تعريف الانفتاح التجاري حسب Kahkonen (صندوق النقد الدولي):

الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.²

* تعريف أحمد فاروق غنيم:

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريف المنعدمة أو المنخفضة، و قد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفات أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع وأشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفات إلى التغلب على العوائق الغير التعريفية التي تأخذ أشكالاً عديدة، وأنتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفات الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك و إجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم أوسع يتضمن نواحي و جوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي.³

* تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية هذا الانفتاح:

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والانفتاح على الخدمات:

- أ - الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفات الجمركية، و هو أسلوب كما قلنا غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.
- ب - الانفتاح التجاري العميق: ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، ويشمل أيضا إزالة العوائق

¹ ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001م، ص4.

² عزه فواد نصر اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص9

³ احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006م ص2.

البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد إنتشار العوائق غير الجمركية والتي تعيق جهود تحرير التجارة، ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافياً لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية، الذي مني بالفشل، كون هذا الانفتاح انفتاح سطحي أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ 2005م، ولكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد ونصوص موحدة وعوامل التكامل الناجحة ونفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكاملات إقليمية، خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة، فكثيراً ما تفشل هذه التكاملات بفعل التكامل السطحي وغياب التكامل العميق، فطالما طالبت العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة، وخاصة في مجال العمل والبيئة وانتقال الأفراد والهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلا وقوبلت هذه القوانين بالرفض التام وعدم القبول بسبب ضعف الكفاءات والقدرات الفنية والبشرية للدول النامية، وبسبب مخاوف الدول المتقدمة ومراعاة مصالحها.

ولكن هل يشترط نجاح التكاملات الإقليمية والعالمية بتوفير متطلبات الانفتاح أو التجهز العميق؟ ليس بالضرورة أن يؤدي¹، الانفتاح العميق إلى أحسن النتائج، فتوحيد وتقريب القوانين والإجراءات قد يضر بالتجارة الخارجية، ومثال ذلك القوانين والإجراءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الحمائية للزراعة الذي تعتبرها شرطاً للتبادل التجاري، مما يدل أن هذه القوانين تضر بمبدأ تحرير التجارة، وقد تؤثر سلباً على الطرف الآخر من عملية الانفتاح الاقتصادي، كما لا يمكن فرض شروط وإجراءات صارمة ليست في مقدور الدول النامية أن تطبقها، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يخص الشروط البيئية والصحية، فعلى هذه الدول أن تراعي قدرات الدول النامية وتراعي مصالحها وتنقح الجهود الذي تبذلها في مراحل تنميتها.*

4.1.2 مدى الاهتمام العالمي بسياسة الانفتاح التجاري:

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الحالي على العولمة والانفتاح التجاري الذي يولد تكامل الاقتصاديات الوطنية مع الاقتصاد الدولي، وتفاعلات جديدة مع العديد من الأطراف المختلفة، من هنا فإن عملية التحرير الاقتصادي تستدعي تطوير الإطار الهيكلي التقليدي، ولقد زاد إهتمام الدول بمختلف درجة تقدمها بمسألة التوجه نحو فتح أسواقها خاصة أو إقتصادياتها عامة، لأنها

¹ احمد فاروق غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
* وسيتم في هذه الدراسة اتباع صندوق النقد الدولي.

أدركت مسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن أجل ذلك عمدت كثير من الدول إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصادياتها المحلية، وفي مقدمة هذه الدول دول جنوب شرق آسيا حيث جنت فوائد جمة من جراء إنتهاج وتطبيق هذه السياسة، وتمثل ذلك في نجاحها في زيادة معدلات نموها الاقتصادي على مدى العقدين السابقين، في حين أن عدد كبير من الدول أخفقت في ذلك، حيث سجلت معدلات سالبة في النمو مما أدى إلى زيادة تهميشها وعزلها عن المحافل السياسية والاقتصادية.

لقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج مكاسب الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة، مما يتناسب مع مواردها وقدراتها، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات ايجابية، سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة، وإن أية دولة أو أي اقتصاد على هذه الأرض يفضل نهج إستراتيجية الانفتاح التجاري حتى تستفيد من الخطط التنموية الناجحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الدور الكبير والمؤثر للاقتصاديات المنفتحة والتقدم العلمي والتكنولوجي تحتم عليها الانفتاح هي الأخرى والاستفادة القصوى من إيجابيات الاقتصاديات المنفتحة، وتلافي السياسات الفاشلة المطبقة في الدول المنغلقة على نفسها.

خلال العقدين الماضيين ازداد عدد الدول والإقتصاديات، وازدادت درجة تكامل الأسواق الدولية مع سعي المستثمرين إلى الحصول على العوائد والفرص لتنويع الأموال والموارد، إلا أن المزيد من الانفتاح يترتب عليه تكاليف باهظة ومخاطر كزيادة التقلبات في التدفقات الرأسمالية¹، كما يمكن أن تحدث الأموال الأجنبية أثراً عكسيا بحسب مستوى المخاطر التي قد يلحقها المستثمر الدولي بالاقتصاد المتلقي، والتقلب الذي تنسم به رؤوس الأموال الأجنبية بطبيعتها، بما يؤثر سلبا على الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

عموما يمكن القول أن ازدياد الاهتمام الدولي بسياسة الانفتاح التجاري ينبثق من الأهداف الحقيقية والمزايا التي توفرها وتحققها هذه السياسة في ظل الصراعات الاقتصادية المتوالية، وفي ظل إشتداد المنافسة الدولية، ولما لهذه السياسة من أبعاد اقتصادية وسياسية نوجزها في النقاط التالية:

* اجتياح الأسواق العالمية وإملاك مزايا تنافسية فيها، حيث تقوم الدولة المنفتحة بتبني إستراتيجية التوسع والإنتشار، من خلال تحرير تجاراتها الخارجية خاصة التركيز على الصادرات

¹. سيد محمود، وآخرون، التكامل مع الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص4. موقع أنترنت - www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=419 م2016

الصناعية، ومن هنا يعمل الانفتاح على إبتلاع بعض الأسواق والسيطرة عليها، عندئذ ينجح الاجتياح بذكاء وهو ما يعرف بالانفتاح التجاري.

* إمتلاك القوة والنفوذ وإحكام السيطرة على بعض الأسواق، وهذا هدف هام لأي دولة أو اقتصاد بغض النظر عن عملية الانفتاح، وأن كان الانفتاح الاقتصادي يبقى أحد أهدافه الأساسية.¹

* حماية المصالح الداخلية وتحقيق النمو والتوسع، حيث يساعد الانفتاح التجاري على حماية مصالح الدولة المنفتحة وإعطائها الفرصة على إمتلاك القدرة على التوسع والنمو والازدياد، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة الدولة على الإحساس بتقلبات السوق الدولية والتنبؤ والإنذار المبكر عن أي خطر متوقع يمكن أن يحدث في هذه الأسواق الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن مسألة الاهتمام العالمي بانتهاج وتطبيق سياسة الانفتاح لاقتصادي متزايدة من خلال مستويات المزايا المتوقعة من مختلف أشكال الانفتاح.

6.1.2 النظريات المفسرة لسياسة الانفتاح التجاري:

بعد أن تعرفنا على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى الصور المختلفة التي يمكن أن تأخذها مثل هذه العلاقات، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: ما هي العوامل التي تدعو إلى قيام التجارة الخارجية؟ أو بتعبير آخر: ما هي العوامل التي تؤدي بالدول إلى فتح تجارتها الخارجية؟ و ما هي الحوافز التي تدعو الدول إلى مثل هذا الانفتاح؟ و لعل الإجابة على مثل هذه الأسئلة تتطلب منا أن نقوم بعرض أهم النظريات التي تفسر لنا أساس لجوء الدول إلى تبنيها سياسة الانفتاح التجاري.²

كما هو معلوم أن النظريات الاقتصادية يتمثل دورها في تجريد الأحداث الاقتصادية من التفاصيل المحيطة بها، وذلك من أجل المتغيرات القليلة المؤثرة حتى يتمكن الباحث من التنبؤ بالحدث الاقتصادي وتفسيره، ومن خلال هذه التوجهات فإن نظريات الاقتصاد الدولي تقترض حدوث علاقة بين وحدتين اقتصاديتين بسبب إختلاف الأسعار، أي إذا كانت الأسعار النسبية في حالة ما قبل حدوث التجارة مختلفة، وعليه فإن إختلاف الأسعار النسبية هو الحافز والمحرك الأساسي للتجارة، والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف، أو بمعنى أوسع يقوم التبادل الخارجي على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي³، ولهذا برزت نظريات التجارة الدولية التي تدعو إلى تطبيق مبدأ الحرية التجارية، وتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، وكذلك تحليل المكاسب التي تأتيها، و هدف هذه النظريات الاقتصادية هو التنبؤ ومن ثم التوضيح.⁴

1. علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص38.

2. عادل احمد حشيش، مجدي محمد شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت 2003م، ص57.

3. المرجع السابق، ص57.

4. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010، ص23.

سنوضح أهم النظريات التي كان لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول وآثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول، ونخص بالذكر:

أ. سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي:

فسر الفكر الكلاسيكي التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة، أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، ومن أهم روادها آدم سميث، ودافيدريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وقد ظهرت آراءهم كردّ فعل لمذهب التجّارين المؤيّد لفرض الدولة قيوداً على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب والفضة مقياس قوة الدولة آنذاك. ويستند هذا الفكر إلى جملة من الفروض الضرورية لفهم وتفسير قيام التبادل الدولي بين دولتين وهي:¹

- * وجود دولتين فقط يتمّ بينهما التبادل قصد تسهيل الدراسة والتحليل.
- * أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد، ولا تتمتع به في الخارج لعوامل سياسية، اقتصادية، ثقافية.
- * التشغيل الكامل للموارد.
- * أن قيمة مبادلة أي سلعة تتحدّد آليّة بكمية العمل المتضمّنة فيها، كما أنّ الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلّة.
- * أن تكاليف النقل والتأمين وغيرها معدومة.

وتشمل نظريات التجارة الخارجية في ظل الفكر الكلاسيكي النظريات الآتية:

1. نظرية النفقات المطلقة:

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي آدم سميث، ومن الجدير بالذكر هنا أنه في كتاباته تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين مختلفين متميزين، المعنى الأول: هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني: هو حرية التجارة بين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول يتجلى في قوله إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتره منه ببعض إنتاج صناعتنا، أي أن سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما.

يعتمد آدم سميث على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة²، بمعنى أن التبادل التجاري بين دولتين يقوم على أساس أن تكون إحدى الدول تتمتع بكفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع، وكفاءة أقل في إنتاج سلع أخرى، أو بمعنى آخر يتم التبادل بين دولتين بأن تتخصص دولة ما

¹ جوده عبدالخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 1992م، ص 1.
² خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006م، ص 10.

في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدولة الأخرى، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة وقياس قيمة الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاجها هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج،¹ وهذا التخصص وتقسيم العمل بين الدوليين يؤدي إلى آثار إيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، من بينها أن التجارة تحفز النمو بالرفع من الناتج الوطني وخفض تكاليف وأسعار السلع المستهلكة، ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال، والذي بدوره يعجل بالنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية إلى سوق عالمية واسعة² وفي عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية تمكن سميت من دحض أفكار تقييد التجارة، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك بابا للتساؤلات والانتقادات، ولعل أبرزها:

* لم يستطيع سميت أن يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية.³

* لم يعطي سميت أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.⁴

* تفسير سميت لقيام التجارة الدولية على إختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية.

2. نظرية النفقات النسبية:

يعتبر دافيد ريكاردو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي من خلال إسهاماته القيمة في تفسير أكثر دقة لقيام التبادل التجاري، ويعد كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) ثورة علمية ضخمة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا هذا، حيث استطاع ريكاردو أن يثبت أن قيام التبادل التجاري قائم حتى وان لم تستطيع دولة ما أن تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما.

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية أقل⁵، أي السلع التي لديها ميزة نسبية أقل تقوم بتصديرها وتستورد السلع من الدول التي تكون فيه الميزة النسبية أقل،

¹ Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine(Aspects réels et monétaires),Alger, 1

OPU,1993,p66

² علي عبد الفتاح ابوشرار، مرجع سبق ذكره، ص37.

³ خالد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁴ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999م، ص48.

⁵ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص19.

وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى، أي أن يؤدي تساوي نسبة التبادل المذكورة إلى تساوي قيمة الصادرات بقيمة الواردات، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود، بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدتين السلعة، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال.

لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العالمية، كما أنها نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، إلا أنها عرفت بعض القصور خاصة عند صياغتها للفرضيات القائمة عليها كإهمالها لنفقة النقل والتعريفية الجمركية التي لا يمكن صياغتها عند أي نموذج، وعدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، وإشكالية استغلال موارد البلد وأنها في حالة التشغيل الكامل، وعموما يغلب على هذه النظرية طابع السكون، فما يكون ميزة نسبية اليوم لا يصلح كميزة في الغد، خاصة مع ظهور الميزة التنافسية التي حلت مكانها، إلا أننا لا ننكر فضل هذه النظرية على الدول كحرية التبادل التجاري والدعوة لإزالة القيود عليها.

3. نظرية القيم الدولية:

تعتبر نظرية القيم الدولية نتيجة ضرورية لنظرية التكاليف النسبية، فهي تحدد معنى المكسب الذي يحققه كل طرف من أطراف المبادلة والعوامل التي تؤثر في تحديد هذا المكسب، كما قام (جون ستيوارت ميل) بإضافة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث أكتفى (دافيد ريكاردو) في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ويرى ميل أنه يتوقف المكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية على نسبة التبادل الدولي، أي نسبة الكمية من السلع المصدرة إلى الكمية التي تدفع مقابلها من السلع المستوردة، وتتحدد هذه النسبة عند المستوى الذي تتعادل عنده الكمية التي تعرضها كل دولة من سلعتها مع الكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة، أي عند النقطة التي يتحقق عندها التوازن بين العرض والطلب لكل من السلعتين المتبادلتين.¹

على العموم تعتبر آراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجل التجارة الخارجية، والتي كان لها الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها:

¹. جون ستيوارت ميل (1806-1873م)، إقتصادي انجليزي من مولفاته 1848، Principles of political economy ,

*تعود المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.

* اهتمامها بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج بأسم الكسب الدولي.¹
ب. سياسة الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي:

ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، هذه النظرية تمثل تقدماً حقيقياً على النظرية التقليدية رغم أنها تخفي الجوهر الأساسي لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها في تقبل المنطق الأساسي لرواد النظرية التقليدية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي، والقائم على مبدأ النفقات النسبية، إلا أنه في الوقت ذاته تم تحريرها من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية وهي إعتبار العمل أساساً لقيمة السلعة، ومن نظريات التجارة الخارجية في ظل الفكر النيوكلاسيكي النظرية الأتية:

1. نظرية هيكشر وأولين:

لقد جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لتصحيح عيوب النظرية الكلاسيكية التي قلبت موازين التجارة الدولية، فأعاد الكتاب التفكير فيها نظراً لأنها تستند إلى فروض بسيطة جعلتها غير واقعية، فأروا وجوب التخلي عن تلك النظرية، مما أدى ذلك إلى ظهور مفكرين جدد في الفكر الحديث، مستندين في تحليلهم إلى إعتبرات أكثر واقعية، وهما هيكشر وأولين، نشر هيكشر مقالاً في 1919م يحتوي على أسس نظرية بعنوان (أثر التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج العمل، ورأس المال) ولكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام أولين بنشر كتاب له في 1933م بعنوان (التجارة الإقليمية والتجارة الدولية)، وقد حاول أن يفسر سبب التفاوت الموجود بين الدول في مدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج، الذي يؤدي إلى تعدد أسعار عوامل الإنتاج.

* فروض النظرية السويدية:

تعتمد النظرية السويدية على الفروض التالية:²

1. وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل - رأس المال)، وضع هذا الفرض من أجل تبسيط النظرية وتوضيحها بطريقة سهلة ومفهومة، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية في حالة أكثر من دولتين وسلعتين.

2. تشابه التكنولوجيا في كل من الدولتين، وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كلا الدولتين واحدة للسلع، بمعنى أن الدولتين تستخدمان دالة إنتاج.

¹ زينب حسين عوالم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

3. يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل السلعتين وفي كلا البلدين، بمعنى أن زيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج (علاقة

$$Q = f(K; L): \uparrow 10\% Q = \uparrow 10\% f(K; L)$$

4. تشابه أذواق المستهلكين بين الدولتين، بمعنى أن التجارة الدولية لا تؤثر على أذواق المستهلكين وبالتالي على نمط إستهلاكهم.

5. وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كلا الدولتين، بمعنى أن كلاً من المنتجين والمستهلكين في الدولتين لا يؤثران على الأسعار السائدة.

6. القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على الانتقال دولياً، هذا الفرض يعني أن العمل ورأس المال يتحركان بسهولة داخل الدولة وذلك بهدف تساوي الأجر للعمال وتساوي الفائدة على رأس المال، في حين يصعب انتقالهما دولياً.

7. إنعدام تكاليف النقل والتعريفية الجمركية وأي عوائق أخرى أمام تدفق التجارة الدولية.

8. الإعتماد على سلعة كثيفة العمل وسلعة أخرى كثيفة رأس المال في كلا الدولتين.

* وقد أرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين:¹

1. اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج فيما بين الدول المختلفة.

2. اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.

فاختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، فحسب هيكل كل دولة لها مصلحة أن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج غير المتوفرة لديها. أما اختلاف دوال الإنتاج فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى، فالسلع الزراعية مثلاً تحتاج إلى الكثير من الأرض بالمقارنة مع رأس المال أو العمل، في حين المنتجات الكيماوية أو الإلكترونية تحتاج إلى كميات وفيرة من رأس المال بالمقارنة مع الأرض ورأس المال، وعليه فإن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تنتج سلعا كثيفة الأرض، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج سلعا كثيفة رأس المال، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تنتج سلعا كثيفة العمل²، تخصص الدولة في إنتاج سلع معينة دون غيرها نظراً لم تملكه من وفرة نسبية من عامل من عوامل الإنتاج داخل هذه الدولة.

والجدول التالي يوضح العلاقة بين وفرة عناصر الإنتاج وتخصص الدول في إنتاج سلع معينة:

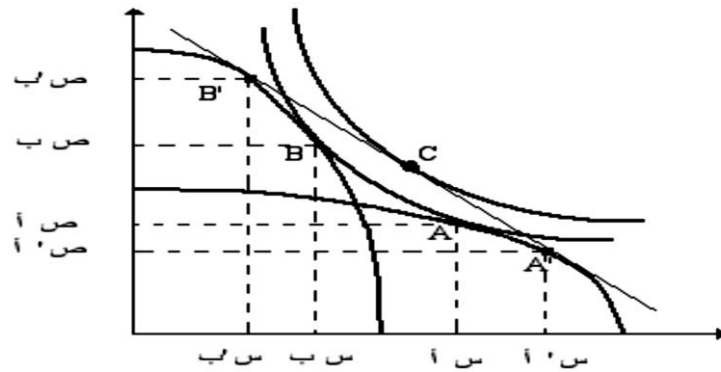
¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 47.
² عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 2-18،

الجدول رقم (1/1/2): مدى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج وعلاقتها بتخصص الدول في إنتاج السلع:

الدول	وفير نسبياً	نادر نسبياً	متوسط الوفرة نسبياً	التخصص
A	الارض	العمل	راس المال	سلع كثيفة الارض
B	العمل	راس المال	الارض	سلع كثيفة العمل
C	راس المال	الارض	العمل	سلع كثيفة راس المال

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2001م، ص77.
من الجدول رقم (1/1/2) يتضح أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تعتمد على عوامل إنتاج وفيرة وتكلفة إنتاجها أرخص من إستيرادها، وتستورد السلع التي تحتوي على عوامل إنتاج نادرة وتكلفة إنتاجها أعلى من إستيرادها من الدول الأخرى.¹
يرى كل من هكشر وأولين أن التخصص والتبادل الدوليين يحققان نفعاً للدولتين أكبر من حالة ما قبل التخصص والتبادل الدوليين، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1/1/2): التفسير الهندسي للنظرية هكشر وأولين:



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 148.

يقوم بالمقارنة بين الإنتاج والإستهلاك في كلا الحالتين:

قبل التجارة: يمس منحني سواء المجتمع منحني إمكانيات الإنتاج عند النقطة A (ص أ، ص ب) بالنسبة للدولة، ويحقق التوازن الداخلي قبل التجارة في الدولة ب عند النقطة B (ص ب، ص ب) (ب)

بعد قيام التجارة: يتحدد المعدل الدولي عندما يمس المستقيم (ق) كل من منحنى إمكانيات إنتاج كل من الدولتين، عند النقطة A (ص أ، ص أ) عند النقطة B (ص ب، ص ب)، وبعد تخصص

¹ .Lamia ben jemia katari , Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire ,Tunis,2005 , p 19

الدولة أ في إنتاج السلعة س كثيفة العمل تتجه إلى إنتاج المزيد من السلعة س بالكمية (س أ < كس أ) بينما تتجه الدولة ب إلى إنتاج المزيد من السلعة ص بالكمية (ص ب < كص ب) أما عن وضع الإستهلاك التوازني بعد التجارة فنلاحظ أن هناك نقطة التوازن واحدة للدولتين تتحدد عندما يمس المعدل الدولي أعلى منحني سواء ممكن على خريطة السواء المشتركة بين الدولتين، وذلك عند النقطة C على منحني سواء أعلى، وبالطبع فإن المكاسب المحققة بعد التجارة بالنسبة للدولتين تتمثل في الانتقال من منحني سواء إلى منحني سواء أعلى، والواقع خارج إمكانيات الدولتين.¹

* تقييم النظرية السويدية:

تعتبر النظرية السويدية مكملة للنظرية الكلاسيكية، لأنها بدأت من حيث أنتهت النظرية الكلاسيكية، من خلال ما توصل إليه كل من هيكرش وأولين أن التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الدول، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات، أهمها:

1. تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج الأساسية (أرض، عمل، رأس المال)، فهي تهتم بالاختلافات الكمية لعوامل الإنتاج، وتتجاهل الاختلافات النوعية فيها، فمثلا عامل الإنتاج رأس المال ينقسم إلى أربعة أنواع: (رأس مال إنتاجي، رأس مال اجتماعي، رأس مال نقدي، رأس مال من المخزون من المواد الأولية والسلع)، وهذا التقسيم يثير مشاكل من الناحية النظرية والواقعية، فمن الناحية النظرية كل نوع له تعريف خاص به، أما من الناحية العملية هناك مشكل إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد وتعميمه على كل الدول، أما عنصر الأرض، في الواقع ليس متجانس، كما أن تحديد الموارد الطبيعية دون الأخذ بالتقدم التقني المستمر يعطينا صورة بعيدة عن الواقع الذي يتسم بالتطور، أما عامل العمل الذي يختلف هو الآخر بأنواعه، اليدوي، الفني، النصف الفني المحترف، كل هذه الاختلافات لم تأخذ بها النظرية، وبالتالي تقودنا إلى نتائج مضللة عن الواقع.

2. تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، فهذا الافتراض غير منطقي نظراً لتشابه العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث، فحركات رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والمساعدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة للدول الفقيرة، أصبحت ظاهرة منتشرة في هذا القرن، وحركات تنقل العمال التي تعتبر محدودة نسبياً نظراً للقوانين التي تضعها الدول على الهجرة، أما عنصر الأرض فهناك استحالة لانتقاله.²

تعتبر الانتقادات السابقة إنتقادات نظرية، ولكن أكبر إنتقاد وجه للنظرية السويدية هو تلك الدراسة التطبيقية لهذا النموذج التي قام بها الاقتصادي الأمريكي المشهور ليونتييف

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 148.
² محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 56-57.

(W.Léontief) على الاقتصاد، الأمريكي في مجال التجارة الخارجية، واستخدام فيها أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات (Input-output) للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية.

* الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين:

في عام 1954م، قام ليونتييف بإختبار مدى صلاحية نظرية هيكشر وأولين بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وكانت النتائج المتحصل عليها متعارضة تماماً مع ما توصلت إليه النظرية السويدية، لهذا سميت هذه النتائج بلغز ليونتييف (The Paradoxe of Léontief) فنموذج هيكشر وأولين يقودنا إلى الاعتقاد بأن البلد يصدر منتجات تحوي نسبة عالية من عامل الإنتاج المتوفر بكثرة نسبياً، بينما تستورد منتجات تحوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج النادر لديها نسبياً، وهكذا، فإذا كانت إحدى الدول تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، ولكن بندرة نسبية في عنصر العمل، وبالتالي يتوقع أن تكون صادراته كثيفة رأس المال، بينما تكون وارداته كثيفة العمل.

انطلاقاً من جدول ليونتييف لسنة 1947م، قام بحساب كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية وليس مقارنة كمية العمل وكمية رأس المال في حد ذاتهم، كما هو موضح في جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947.¹

والجدول التالي يوضح عناصر الإنتاج والعمل ورأس المال المطلوب للإنتاج:

جدول رقم (2/1/2): كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار:

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	ماقيمة مليون دولار من الإحتياجات
\$3.097.339	\$2.550.780	رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)
\$170004	\$182313	العمل (بالعامل في السنة)
\$18000	\$14000	رأس المال لكل عامل (لأقرب أقل دولار)

المصدر: عادل أحمد حشيش، ص 107

يبين الجدول رقم (2/1/2) أن إنتاج ما قيمة 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947م يحتاج إلى إستخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار، وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل، وأن إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنه يحتاج إلى إستخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية

¹ Roger Dehem, precise of international economy, the presses of the university laval, Dunod, québac, 1982, p 43

من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل، وعليه فإن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل 14 ألف، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات فإنها تتطلب ما قيمته ألف دولار من رأس المال لكل عامل 18 ألف.

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن البيانات الواردة في الجدول تبين أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة ل وارداتها كثيفة رأس المال.

وأستنتج ليوننتيف من ذلك، أن إشترك الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل، أي أن العكس هو الصحيح¹، وقد أثار ليوننتيف جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، وقد حاول أن يفسر هذا اللغز بقوله أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل (3) أمثال إنتاجية العامل في مكان آخر، لذا يتعين ضرب عرض العمل الأمريكي في ثلاثة (3) للوصول إلى العرض الحقيقي، فالإعتقاد بأن الاقتصاد الأمريكي مقارنا ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في عنصر رأس المال وبنذرة في عنصر العمل، وقد ثبت بأن الاعتقاد خاطئ، وحقيقة الأمر أن العكس هو الصحيح².

وقد انتقد الاقتصادي ليوننتيف على أساس أن الكثافة الرأسمالية للصناعات الأمريكية المنافسة للواردات لا تصلح للمقارنة، والمطلوب في الحقيقة هو مقارنة الكثافة الرأسمالية للصادرات الأمريكية مع الكثافة الرأسمالية في الدولة التي تنتج واردات الولايات المتحدة، حيث أن أمريكا بلد غني برأس المال، فإن صناعات بدائل الواردات الأمريكية ستستخدم بطبيعة الحال رأس المال أكثر نسبياً من الدول التي تقوم بتوريد سلع مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية، وليس المستغرب أن إنتاج سلع في أمريكا تستورد عادة من الدول الأخرى سيستلزم نسبة رأس المال إلى العمل أعلى مما توجد عادة في الصناعات التصديرية الأمريكية، وكان الواجب على ليوننتيف أن يرى ما إذا كانت السلع المستوردة في أمريكا كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل في بلد الأصل. وحجر الزاوية في إنتقاد الزورث ليوننتيف، أن دوال الإنتاج ليست متماثلة فيما بين الدول، فمثلا الأرز يمكن أن ينتج في بورما بكميات كبيرة من العمل وكمية صغيرة من رأس المال، في حين يمكن أن ينتج في جنوبي الولايات المتحدة الأمريكية بكمية قليلة من العمل وكمية كبيرة من رأس المال، فافتراض أن دوال الإنتاج متشابهة لم يعد منطقياً³.

1. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 107-108.

2. كامل بكري، مرجع سبق ذكره، 2001، ص 54-55.

3. كامل بكري المرجع السابق ص 57.

ج. سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الحديث:

سياسة الانفتاح التجاري على أساس الفجوات التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما:
أ - نموذج الفجوة التكنولوجية:

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للإستخدام في إنتاج السلع والخدمات، فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الدولية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق¹، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا والمستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى.

ويرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي Posner، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تتمتع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما:

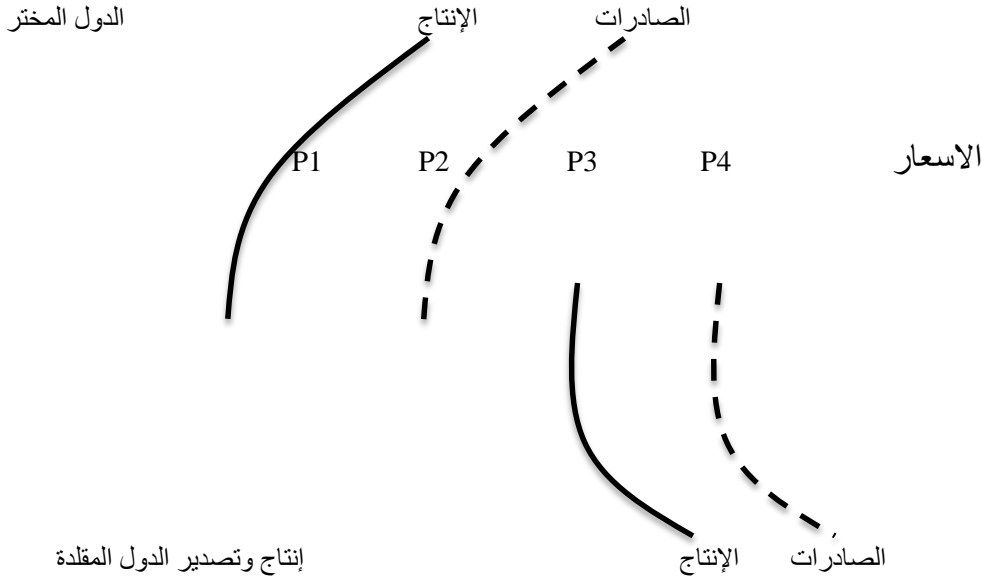
- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.²

وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساوي من التكنولوجيا، لذلك يظهر بما يسمى (الفجوات التكنولوجية)، تتركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل نسبياً من الدول، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول أكثر تخلفاً في عملية التنمية،³ أطلق الاقتصادي M.V. Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية أسم (تجارة الفجوة التكنولوجية) على النموذج الذي أسسه، ويمكن تحديد هذه الفجوة بيانياً بإستخدام مصطلحات فجوة الطلب وفجوة التقليد. كما يوضح الشكل التالي:⁴

الشكل رقم (2/1/2): تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية:

إنتاج وتصدير

1. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ المملكة العربية السعودية 1987، ص134.
2. سكينه بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 92.
3. جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص134
4. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص239.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، 2005م، ص 240 .

من خلال الشكل رقم (2/1/2) الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول، نلاحظ أن هناك فجوتين مختلفتين هما:

فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد للدولة صاحبة الاختراع التي تحتكر إنتاج المنتج وتصديره عند P1، وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة عند P2 .

فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع (الدول المتقدمة) P1، وظهوره في الدول المقلدة (الدول النامية) P3 .

الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (P2-P1)، وفجوة التقليد-P3 (P1).

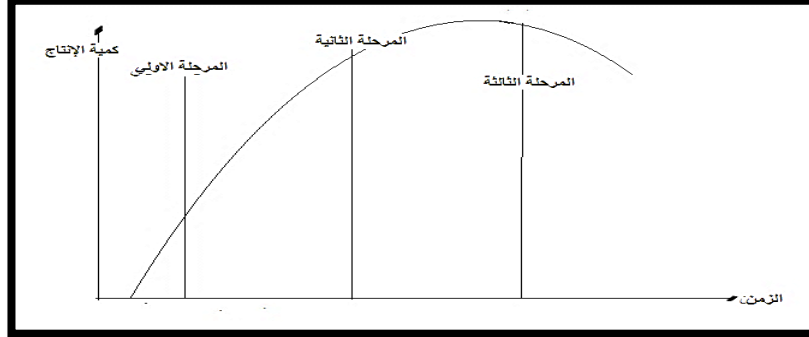
يمكن القول أن النموذج الذي عرضه Posner في تجارة الفجوة التكنولوجية أظهر بعض القصور، المتمثل في عدم التمكن من الإجابة على سؤالين هما: لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدماً دون غيرها؟ وما طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بمزاياها النسبية المكتسبة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا؟ فالإجابة على السؤال الأول تكمن في معرفة السياسة المتبعة من طرف المنتجين من خلال البحث والتطوير في أساليب الإنتاج، أما السؤال الثاني فالإجابة عليه تكمن في نموذج دورة حياة المنتج الذي سد الثغرة التي وقعت فيها النظرية التكنولوجية.

ب - نظرية دوران المنتج:

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية، الذي طوره Vernon سنة 1961م يوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرته تطوره، والتغيرات التي

تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها، ونجد Vernon بين ثلاث مراحل لتطوير شروط إنتاج المنتج، والشكل التالي يمثل مراحل دورة حياة المنتج كما يلي:¹

الشكل رقم (3/1/2): مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية:



Source: Lamia ben jemia katari, Relations Economiques Internationales, centre de publication universitaire ,Tunis,2005 , p 21.

من خلال الشكل رقم (3/1/2) نقوم بشرح كل مرحلة من مراحل المنتج:

1. **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار مرجعي، لأنها التي تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة المؤهلة، وفي سوق جديد محدود، أي تكون في حالة الإحتكار التام للمنتج، ويتم إستهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظراً لأنها مصدر للتكنولوجيا.²

وبالتالي تحددت العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتج في الدول الصناعية الأكثر تقدماً دون غيرها من الدول الأخرى، وبهذا يكون نموذج دورة المنتج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه وهو السؤال الأول، وهنا اتفق LINDER مع نموذج VERNON أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة العالية، والأسعار المرتفعة نسبياً، ساعد الدول الصناعية المتقدمة ذات متوسط دخل الفرد المرتفع بأن تكون موطناً أصلياً للمنتج.

2. **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة، ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الإبتكار إلى الدول الأخرى، وبالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي، وهذا نظراً لحاجة الدولة لتصريف المنتج الأصلي وتوسيع سوقه، فيبدأ الإنتاج في الظهور في عدة مناطق ويصبح نمطي.

¹. جون هد سوف، إقتصاديات التجارة الدولية، دار المريح للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، طبعة 1987، ص 235.

² Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maari,Alger , p29

3. **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة فإن التكنولوجيا تكون منتشرة بين دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو، فأخذ منتجو الدول السائرة في طريق النمو بتحويل مبيعاتهم إلى الدول المتقدمة من أجل زيادة الأرباح وتقليل من التكاليف وبالتالي المنافسة تكون قوية عن طريق الأسعار، وهذا نظراً لكون المنتج أصبح نمطي والإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة، فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة لهذا المنتج.

نموذج: HIRCH

يعتبر HIRCH من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، وقد قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث أختصر نموذج دورة المنتج وهو اصلاً ثلاث مراحل، أستند في عرضه إلى الفرضيات التالية:¹

- التركيز على دالة الإنتاج، والتغير في استخدام عوامل الإنتاج عبر دورة حياة المنتج.
 - قام بتضمين رأس المال البشري في نموده عن نموذج دورة حياة المنتج.
 - لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد.
 - قدم نموذج كأساس للتجارة، وليس كأساس لتوجيه الاستثمارات.
- وبناء على ذلك، فقد قسم **HIRCH** مراحل دورة حياة المنتج إلى:²

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد، التي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري سوا المؤهل من خبراء، ومهندسون، أو غير المؤهل.

المرحلة الثانية: دخول المنتج مرحلة النمو والنضج، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات (كثافة رأسمالية) مع بقاء المهارات المؤهلة.

المرحلة الثالثة: وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج، ويصبح نمطياً يتمتع بالثبات والإستقرار .
ومما سبق يميز **HIRCH** بين الدول الأكثر تقدماً ذات المهارات العالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في مرحلته الأولى، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل، ثم الدول الأقل تقدماً، وهكذا يتم الإنتاج وتتحدد الميزة النسبية تبعاً لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية.

وقد ركز **HIRCH** على خمسة عناصر رئيسية يلخص فيها دورة حياة المنتج، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (3/1/2): مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها:

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص 84.
² المرجع السابق، ص 84.

المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	خصائص دورة المنتج
ثبات التكنولوجيا وإستخدامها على آجال طويلة	التغير المستمر في الإنتاج	تغير مستمر في الأساليب المستخدمة، والاعتماد على الوفورات الخارجية	الفن التكنولوجي
عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات	عالية بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدال	ضعيفة	كثافة رأس المال
امكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات	نمو الشركات	الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم خدمات متخصصة	شكل الصناعة
عمالة ماهرة وغير ماهرة	إدارة	إدارة	رأس المال البشري
يتحد بواسطة المشترين	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر	يتحد بواسطة البائعون	شكل الطلب

المصدر: فليح حسن خلف، 2001م، ص 85 .

إذن باستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج يكون HIRCH قد توصل إلى تفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، حيث تكون صادرات الدول السائرة في طريق النمو تتكون بالأساس من نسبة عالية من سلع ريكاردو و سلع دورة المنتج الناضج وهي سلع هكشر وأولين (كثيفة العمل)، نظراً لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج والأرض، وعنصر العمل غير الماهر، أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة، و سلع هكشر وأولين كثيفة رأس المال المادي نظراً لوفرة عنصر رأس المال البشري ورأس المال المادي لديها.

6.1.2 تقييم قياس الانفتاح التجاري:

تظهر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصاد بلد من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية، فكلما زادت التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل القومي كلما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية، فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي، يقال أنه أكبر تبعية من البلد الذي يصدر نسبة أقل، ومنه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية، كما أنه يعتبر بلد أكثر تبعية للخارج كلما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه.

قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات هي مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة

وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

يمكن أن نقسم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاثة مجموعات:.

الأولى تركز على قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق¹، والثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي²، والثالثة على قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي، وجل الدراسات أثبتت أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، و تركز بعض الدراسات على قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية حيث ظهرت دراسات اوضحت أن الانفتاح التجاري لبلد ما يتأثر بمستوى، وإجراءات الحماية التجارية، والتي تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

أ. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق: (انتشار الحواجز الجمركية)

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخدام واستعمالاً منذ القدم، حيث تهدف إلى تقييم مباشرة درجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الإستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم مباشرة القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية، وتشمل هذه الفئة من المؤشرات ما يلي:

1. مؤشر درجة الانفتاح التجاري:

الدول ذات الانفتاح التجاري المرتفع على العالم الخارجي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج في صادراتها وبالتحديد الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي، لذلك وتعتبر أكثر انفتاحاً من الدول التي تعتمد على هياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية وبعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (e)³ ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

حيث أن:

$$Op = \sum \frac{(X + M)}{GDP} \quad \text{M: الواردات}$$

¹ .Jean, Merc Siroen, l'ouverture commerciale est-elle mesurable , colloque internationale ouverture économique et développement , TUNES ,22-24 juin 2000,p 03

² . Halit Yanikkaya, Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation, , Turkey Received 1 May 2002; accepted 1 October 2002, Journal of Development Economic,2003,p 02

³ Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, paris, Armand colin, 1996, p 84

X: الصادرات

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والإستيراد لهذا الدولة. وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضاً إرتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات إستهلاكية واستثمارية، والتبعية للخارج¹، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية:

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد من قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية²، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلع معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضاً في قياس التبعية الاقتصادية.

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبياً على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة.

¹. Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National BureauOf Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003,p 19

².خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006، ص59.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني-هيرشمان وهو أكثر المقاييس إستخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$CC = \sum_{i=1}^{i=n} (x_{it}/X_t)^2$$

حيث أن:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : صادرات الدولة خلال السنة (i)

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)

3. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة¹، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر المواد الأولية إلى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول النامية قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر، العراق، الأردن، المغرب)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة، حيث من المفروض أن لا يزيد على نسبة 60%، وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني-هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة مكان، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$CC = \sum_{i=1}^{i=n} (x_{it}/X_t)^2$$

حيث أن:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : الصادرات الوطنية للدوله (i) خلال السنة (i)

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)

4. مؤشر الميل المتوسط للاستيراد:

¹. المرجع سابق، ص 61.

يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للإستيراد¹ أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في إستيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

تكشف تلك المؤشرات أن إرتفاع نسبة واردات الدول النامية إلى إجمالي الناتج المحلي عن اعتماد هذه الدول على العامل الخارجي في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنمية المتزايدة، نتيجة تخلف القاعدة الإنتاجية في هذه الدول، مما جعلها عاجزة عن توفير هذه الاحتياجات، ومن ثم لجوءها إلى إستيراد ذلك من العالم الخارجي، وذلك مما يشدد من قبضة التبعية التي تقع الدول النامية في أسرها، وتزداد صورة التبعية وضوحاً إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من هيكل الواردات تغلب عليه السلع الصناعية الرأسمالية.

5. مؤشر التبادل التجاري:

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر إستخداماً للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظراً لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير إرتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل، التبادل التجاري، وإنخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة²، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات الوحدة، فإرتفاعه عن المائة يعني أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعها عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار.

رياضياً يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لوحد سعر صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} * 100$$

¹ محمد عثمان مصطفى، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، 1984، ص114.

² خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص51.

**ب: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي: (قدرة الدولة علي الإنتاج
بالأسعار الجارية الدولية)**

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبرمنطقة مرجعية لإستخدام هذا النوع من المقاييس، ويقاس الانفتاح عن الفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد، وتشمل هذه المؤشرات الآتي.

1. مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية:

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات¹، وتعتبر مسألة التعاريف الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري. لقد وجدت عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات²، وكان أهمها أنه يظهر من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل، عدم تسوية سعر الصرف، فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

لكن المشكلة المطروحة عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يكمن في طريقة تكرار هذا المتغير، وحتى وان استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكن الإستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى بلد، فان مستوى هذا الحاجز يمكن أن يتغير على حسب تكرار إستعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز.³ إذن، من خلال هذا الإستعراض البسيط لهذه الطريقة، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفات الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد.

2. مؤشر معدل التعريفات غير الموزون:

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفات الجمركية:

¹. Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique , Thèse Doctorat En Sciences Economiques , Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003,p32

². Jean, Merc Siroen, op cit , p06

³. Jean, Merc Siroen, op cit , p06

⁴. عبدالفتاح ابوشرار، مرجع سبق ذكره، ص 283.

مثال: يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتقرض عليها ثلاثة معدلات التعريفية الجمركية، السلعة (أ) تقرض عليها 15%، السلعة (ب) تقرض عليها 20%، السلعة (ج) تقرض عليها 25% فيصبح معدل التعريفية غير المتوازن = $3 / (25\% + 20\% + 15\%) = 20\%$ لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

3. مؤشر معدل التعريفية الموزون:

حيث يأخذ معدل تعريفية كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة (أ) بلغت 700 وحدة نقدية، والسلعة (ب) بلغت 400 وحدة نقدية، والسلعة (ج) بلغت 200 وحدة نقدية:

$$\text{معدل التعريفية المتوازن} = \frac{(0.25 \times 200) + (0.20 \times 400) + (0.25 \times 700)}{200 + 400 + 700} \times 100 = 18.1\%^1$$

في الحقيقة هناك عدة أنواع من الطرق التي يتم بها قياس التعريفية الجمركية من أجل قياس درجة الانفتاح لمختلف البلدان بإستعمال التعريفات الجمركية للتجارة الدولية والتي تعطي لنا المعدلات المتوسطة لفرض الضرائب على المنتجات المستوردة.

ج. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي: (انفتاح الدولة من حيث صادراتها وواراداتها):

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطيع التعبير عند درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من غيومون (1989) سيرون ونجنري (1984)²، طريقة مراقبة وقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة من السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحاً والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم ومتغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة إنعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

¹. المرجع السابق، ص 284.

². Jean, Merc Siroen, op cit , p08

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى إنتقادات حادة أبرزها اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية -كما سماها- حيث لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جداً بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري، وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.¹

د: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج: (قياس التجارة الخارجية حسب الحجم):

1. قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج: ساكس وارنر

يعتبر نموذج (ساكس وارنر) (1995)²، من بين المؤشرات الأكثر التي عرفت قبولاً من قبل الاقتصاديين، بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياساً دقيقاً، وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضاً تواريخ تبنيها لهذه السياسة.

مؤشر (ساكس وارنر) يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعتين:

البلدان المنفتحة والمنغلقه على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:³

1. معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج .
2. معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينات والثمانينات).
3. معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون نظام إشتراكي .
4. معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير .

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلدان تجارياً من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع أن توفر هذه الشروط والمعايير كما هي، فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقه، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.

2. قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب (1998) إدوارد:

يعتبر مؤشر الإنفتاح المركب ل(1998) إدوارد أن أغلبيتها لا تعطي تفسيراً منطقياً

¹ Jean, Merc Siroen, op cit , p09

² Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003,p 06

³ Gilbert Niyongabo,op cit ,p 19

لقياس إنفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح إدوارد مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع إرتفاع إنتاجية العوامل.¹

يستخدم إدوارد المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفتا وتات التجارية، وهي موزعة كالتالي:

1. مؤشر ساكس وارنر.
2. مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).
3. مؤشر البواقي ل (1988). Leamer.
4. مؤشر علاوة الصرف (la prime de change) للسوق السوداء.
5. التعريف المتوسطة على الواردات.
6. المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.
7. مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.
8. معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.
9. مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف (1993). وولف قام إدوارد بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، والمؤشر المركب إدوارد.²

المؤشر المركب = دالة (ساكس وارنر علاوة الصرف، التعريف المتوسطة، الحصص، مؤشر وولف).

لقد ذهب إدوارد في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى إرتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20%، وهو نفس مذهب ساكس وارنر، لان النسبة أكبر من ذلك (40%)، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى إدوارد أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، و بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

7.1.2 المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الإنفتاح التجاري:

هنالك خمس مجموعات فرعية من المؤشرات، تمثل كل منها بمؤشر فرعي مركب لقياس التبعية الاقتصادية؛ وهذه المجموعات الفرعية هي:³

¹. Gilbert Niyongabo, op cit , p 28

². Gilbert Niyongabo, op cit , p 28

³. عيوس عبدالعزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية في الدول، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة ابوبكر بلقاند – تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 67.

1. مجموعة مؤشرات الصادرات.
2. مجموعة مؤشرات الواردات.
3. مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي.
4. مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية.
5. مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي.

أما مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الواردة في النقطة الثالثة، فقد تناولتها خمسة مؤشرات أخرى، أحدها مؤشر درجة الانكشاف التجاري. ويمكن حساب هذا المؤشر بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي¹، وهناك العديد من الباحثين الذين أوردوا معايير لقياس الانفتاح الاقتصادي، باعتباره وجهاً من وجوه التبعية الاقتصادية، إلا أن هؤلاء الباحثين لم يحددوا نسباً مئوية لتحديد الانفتاح أو الانكشاف وإنغلاق الاقتصاد. وقد اعتبروا اقتصاد الدولة منفتحاً إذا شكلت المستوردات نسبة تزيد على 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة نستعرض منها مؤشرات للانفتاح التجاري.

الأولى: نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والثانية: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والثالثة: نسبة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد طبقت هذه المقاييس الثلاثة على اقتصادات البلدان العربية للعامين 2005 و 2012م، كما على اقتصادات ست دول مختارة، منها ما هو من الدول الصناعية، مثل: أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، واليابان، ولدولتين تنتهجان التصنيع كأسلوب للنمو الاقتصادي، وهاتان الدولتان هما: تركيا وماليزيا. وتعظيماً للفائدة، فإننا أوردنا عدد السكان لعام 2012م لجميع تلك البلدان من أجل الربط ما بين حجم البلد وبين درجة الانفتاح التجاري.

*** مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

بالنسبة إلى مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف نعتبر أن ارتفاع تلك النسبة إلى 21 بالمئة فأكثر يُدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري. وإذا ما طبقنا هذا المقياس على اقتصادات البلدان العربية) يبين الجدول رقم (41) وجدنا أن 11 دولة عربية تعدّ منفتحة على العالم الخارجي عام 2012م. أما الدول غير المنفتحة فهي خمس دول: تونس، سورية، السودان، العراق، مصر. وإذا ما طبقنا هذا المقياس على الدول الست غير العربية (2012م).

*** مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

¹. Sebastian Edwards, (Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries,) *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 3 (September 2012), p. 112.

من خلال استعراض البيانات عن هذا المؤشر يتبين أنه يميل إلى أخذ قيم مرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. حيث إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25 بالمئة فأكثر، تعدّ مؤشراً على الانفتاح التجاري.

وعند تطبيق هذا المقياس على اقتصادات البلدان العربية للعامين 2005م و2012م) والتي تظهر من خلال الجدول رقم (4) وجدنا أن هنالك خمسة بلدان غير منفتحة وهي: الجزائر، السودان، مصر، المغرب، وتونس في عام 2005م. ونلاحظ أن الأردن وتونس قد اتجهتا نحو الانفتاح للخارج عبر السنين، حيث كانت النسبة للأردن 15 بالمئة عام 1990م وارتفعت إلى 26.7 بالمئة عام 2005م أما تونس فقد ارتفعت نسبة الانفتاح فيها من 26.66 بالمئة إلى 29.34 بالمئة في العامين المذكورين. أما البلدان العربية الأخرى فهي جميعاً منفتحة على العالم الخارجي حسب هذا المؤشر. وما يزيد خطورة هذا الانفتاح أنه يتركز في سلعة تصديرية واحدة هي النفط وبعض الخامات الأخرى. ومن الخطورة الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية لأنه يعرض إيرادات البلدان المنتجة لتقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار السلع في الأسواق العالمية. كما أن الخطر على إيرادات الأقطار العربية من الصادرات النفطية والخامات الأخرى شديد لأن هذه الصادرات من النوع القابل للاستنزاف والنضوب نهائياً. كما أن الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية يخرم الأقطار المصدرة القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أدخل عليها عمليات تحويلية، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأة مما لو كانت الصادرات متنوعة، بحيث إن التقلبات في أسعار إحدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة أما بالنسبة إلى الدول غير العربية).¹

والجدول التالي يوضح حساب مؤشرات الانفتاح التجاري للأقطار العربية:

الجدول الرقم (4/1/2): حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين

2005 و 2012:

الدول	السكان (بالملايين)	نسبة الواردات إلى GDP		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	
		2012	2005	2012	2005	2012	2005
السنة	2012	2012	2005	2012	2005	2012	2005
الأردن	5.68	66.72	55.65	29.34	26.66	96.06	82.30
الإمارات العربية المتحدة	2.40	86.94	67.80	98.73	74.93	154.74	142.74

¹. Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, *Industrialization and Growth: A Comparative Study* (New York: Oxford University Press, 2008), p. 21.

167.97	155.00	89.35	81.40	78.62	73.52	0.64	البحرين
102.79	74.30	27.07	30.40	15.72	43.90	9.70	تونس
14.41	58.75	0.99	27.52	49.01	31.23	31.72	الجزائر
122.48	-	55.41	-	67.06	-	9.43	ليبيا
-	17.47	-	8.1	-	9.40	16.72	سورية
6.65	-	17.47	-	3.44	-	36.08	السودان
90.64	-	88.49	-	2.15	-	33.14	العراق
172.22	72.40	111.96	41.53	60.26	30.90	2.62	عمان
97.28	-	79.70	-	23.11	26.14	0.79	قطر
152.33	77.30	98.95	48.00	53.38	29.25	2.04	الكويت
20.64	25.20	1.52	5.71	18.94	19.46	69.53	مصر
39.6	40.20	18.54	14.31	21.06	25.91	30.64	المغرب
77.31	55.00	50.32	35.46	26.99	19.42	22.75	السعودية
146.5	-	99.97	-	4.53	-	2.74	موريتانيا

المصدر: صاولي مراد، الإنفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية، الملحقين الرقمين (1) و(2)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بالنسبة إلى مؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى 45 بالمئة فأكثر مؤشراً على درجة الانفتاح التجاري . ويبين الجدول أن البلدان العربية غير المنفتحة حسب هذا المؤشر هي: الجزائر، سورية (تم استبعادها بسبب عدم توافر الإحصاءات لعام 2012م)، السودان، مصر، المغرب الأقصى، أما البلدان الأخرى فجميعها منفتحة على العالم الخارجي. ويلاحظ أن اتجاه تلك النسبة في بعض البلدان المنفتحة مستقر تقريباً عبر الزمن أو أنه، على الأقل، لا يميل إلى الارتفاع وكذلك بعض البلدان مثل الأردن، والبحرين، وعمان، والسعودية، فإن هذا المؤشر يميل للانخفاض، ولا يعتقد أن تلك الاتجاهات، سواء المستقرة أو التي تميل إلى الانخفاض، سببها السعي نحو الإستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية، وإنما هناك عوامل أخرى حددت قدرة تلك البلدان على زيادة الصادرات والواردات. من هذه العوامل، انخفاض عائدات النفط بعد النصف الثاني من الثمانينيات بسبب انخفاض أسعاره عالمياً، وكذلك بسبب حرب الخليج في بداية التسعينيات

وما ترتب على ذلك من تداعيات أثرت في البلدان المصدرة للنفط والأخرى المصدرة للعمالة، وهذا ليس مجال بحثنا.¹

ثانياً: علاقة حجم السكان بدرجة الانفتاح التجاري:

عند مقارنة درجة الانفتاح التجاري حسب المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر للبلدان العربية نجد أن هناك ثلاثة بلدان قد اعتبرت غير منفتحة حسب المعايير الثلاثة وهي: سورية، السودان، ومصر. أما البلدان غير المنفتحة حسب معيارين فقط فهي: المغرب، واليمن، والعراق. واعتبرت السعودية غير منفتحة بمعيار واحد) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. (وعند النظر إلى حجم سكان البلدان العربية لعام 2005م) من خلال الجدول (4/1/2) نجد علاقة ما بين الانفتاح والحجم، إذ إن عدد السكان في البلدان غير المنفتحة كان كبيراً نسبياً. إن عدد السكان في البلدان غير المنفتحة سواء بالمعايير الثلاثة للانفتاح أو بأقل من ذلك هي البلدان السبعة المذكورة، وهي مرتبة حسب عدد سكانها: مصر، والمغرب، والسودان، والعراق، والسعودية، واليمن، وسورية. وهذه البلدان هي الأكبر سكاناً على الإطلاق، ولم يشذ عن ذلك إلا الجزائر بعدد سكان 29.5 مليون نسمة عام 2005م.

وعلى أي حال، تعتبر الجزائر منفتحة قليلاً حسب جميع المؤشرات التي اتبعت في هذه الدراسة. أما الدول غير العربية، فإننا نلاحظ أن هناك دولتين فقط من تلك غير المنفتحة حسب المعايير الثلاثة هما: الولايات المتحدة واليابان. وقد تبين أن تركيا غير منفتحة حسب معيارين فقط وهما (نسبة الصادرات ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي). ونلاحظ من مقارنة عدد سكان تلك الدول مع درجة انفتاحها).

والجدول التالي يوضح حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة لدول أجنبية مختارة:

الجدول الرقم (5/1/2): حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة لدول أجنبية مختارة للأعوام 2005م و 2012م:

الدول		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة الواردات إلى GDP		السكان (ملايين)	السنة
2012	2005	2012	2005	2012	2005	2012	
20.19	18.70	10.07	8.10	10.84	10.63	388	الولايات المتحدة
70.11	48.2	42.38	21.90	27.73	26.30	65.4	بريطانيا

¹ Bela Balassa, (Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock,) *Journal of Development Economics*, vol. 18 (May-June 2010), pp. 23-35.

المانيا	81.8	19,20	19.48	21.7	21.73	41.00	41.21
اليابان	127.7	6.53	1.17	8.6	9.99	15.13	11.16
ماليزيا	28,6	91.00	81.51	86.51	104.20	177.55	185.71
تركيا	70,58	23.85	56.31	19.48	77.72	43.32	134.83

المصدر: صاولي مراد، الإنفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية، من الملحق رقم (2)، 2012م

* مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم (5/1/2)، نجد أن الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، للعامين 2005م تعتبر دولاً غير منفتحة في هاتين السنتين، أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد مالت نحو الانفتاح عبر السنين¹، حيث وصل المؤشر بالنسبة لبريطانيا إلى 26.3 بالمئة عام 2005م و27.37 بالمئة عام 2012م. أما ماليزيا فقد اعتبرت منفتحة حسب هذا المعيار، وكذلك تركيا التي تزايد انكشافها. ببطء عبر السنوات إلى أن وصل إلى 81.51 بالمئة عام 2012م.

مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال نتائج الجدول: فإننا نجد أنها جميعاً غير منفتحة على العالم الخارجي، عدا بريطانيا، أما ماليزيا فهي شديدة الانفتاح، إذ تبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي 91 بالمئة عام 2005م.

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي:

يبين الجدول: أن الدول الست غير العربية، قد تباينت في درجة الانفتاح حسب هذا المقياس، حيث نجد أن الدول غير المنفتحة هي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا. أما وبريطانيا فإنها قد أصبحت منفتحة منذ عام 2005م (48.2) بالمئة بينما ماليزيا فإنها تعتبر منفتحة حسب هذا المعيار أيضاً، وبريطانيا فإنها قد أصبحت منفتحة منذ عام 2005م

ثانياً: علاقة حجم السكان بدرجة الانفتاح التجاري:

يوضح الجدول: أنه توجد أيضاً علاقة ما بين الانفتاح وبين حجم الدولة السكاني. ولم تشذ سوى ألمانيا بعدد سكان 81.6 مليون نسمة وبريطانيا بعدد سكان 58.3 مليون نسمة، وهاتان الدولتان متوسطتا الانكشاف حسب المعايير الثلاثة السابقة. أما ماليزيا فهي منفتحة وقليلة عدد السكان نسبياً كما هو ظاهر في الجدول الرقم (5/1/2).

¹ Moshe Syrquin and Hollis B. Chenery, (Three Decades of Industrialization,) *The World Bank Economic Review*, vol. 3, no. 2 (2009), pp. 145-181.

المبحث الثاني

مفهوم السياسة النقدية

1.2.2 مقدمة:

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الأهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.¹

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب و الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد.

اتفقت جميع التعريفات على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي، (ويعرفها فوزي القيس بأنها التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، كما تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية²، بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي

¹ سمير محمود معتوق، النظرية والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية 1989 القاهرة ص149-144.

² أحمد فريد و سهير محمد -السياسات النقدية -مؤسسة شباب الجامعة -الإسكندرية - 2000 ص39 -40.

يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الإستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها أسعار الصرف،(أسعار الفائدة أسعار السلع و الخدمات).¹

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الإئتمان وأسعار الفائدة عن طريق إستخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.² مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية، وبهذا يمكن القول أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي وتفاذي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

2.2.2 السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، يمكن القول من خلال دراسة تاريخية لتطور الأهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي: أن الأهتمام بهذه السياسة قد ظهر جلياً خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ هذا الأهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الاقتصادي التي شهدها القرن الماضي، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.³ ويهنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي أهتمت بالسياسة النقدية و ذلك على النحو التالي:

1. المدرسة الكلاسيكية:

لقد أعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.⁴

¹. Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Business and Economy ,(NewYork Publishing Co 1977 p269 Macmillan

². عبد المنعم راضي -النقود و البنوك مكتبة عين شمس - القاهرة 1998 . ص 290- 291.

³. المهري. خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض، 1981، ص 176.

⁴. محمد زاي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1990 ص ص 528- 530.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع إفتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة وأحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، حيث أهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

2. المدرسة الكينزية:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929م، 1932م وما نتج عنها من آثار سلبية حيث عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلاً مقترحة لحل مشكلة الأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والإدخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام¹، ولهذا إقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل

¹. جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 89.

والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية، وبدأ الأهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقاً للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتباره ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

3. المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة، والتي بموجبها تم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقد يبين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد بين أعلام الفكر والتحليل النقدي، وأيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي، فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة

¹ . سمير محمد معتوق: النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص162

النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:¹

الحالة الأولى: أن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى إرتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

أما في الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة، وهذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصاً في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الإختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الإستقرار الاقتصادي.

وأخيراً يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في إختلالاته.

3.2.2 أدوات السياسة النقدية:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بإمتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

¹. المرجع سبق ذكره، ص 163-165.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والتمتاع من الائتمان.

أما المجموعة الأولى فهي الأدوات العامة وهي مصممة للتأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم، ونسبة الإحتياطي النقدي. أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة التي تؤثر على الحجم الكلي للنقود والائتمان من خلال قطاعات خاصة في الاقتصاد، فهي تتعلق بالتأثير المباشر على الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد.

هذا بالإضافة لإستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتطاع الأدبي والتعليمات الملزمة ومن هنا يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى الأتي:¹

- 1- أدوات كمية: الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.
- 2- أدوات كيفية: وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر.

1- الأدوات الكمية: تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الإحتياطي القانوني.

1. سعر إعادة الخصم:

لقد كان بنك إنجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان²، وأستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم لأول مرة في سنة 1839.

ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي، خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

كما يعرف سعر الخصم: بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة.³

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم إحتياطات المصارف، سعر الفائدة، وتوقعات الأفراد.

¹ خضر عباس العمر، التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ص179-182-184.
² صبحي تادرس قريضة، محمد العقاد، مقدمة فيعلم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص378.
³ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة 1985 ص244 (حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص49-50).

2. سياسة السوق المفتوحة:

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع. يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكاً أو أفراداً من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحياناً ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية.¹

3. نسبة الإحتياطي القانوني:

يعرف الإحتياطي القانوني بأنه إحتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن إحتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة² وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة أسم الإحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

وأول من اعتمد أداة الإحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية³ ومن ثم استعمل في باقي دول العالم. لا يمكن أن يتعدى الإحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لإحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً.

ب. الأدوات الكيفية (النوعية):⁴

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) (تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني. وهذه الأدوات كثيرة منها:

1. تأطير القروض:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من

1. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990 ص 266-267.

2. محمود حسين الوادي، زارياً أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام - دار المسيرة للنشر، عمان 2000م، ص 192.

3. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2003 -، ص 84-86.

4. المرجع السابق، ص 80-83.

طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى.

2. التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها وتحتفيزها والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

3. النسبة الدنيا للسيولة:

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

4. فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلاً رفع سعر إعادة الخصم، لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

5. تغيير شروط الإحتياطي القانوني:

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة، فقد يحدث مثلاً إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الإحتياطي القانوني. فإذا كانت نسبة الإحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقاً لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلاً من 700 ألف وحدة نقدية.

6. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:¹

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان

¹. محمد زاي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 368-375.

هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

7. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة حيث يقوم ببعض العمليات التي هي من إختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو إستثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

8. تنظيم معدلات الفائدة:

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيداً ومربحاً يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع التي يودعها أصحابها.

4.2.2 أهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الاقتصادية التي تشمل أيضاً السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الدخل، وغير ذلك من السياسات الفرعية التي تساعد على بلوغ الأهداف المرجوة.¹

يمكن إدراج أهداف السياسة النقدية كالآتي:²

1- تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل، وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية والإنكماشية.

¹ صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حول العمل، العدد الثاني، من 4-9 ايار 1996 ابوظبي، ص 24-25، ص 89-100
² عبد الله. عقيل جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

- ٢ - كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.
- ٣ - تهدف إلى تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
- ٤ - تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
- ٥ - المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.
- ٦ - إصدار النقود.
- ٧ - مراقبة توزيع الائتمان.
- ٨ - الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية.
- ٩ - تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم أو ركود).¹

5.2.2 فعالية السياسة النقدية:

1.5.2.2 السياسة النقدية والمنحنى LM :

طبقاً لكيينز تطلب النقود لثلاثة دوافع وتشمل الآتي:

- أ - دافع المعاملات.
- ب - دافع الاحتياط.
- ج - دافع المضاربة.
- أ - دافع المعاملات: يمثّل الطلب على النقود لأغراض المعاملات، والكميات المحدودة من النقود التي يفضل الأفراد والمؤسسات الاحتفاظ بها لتغطية المصروفات في الفترة الزمنية بين استلامها وإنفاقها.

ويرجع الطلب على النقود إلى الحاجة للمعاملات التجارية لكل من الأفراد والمنشآت لمواجهة المدفوعات التي تتطلبها المعاملات اليومية وذلك لوجود فترة تأخير بين إنفاق الأفراد والمؤسسات وبين حصولهم على هذه الدخول، أو بين نفقات رجال الأعمال وبين إيرادات المبيعات،

¹ . جمعة محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970 - 2000، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني 2005 ، ص 17-18.

والنقطة الأساسية هي أن مقدار الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على الدخل، ونعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتي.¹

$$Mt_1 = L(Y)$$

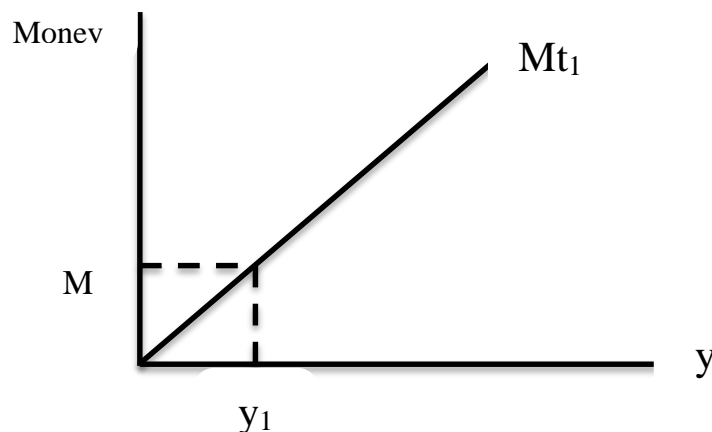
حيث أن:

$$Mt_1 = \text{الطلب على النقود بدافع المعاملات}$$

$$Y = \text{مستوى الدخل}$$

والشكل الآتي يوضح كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات، أي أن هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود للمعاملات والدخل.

شكل رقم (1/2/2): كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات:



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 59

دافع الاحتياط للطوارئ:²

ويقصد كينز بهذا الدافع أن النقود قد تطلب لمواجهة النفقات الفجائية (سفر - علاج - تعطل عن العمل)، وتزداد الكميات المحتفظ بها لهذا الغرض مع زيادة الغموض وعدم التيقن بأحوال الاقتصاد في المستقبل، ويعد الاحتفاظ بالنقود لدافع الاحتياط للطوارئ أحسن تعبير عن تفضيل السيولة، والسبب في ذلك هو استخدامها لهذا الغرض ويتطلب توافرها تحت اليد في شكل سائل فوري، وحين تستخدم لمواجهة الأحداث الطارئه، فهي تقوم بوظيفتها وسيطاً للتبادل فقط، وتمثل الأرصدة المحتفظ بها للطوارئ نسبة معينة تعتمد على ظروف كل مؤسسة أو فرد، وترتبط طردياً مع مستوى الدخل وعليه يمكن التعبير عنها بالمعادلة: $Mt_2 = L(Y)$

¹ يوجين أ.د. يوليو، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الرائد العربي للنشر، بيروت، 1984م، ص145.
² صقر محمد علي، مرجع سبق، ص 306.

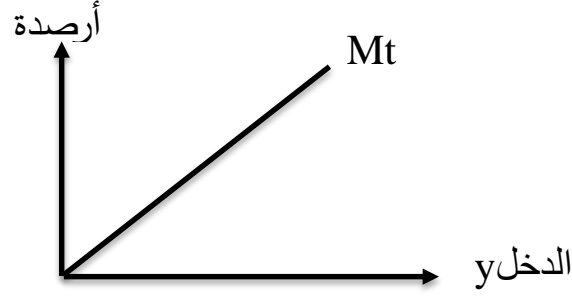
حيث أن:

$$Mt_2 = \text{الطلب على النقود بدافع المعاملات}$$

$$Y = \text{مستوى الدخل.}$$

والشكل التالي يوضح كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع الاحتياط، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية السائدة.

الشكل رقم (2/2/2): كيف تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على النقود بدافع الاحتياط.



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 60

ويمكن جمع الطلب على النقود لدافع الاحتياط والطلب على النقود لدافع المعاملات في

$$\text{طلب واحد (باعتبار أنهما يرتبطان بالدخل بعلاقة طردية) كالتالي: } Mt = L(Y)$$

حيث أن:

$$Mt: \text{الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط.}$$

$$Mt = Mt_1 + Mt_2$$

وبالتالي تكون معادلة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط:

$$Mt = K.Y \text{ حيث أن: } 0 < K < 1$$

K: سرعة دوران النقود، أو النسبة من الدخل النقدي التي يحتفظ بها في شكل نقود للمعاملات والاحتياط.

ج - دافع المضاربة: يمثل هذا الدافع طلب الأفراد النقود لذاتها، ليست الوسيلة الوحيدة للتبادل فقط، بهدف تحقيق عائد والاستفادة من فروق الأسعار، إن الطلب على النقود لغرض المضاربة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر الفائدة وتعتبر الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغير في سعر الفائدة، فهناك علاقة تابعة بين الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربة وبين تغيرات سعر الفائدة¹.

ولفهم المعالجة الكينزية للطلب على النقود بدافع المضاربة، يجب معرفة طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة والعائد من الأوراق أو الأصول المالية الأخرى، وعلى مصيدة السيولة.

¹. العمار رضوان، النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين سوريا، 1995م، ص100.

تقسم الأصول إلى ثلاثة أقسام وتشمل الآتي¹:

- الأصول الجارية لأغراض الإنتاج والمعاملات والبيع.
- الأصول الاحتياطية لمواجهة الطوارئ.
- الأصول الاستثمارية لتحقيق الأرباح أو العوائد.

ويرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بالقسم الثالث من الأصول الاستثمارية، وتشمل هذه الأصول إلى جانب النقود السائلة، الأسهم والسندات.

وأكثر ما يهم، من بين هذه الأصول هي السندات، فالسندات صكوك مديونية يمثل كل سند ديناً حامله على الجهة التي تصدره ويستحق السداد في موعد معين، ويدفع هذا الدين فائدة سنوية ثابتة ومحددة سلفاً (وهذه الفائدة هي معدل العائد الخاص بهذه السندات الذي يحدد عند التعاقد)، وللسند سعران، أحدهما اسمي وهو السعر الذي يحدد عند إصدار السند، ويتم السداد في ميعاد الاستحقاق على أساسه، والسعر الآخر هو السعر السوقي أو السعر الحقيقي وهو سعر يتغير عكسياً مع التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة في السوق النقدي.

فلو أن سعر الفائدة R يمثل معدل العائد الذي يكسبه أصحاب السندات على السندات الحكومية، وفرضاً أن $(R_1, R_2, R_3, \dots, R_n)$ ، تمثل عدد الوحدات النقدية المكتسبة من الفائدة على هذه السندات من سنة (1) حتى سنة (n) .

فبناءً على ذلك يمكن استخراج القيمة الحالية (السوقية) (P) لهذا السند بالمعادلة التالية²

$$P = \frac{R_1}{1+i} + \frac{R_2}{(1+i)^2} + \frac{R_3}{(1+i)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+i)^n}$$

يلاحظ من المعادلة أعلاه أن هناك تياراً من الدخل ينتج عن السند، والمعدل الذي نخضم به سعر الفائدة الذي يمكن أن يكسبه هذا النوع من السندات في السوق.

من المعادلة أعلاه نلاحظ أنه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفضت القيمة السوقية للسند، ومن

$$p = \frac{R}{i} \quad \text{المعادلة المختصرة التالية:}$$

ويمكن القول، إن القيمة السوقية للسندات ترتبط ارتباطاً عكسياً بأسعار الفائدة (فائدة السندات)، وإن أي تغيير في سعر فائدة السندات سيؤدي إلى تغيير في القيمة السوقية (الحالية) للسندات، وبالرغم من أن مشتري السند لا يستطيع التنبؤ بما سوف يحدث لسعره في المستقبل، فإن التوقعات غالباً ما تؤدي دورها في توجيه الأرصد المخصصة لشراء الأوراق المالية، ذلك هو ما تعنيه تماماً المضاربة، فالأفراد يدخلون سوق السندات مشتريين إذا توقعوا ارتفاع قيمتها في المستقبل (أي إذا توقعوا هبوط أسعار الفائدة في سوق النقد مستقبلاً)، ويقومون ببيع ما لديهم من سندات إذا تحققت توقعاتهم ويكسبون من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، أي أن عملية المضاربة هي تحقيق

¹ صقر محمد علي، مرجع سبق، ص 300.

² بوجين أ.د. يوليو، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الكسب نتيجة تقلب الأسعار، ويؤدي سعر الفائدة دوراً مهماً في إحداث هذه التقلبات في أسعار السندات، ومن ثم في مستوى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد بغرض المضاربة، ولما كانت كمية النقود التي تطلب بغرض دوافع المضاربة تتغير تغيراً ملحوظاً مع تغيرات سعر الفائدة، فتصبح دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة كالتالي:

$$Ma = f(r) \text{ حيث أن } Ma = Ma_0 + h \cdot r$$

$Ma \equiv$ الطلب على النقود لدافع المضاربات.

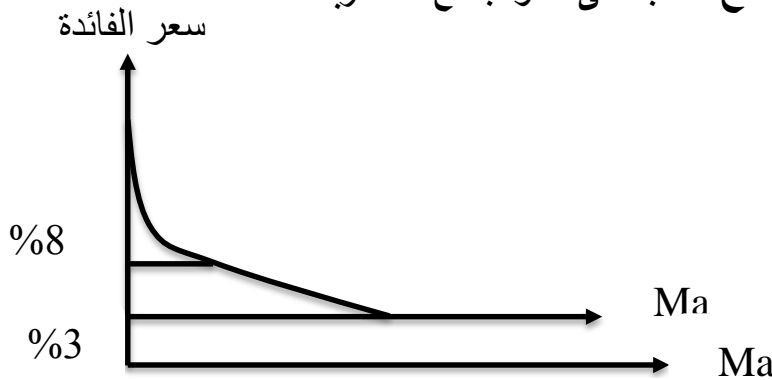
$r \equiv$ سعر الفائدة.

$Ma_0 > 0$ \equiv الطلب المستقل عن معدل الفائدة، حيث أن $Ma_0 > 0$.

$h \equiv$ الميل الحدي للطلب على النقود بقصد المضاربة وهو يعبر عن مدى استجابة الطلب على النقود بقصد المضاربة للتغيرات في أسعار الفائدة، $h < 0$ لأن العلاقة عكسية، أي أن الطلب على النقود بقصد المضاربة تابع لمعدل الفائدة بعلاقة عكسية.

ولقد أوضح كينز أن لسعر الفائدة حد أدنى إذا اتجه نحو التناقص لا يمكن أن يتخطاه، وعند هذا المستوى الأدنى لسعر الفائدة، يكون الطلب على النقود لا نهائي المرونة، وتكون أسعار السندات قد ارتفعت إلى أقصى سعر كما هو موضح بالشكل رقم (3/2/2) في الجزء الأفقي من منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة عند مستوى سعر الفائدة 3%، وعند هذا المستوى الذي أسماه كينز (مصيدة السيولة أو فخ السيولة)، يحاول كل المضاربين التخلص من السندات التي في حوزتهم بالبيع لجني الأرباح (لأن أسعار السندات لن ترتفع أكثر)، وتحسباً للحركة التالية الأكيدة الحدوث لاتجاه سعر الفائدة نحو الارتفاع، وعلى ذلك فإن أي سياسة نقدية، في هذه المرحلة التي تعرف باسم (فخ أو مصيدة السيولة)، بغرض زيادة الاستثمار عن طريق تسهيل الائتمان وزيادة عرض النقود، لن توتي أي ثمار حيث لن ينخفض سعر الفائدة عما قد وصل إليه، وتبقى الزيادة النقدية في صورتها السائلة لترفع من مستوى الأرصدة بالمصيدة كما بالشكل التالي:

شكل رقم (3/2/2): يوضح الطلب على النقود بدافع المضاربة:



المصدر: هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 65

يوضح الشكل رقم (3/2/2) إن العلاقة العكسية بين مقدار المطلوب من أرصدة المضاربة وسعر الفائدة، فعندما يكون سعر الفائدة 8% فإن الكمية المطلوبة من النقود تكون ضئيلة، وكلما انخفض سعر الفائدة أكثر فأكثر زادت الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من الأرصدة السائلة لأغراض المضاربة إلى أن يصبح منحى تفضيل السيولة ذا مرونة لا نهائية، وهذا يعني أن الزيادة في عرض النقود سوف تختفي في شكل أرصدة عاطلة بغرض المضاربة، دون حدوث أي تخفيض في سعر الفائدة كما هو موضح عند مستوى سعر الفائدة 3%.

وباختصار فإن مصيدة السيولة: تعني أن انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى منخفض يجعل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود السائلة ذات مزايا أفضل من العائد الذي تدره الأصول الأخرى عند سعر الفائدة المنخفض، وبالتالي عند المستوى الأدنى لسعر الفائدة (r)، تكون حركة المضاربين جميعهم في نفس الاتجاه، فكلهم يبيعون السندات توقعاً لانخفاض أسعارها حيث لا بد أن تبنى توقعات الجميع على احتمال واحد هو ارتفاع أسعار الفائدة فيما بعد، أي انخفاض أسعار السندات مستقبلاً. وتتوقف عمليات المضاربة تماماً في هذه الحالة، لذلك تأخذ دالة تفضيل السيولة شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي عند مستوى سعر الفائدة الأدنى حيث تكون مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة لا نهائية.

بناءً على ما تقدم فإن الطلب على النقود لدافعي المعاملات والاحتياط معاً يتوقف على مستوى الدخل، بينما يتوقف الطلب على النقود لدافع المضاربة على سعر الفائدة، وطبقاً لكينز، يعد سعر الفائدة ثمناً يحقق توازن عرض النقود والطلب عليها، ويكون عرض النقود ثابتاً في الفترة القصيرة.

حيث يتحدد بقرار من السلطات النقدية، أما الطلب على النقود أو تفضيل السيولة فيتوقف، كما ذكر سابقاً، على كل من الدخل (طردياً)، وسعر الفائدة (عكسياً)، فإذا افترضنا M_s هي الكمية المعروضة من النقود و M_d وهي الكمية المطلوبة من النقود حيث:

$$M_d = M_t + M_a$$

$$M_d = f(y, r)$$

فإن التوازن في القطاع النقدي يحدث عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها أي $M_d = M_s$ وبالتالي تصبح معادلة التوازن في السوق النقدية:

$$M_s = M_d = M_t + M_a$$

$$M_t = K \cdot Y$$

$$M_a = M_a0 + h \cdot r$$

بالتعويض يكون:

$$M_s = K \cdot Y + M_a0 + h \cdot r$$

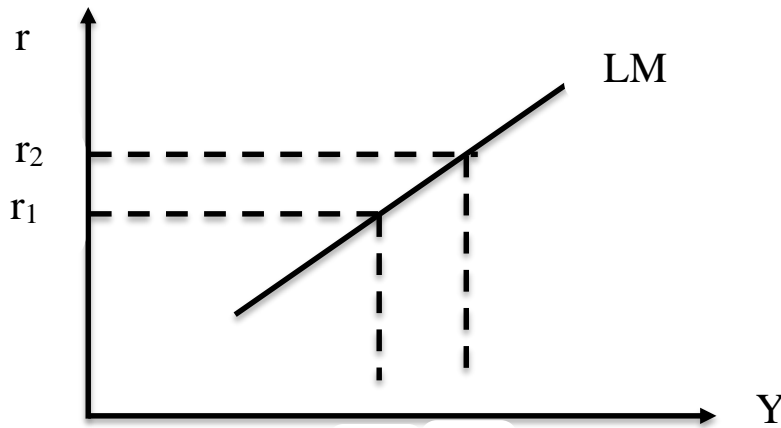
$$K \cdot Y = M_s - M_a0 - h \cdot r$$

$$y = \frac{Ms - Ma_0 - h \cdot r}{K}$$

$$y = \frac{Ms - Ma_0}{K} + \frac{h}{K} * r$$

والعلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة لأن، $h < 0$ (الميل الحدي للطلب على النقود بقصد المضاربة)، وهي معادلة التوازن في السوق النقدية التي تمثل منحني التوازن النقدي LM التالي ورسمه البياني.

شكل رقم (4/2/2): منحني التوازن النقدي LM الذي يمثل معادلة التوازن في السوق النقدية:



المصدر: هيفاء عدير غدير، السياسة الم | التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 67

نلاحظ من الشكل رقم (4/2/2) هنالك وجود علاقة موجبة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة وذلك لأنه: مع زيادة مستوى الدخل يزداد الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط تاركاً كميات أقل من النقود والأرصدة للمضاربة، ويجب أن يحدث التوازن بين العرض والطلب لأرصدة المضاربة عند أسعار فائدة أعلى، وبناءً عليه توجد علاقة موجبة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة حيث يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود.

ويمكن القول: إن السياسة النقدية تساهم في التأثير على المنحني LM، وبالتالي تؤثر في المستوى التوازني للنقد، ويكون ذلك من خلال التأثير في عرض النقود أو الطلب عليها بالزيادة أو النقصان فإذا حدث تغير في عرض النقود أو في الطلب عليها، حدث انتقال في المنحني LM، وبوجه عام ينتقل المنحني LM إلى اليمين إذا كانت هناك زيادة في كمية النقود أو انخفاض في الطلب على النقود، وينتقل إلى اليسار إذا انخفض عرض النقود أو كانت هناك زيادة في الطلب على النقود، والانتقال في المنحني LM، بسبب التغير في عرض النقود يساوي مضاعف النقود $\frac{1}{K}$ ، مضروباً في التغير في عرض النقود ΔM .

كما إن المضاعف $\frac{1}{K}$ ، تم استخراجها من معادلة الطلب على النقود والمعبّر عنها بالعلاقة:

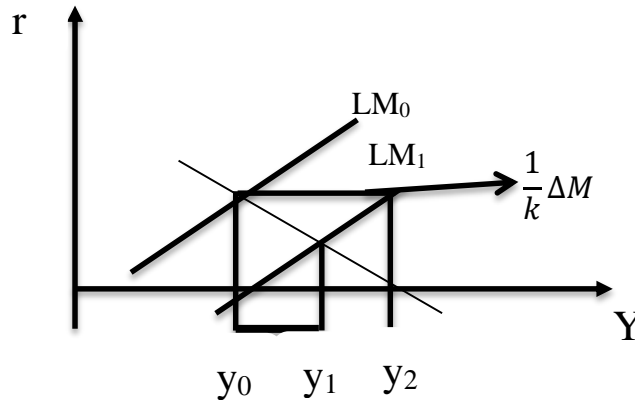
$$Md=k.Y$$

حيث:

K : تمثل النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقدي.
 $K = \frac{1}{V}$ حيث V متوسط عدد المرات التي يستخدم فيها مخزون النقود لشراء إنتاج من السلع النهائية والخدمات، وبالتالي تكون كالأتي:

$$K = \frac{1}{V} * M$$

وبقسمة المتغير التابع على المتغير المستقل $\frac{\Delta Y}{\Delta M}$ ، يتضح أن مضاعفاً للنقود مقداره $\frac{1}{K}$ مرتبطاً بالتغيرات في كمية النقود أي $\frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{1}{K}$.
 وكما ذكر سابقاً بأن المنحني LM ينتقل نحو اليمين إذا كانت هناك زيادة في كمية النقود (زيادة عرض النقود)، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة في الدخل كما يوضح الشكل التالي:
 شكل رقم (5/2/2): الزيادة في عرض النقود وانتقال منحني LM ناحية اليمين.



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 69

نلاحظ من الشكل رقم (5/2/2) أن زيادة عرض النقود أدت إلى انتقال منحنى التوازن¹ النقدي LM إلى اليمين بمقدار $\frac{1}{K} * \Delta M$ وهذا يؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_2 ، ولكن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات (في حال وجود جهاز إنتاجي مرن)، وبالتالي سينخفض سعر الفائدة، كما أن زيادة عرض النقود ستؤدي مباشرة إلى انخفاض سعر الفائدة"، وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سيقلل من أثر زيادة عرض النقود على مستوى الدخل، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل (Y_0 إلى Y_1) بدلاً من (Y_0 إلى Y_2).

المبحث الثالث

مفهوم السياسة المالية

1.3.2 مقدمة:

¹. يوجين.أ.د. يوليو، مرجع سبق ذكره، ص 121-127.

لاشك في أنّ السياسة الاقتصادية تشتمل على مجموعة، من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، على أنّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنّها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أنّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أنّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد، لاشك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب.

2.3.2 تعريف السياسة المالية:

أشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية (خزانة الدولة) وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹، وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور (ألين هانسن)، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد أستههدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمن توازنها، ولكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

¹. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.

- وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة¹.

- بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية².

- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات³.

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمده المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى⁴، ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

3.3.2 السياسة المالية في الفكر الإقتصادي:

¹. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

². محمود حسين الوادي، زاربا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ن ص 182.

³. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980 ص 323.

⁴. Philip. A. Klein the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176

لقد شهد علم المالية العامة تطوراً كبيراً في فكرته وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية العامة فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية وإجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لإختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، والثانية تتصل بأفكار الإقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الإقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الإقتصاديات الاشتراكية) وذلك على النحو التالي:

1. السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

أوضحت السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها، والسياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيعيين)¹، تميزت بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، ونظراً لإرتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الإقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق والتمويلي الإعانات والتي أقرها كأحد بنود الإنفاق العام، في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون

تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

وقد أقر توماس لاكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض

¹ . حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص 164- 167.

مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أو رسم إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها، بدعوى الصالح العام، كما أضاف إن كان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي¹، ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاربيين- إتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي خطورة الضرائب نظراً لإمكانية سببها، إذ أوضح توماس عدم الإستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتر للتحارة الخارجية.²

ويلقى هذا الفكر قبولاً عند ويليام بيتي حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.³

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط الراضة لأفكار التجاربيين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي⁴، أكد فرانسوا كيناي بإعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد لا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثمّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يصف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية،⁵ مما سبق

1. المرجع السابق، ص 170-172 .

2. المرجع السابق، ص 173 .

3. عيد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997 ص 159 – 161 .

4. المرجع السابق، ص 173 .

5. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 81.

يتضح أن دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

2. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا باس به من أهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي¹، فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق، (العرض يخلق الطلب)²، وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده إستغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لإحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.³

ولكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق وعندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً بثته تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، وبالتالي يستمر في الإنتاج، ولايتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً⁴، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (دافيد ريكاردو، وجون ستوريت ميل، وألفرد مارشال) يؤمنون بميل الإدخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

¹ المرجع السابق، ص116.

² عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص90.

³ حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003م، ص40.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص40.

سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة، إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحقها إلا القطاع الخاص، ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي¹، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والنتائج والمستوى العام للأسعار وذلك نظراً لأثر الإزاحة، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق السندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض (للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص لزيادة الادخار)، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي²، للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب له أثر غير مستقل ناتج من تمويل الزيادة وإن كان في الإنفاق الحكومي أو الخفض في الضرائب، ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو متقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها: ³

حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياضياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ووجوب ضغط الميزانية، بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، وإعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة و ضرورة توازن الميزانية سنوياً، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي، وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي أعتقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات بين الحين والآخر، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً، وفي أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية، لقدرة من البطالة في الموارد المادية والإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها، وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية

¹ . عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 323 .

² . سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، 1994، ص 202-206.

³ . Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963, p p 11

التوازن باليد الخفية.¹

وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وبأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تقاوم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها إقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3. السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملت على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الإستقرار الاقتصادي²، افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وأنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات وعلية فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل³، وافترض كينز دائماً أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أويقل عن مستوى التوظيف الكامل⁴، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق،

¹ . حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 18

² . Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13

³ . محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

⁴ . المرجع السابق، ص 178 .

وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

وعليه فإن النظرية الكينزية أصبحت نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

ووفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل¹، ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن (قواعدها التقليدية) سائلة الذكر واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والإجتماعي للدولة، ولذلك أُطلق عليها أسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الإلتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية وإستخدام الضرائب إستخداماً يشجع الطلب الخاص على الإستهلاك والاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من إرتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض وتقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة

¹. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص146.

الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول، وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل أي خطر، وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك على الرغم من وجود أثر المزاحمة، كما أنّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة.¹

وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسه الماليه وامكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء، المالية التعويضية والمالية الوظيفية²، ولقد بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أمكن بإستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية، ولقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية³، للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة ورفع حجم الإنتاج والدخل الوطني، ومنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلى هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها وتستخدمها الدولة.

4. السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي إقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أنّ السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادي للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن

¹ Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, 1984p87.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2003-2002 . ص35.

³ المرجع السابق، ص36.

الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة، أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الإجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الإجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التغيير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي، وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي¹، أخيراً وبصفة عامة أن الضريبة تحتل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصوراً في تمويل خزينة الدولة.

5. السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الإشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي والعمل على تأمين إستقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لإقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني أمراً لازماً، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين (الموارد المادية والموارد الإنسانية البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار

¹. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص50.

العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة: وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص تشمل الأتي¹:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا.

- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.

- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛ ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد، أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الإشتراكية²، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الإشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، قد بدأ يغير من هذه النظرة نظراً للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

أخيراً ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الإقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية وعلية يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة والإقتصادية للدولة.

4.3.2 أدوات السياسة المالية:

تشمل أدوات السياسة المالية الأتي:

١ - الضرائب والرسوم:

تنقسم الضرائب إلى قسمين:

القسم الأول ضرائب مباشرة: وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال)، وتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 34.

² عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

المال¹، والقسم الآخر هو الضرائب، غير المباشرة وتقرض على المال عند إنفاقه كضريبة (المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج)²، تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة، من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:

أ - توفر للخرينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.

ب - يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

ت - تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة، واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكثر عن مقدرة المكلف وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

٢- القروض العامة:

كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية إستثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لإمتصاص القوة الشرائية للنقد. وينجم عن القروض بالطبع آثار إجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.³

٣- الإنفاق العام:

يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعي الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها.

¹ فرهود. محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، ١٩٩٠ ص ١٧٨.

² http://www.islamecon.com/publish/printer_49.shtml 2015/12/20

³ المهاني. محمد خالد، الجشي. خالد الخطيب، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق 1999-2000م، ص 288.

فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الإقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني¹.

٤ - عجز الموازنة:

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، علماً أن الدول المتقدمة لا تعتمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

ولكن يجب التنويه إلى أن بعض الاقتصاديين قاموا بإدراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الإنفاق العام ونظرية الإيراد العام وموازنة الدولة، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة².

5.3.2 أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي³:

١ - تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها مرحلة الإنتاج، ومرحلة التوزيع، ومرحلة الإنفاق.

٢ - التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد:

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

¹ النجار عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٢، ص 121-123.

² شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، 1988، ص 106.

³ كنعان علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، ص 162-163.

٣ - زيادة معدلات النمو الاقتصادي:

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، (كتخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، حيث يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة).¹

٤ - تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى.²

6.3.2 فاعلية السياسة المالية:

أولاً - السياسة المالية والمنحنى IS:

يعرف المنحنى IS: بأنه منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات.

يرى كينز أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوقي النقد والسلع، حيث اعتبر أن هذين السوقين يمثلان أسواق الاقتصاد القومي، والتوازن في سوق السلع يتحقق عندما يتعادل الادخار المخطط مع لاستثمار المخطط وذلك في اقتصاد مغلق مكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

ويتم إيجاد معادلة التوازن في السوق السلعية من خلال ارتباط الاستثمار بمعدل الفائدة، إذ أن أصحاب النظرية الحديثة للاستثمار الذين يعتمدون على دافع الربح، يعتقدون بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والربحية المتوقعة من هذا الإنفاق، فكلما كانت الربحية المتوقعة كبيرة كلما ارتفع الإنفاق الاستثماري والعكس، ويربط أصحاب هذه النظرية الإنفاق الاستثماري بمعدل الفائدة وفق المعادلة التالية:

حيث أن:³

$$I = \theta + \sigma \cdot r$$

ا: الإنفاق الاستثماري.

¹ المرجع سابق، ص 220-221

² شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي، مرجع سابق، ص 395

³ صقر محمد علي، التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2007م، ص 162.

θ: الإنفاق الاستثماري المستقل عن معدل الفائدة.

σ: الميل الحدي للاستثمار (مدى استجابة الاستثمار للتغير في معدل الفائدة)، $\sigma < 0$.

τ: معدل الفائدة.

ومن هذه المعادلة يمكن القول: إنه كلما كان معدل الفائدة أقل كان هناك دافع للاستثمار، لأن الاستثمارات تكون مربحة، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة السائد في السوق.

وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بوجود قطاعين هما قطاع الإنفاق الاستهلاكي (C)، قطاع الإنفاق الاستثماري (I)، عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي عندما

$$Y=C+I \text{ ، أو } S=I$$

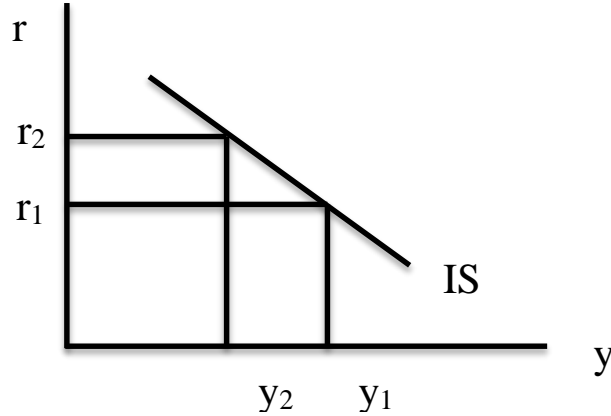
وتكون معادلة الدخل التوازني لقطاعين:

$$Y = \frac{C_0 + \theta}{1 - \beta} + \frac{\sigma}{1 - \beta} * r$$

ومن هذه المعادلة يتضح أن الدخل التوازني يتناسب طردياً مع كل من الإنفاق الاستثماري المستقل θ، والإنفاق الاستهلاكي المستقل C0، وعكساً مع معدل الفائدة السائد في السوق باعتبار أن $\sigma < 0$ ، وعكسياً مع الميل الحدي للاادخار $1 - \beta$ ، وطردياً مع الميل الحدي للاستهلاك β، ويطلق على الدخل التوازني المرتبط بمعدل الفائدة السائد في السوق منحنى الادخار والاستثمار IS.

ويكون شكل المنحنى IS كما يلي:

شكل رقم (1/3/2) يوضح منحنى الدخل التوازني للمستويات المختلفة لسعر الفائدة.



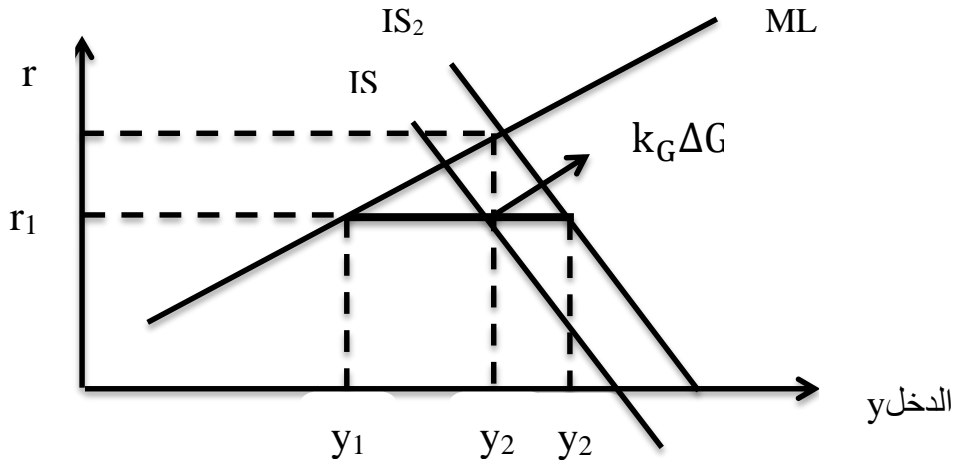
المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص:

يلاحظ من خلال الشكل رقم (1/3/2) أن السياسة المالية تساهم في التأثير على المنحنى IS، وبالتالي تؤثر على المستوى التوازني للدخل ويكون ذلك من خلال التغيير في الإنفاق الحكومي أو التغيير في الضرائب.

الحالة الأولى: زيادة الإنفاق الحكومي (G)¹:

إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تساهم في زيادة الإنفاق الكلي، وذلك استناداً للمضاعف الذي يتحدد على أساس الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لانتقال المنحنى IS إلى الأعلى وجهة اليمين لأنه متغير خارجي، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (2/3/2) يوضح زيادة الإنفاق الحكومي ومساهمتها في الإنفاق الكلي.



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها الترموي في الإقتصاد السوري، دمشق 2010م، ص: 56

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2/3/2) أن زيادة الإنفاق الحكومي قد أدت إلى زيادة الإنفاق الكلي بمقدار زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي ساهمت بانتقال المنحنى IS1 إلى IS2، حيث ازداد الدخل من Y1 إلى Y2، بمقدار $\Delta Y = K_G \cdot \Delta G$ ، بحيث أن $K_G = \frac{1}{1-\beta}$ ، وبما أن المنحنى LM ثابتاً دون زيادة فهذا يعني أن الأفراد سوف يزيدون طلبهم على النقود بغرض المعاملات (وذلك بسبب زيادة الدخل وانخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة)، الأمر الذي من شأنه أن يرفع سعر الفائدة من r1 إلى r2، ويؤدي ذلك إلى نقص الاستثمار، وهذا الانخفاض في الاستثمار سوف يلغي الزيادة في الطلب الكلي المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي وينخفض الدخل من Y1 إلى Y2، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تكون أقل من تلك الزيادة التي تحدث في نموذج كينز المبسط ويكون كينز قد غالى في زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بمعزل عن سعر الفائدة.

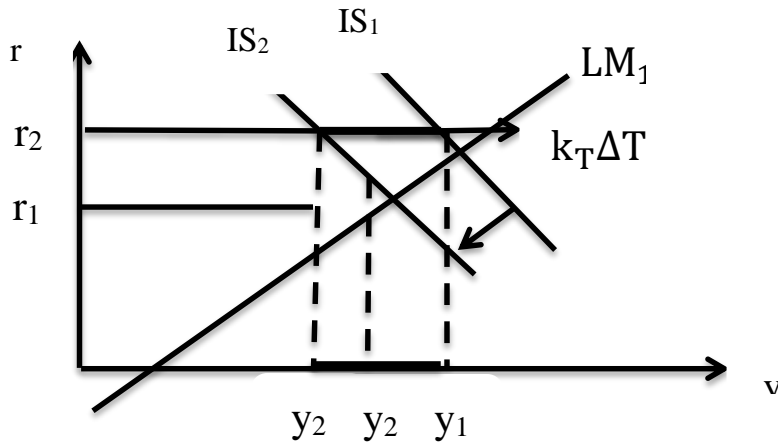
¹. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسينين، دمشق، 1997م، ص201.

الحالة الثانية: التغير في مستوى الضرائب:

يتضح أثر السياسة الضريبية للحكومة بشكل واضح في توزيع الدخل القومي عن طريق إعادة توزيع هذا الدخل، فالضرائب المباشرة مثلاً تؤدي إلى تخفيض الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة، في حين يؤدي قيام الحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية المتغيرة، وبالتالي تؤثر السياسة الضريبية للحكومة في الدخل المتاحة للإنفاق بالنسبة للأفراد كلما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية.¹

إن زيادة حجم الضرائب سوف تساهم في انتقال المنحنى IS إلى الأسفل واليسار، وسوف يترتب على انتقال المنحنى IS₁ إلى IS₂، انخفاض واضح في الدخل من Y₁ ← Y₂، لأن الضرائب كانت تمول الإنفاق الكلي، والتغير في الدخل يكون بالمقدار DY = KT.DT، بحيث أن $KT = \frac{-\beta 1}{1-\beta}$ ، حيث β الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار، وهذا يدفع سعر الفائدة للانخفاض من r₁ ← r₂، مما يلغي جزئياً الانخفاض في الإنفاق الكلي الناتج عن زيادة حجم الضرائب، وأن الدخل التوازني ينخفض بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال IS كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (3/3/2) يوضح التغير في مستوى الضرائب.



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها في النمو الاقتصادي، ص: 58

¹. Public Finance in Theory and practice, Third Ed., Mcgrow-Hill Book 1999, pp 797-798.

وعند تخفيض الضرائب ينتقل المنحني إلى اليمين والأعلى على عكس الحالة السابقة.

7.3.2 مضاعفات السياسات النقدية والمالية:

المضاعف عبارة عن الأثر المترتب على متغير اقتصادي نتيجة تغير عامل يمكن المضاعف متخذي القرار من تحديد أوضاع الاقتصاد في المستقبل ووضع السياسات. غالباً ما لا تتحقق افتراضات المضاعف في دول الاقتصاد غير المتكامل صناعياً، بالتالي يختل مفهومه رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها. عدم توفر قاعدة صناعية يحول دون قدرة القطاع المنتج على توسع الإنتاج والاستجابة للطلب الجديد مما يؤدي لانصراف أثر المضاعف إلى الأسعار.¹

النظرية الكينزية وتقويمها:

مما لا شك فيه أن النظريات الكينزية ساهمت مساهمة كبيرة في تطور الفكر الاقتصادي و الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مست الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية سنة 1929، وقد جاءت هذه النظريات كرد فعل على التحليل الكلاسيكي الذي أثبتته هذه الأزمة في عدم تسيير وتنظيم الجوانب الاقتصادية، ويمكن حصر أهم جوانب الاختلافات بين التحليل الكلاسيكي والكينزي في ما يلي:

أولاً: التوازن الاقتصادي الكلاسيكي يتحدد فقط عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل في حين هناك إمكانية لتحقيق التوازن الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل، و هذا في التحليل الكينزي.²

ثانياً: تعد نظرية الطلب الكلي على جانب كبير من الأهمية في التحليل الكينزي فالإقتصاد يمكن أن يكون عند مستوى الإستخدام الكامل، وقد ينخفض الطلب الكلي عندها، كما أن الإقتصاد يمكن أن يكون في مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي.³

ثالثاً: إن دالة الطلب على النقود الكينزية هي دالة سعر الفائدة إلى جانب الدخل، إذ أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة، لذلك يصبح الطلب على النقود كبير المرونة (مصيدة السيولة الكينزية) كما أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في حين أن النقد في التحليل الكلاسيكي مرتبط بوظيفته الأساسية وهي كونه وسيط للتبادل.⁴

* أما عن أهم الإنتقادات الموجهة لكينز فهي كالتالي:

¹ صلاح مهدي البيرماني، 2008 م، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم

–المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 52/14

² ناظم محمد نوري الثمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار النهار للنشر و التوزيع، 1999، ص 314.

³ المرجع السابق، ص 315.

⁴ المرجع السابق، ص 316.

أولاً: إن كينز لم يشير إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة، لهذا فسعر الفائدة ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي، وبالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز.¹

ثانياً: لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل، وإنما إكتفى كينز بالعوامل المحددة لها في الأجل القصير وبالتالي فالنظرية الكينزية إستاتيكية وليست ديناميكية، وما يؤكد ذلك أيضاً تركيزها على العلاقة بين الدخل والإستهلاك في فترة معينة من الزمن.²

ثالثاً: هناك إنتقاد وجه لكينز من قبل النقديين بزعمه ميلتون فريدمان كون أن الإقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالة الإستخدام غير الكامل بشكل دائم وأنه يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل كلما إبتعد منها لسبب أو لآخر، لكن كل ما سبق من الإنتقادات وغيرها ممن وجهت للنظرية العامة لكينز لا تقلل من قيمتها وإنما هي نتاج لتطور الفكر الإقتصادي ومحاولته الوصول للأفضل وهذا لمسايرة الأوضاع الحالية.

أهمية المضاعف:

يمكن المضاعف متخذي القرار في تحديد أوضاع الإقتصاد في المستقبل ووضع السياسات . كتطبيق على عمل المضاعف، نأخذ مثال دولة تعاني من مستوى البطالة المطلوب، تحديد الزيادة في الإنفاق المفضية لمستوى دخل يؤمن توظيف العاطلين، باستخدام معامل رأس المال يمكن حساب مستوى الدخل المرغوب وباستخدام المضاعف يمكن حساب مقدار الزيادة في الإنفاق المفضية لمستوى الدخل المرغوب المفضي الي استيعاب العاطلين.

8.3.2 تأثير السياسة النقدية:

أ) تعريفها: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الأقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.³

ب) فعاليتها: إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال وهذا يشجع الإستثمار، وعليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الإستثمار، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة في الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات والعكس صحيح عند تخفيض كمية النقود.⁴

¹ .ناضم محمد نوري الثمري، مرجع سابق، ص 316، 317

² .المرجع السابق، ص 317.

³ . أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، (الأردن: دار زهران للنشر، 1993) ص 326.

⁴ . مروان عطون، النظريات النقدية،(الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1989)، ص 169، 170.

9.3.2 أثر السياسة المالية:

(أ) تعريفها: هي عبارة عن الطريقة التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية (الإيرادات والنفقات العامة) والموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الإقتصادية المختلفة.¹

(ب) فعاليتها: لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي (G)، فهذا يؤدي إلى زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية وبالتالي إرتفاع أسعار الفائدة والذي ينتج عنه إنخفاض في الإستثمار.

هذا من جانب النفقات، أما من جانب الإيرادات فلندرس أثر الزيادة في الضرائب: لنفرض أن الحكومة قررت زيادة الضرائب، فهذا يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل الوطني، وعند إنخفاض الدخل ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية، مما ينتج عنه إنخفاض في أسعار الفائدة وبالتالي إرتفاع الإستثمارات.

10.3.2 مضاعف التجارة الخارجية:

يقصد بمضاعف التجارة الخارجية التغير الأولي في الصادرات أو الواردات ويؤدي لزيادة مضاعفة أو (نقص مضاعف) في الدخل ويمكن قياس مضاعف التجارة الخارجية بنسبة التغير في الدخل القومي و بين التغير في الصادرات (أو الواردات) أما العوامل التي تُحدث التغيرات الأولية في الصادرات (أو الواردات) فهي متعددة منها: تغير أذواق المستهلكين، تغير ظروف الإنتاج، تغير نفقات النقل، أو السياسة التجارية.

كيفية تقدير المضاعف:

وبعد توصيف معادلات النموذج الإجمالي، باستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سوف يتم تقدير معالم المتغيرات في النموذج، ومن ثم بالاستدلال بتلك المعالم المحسوبة يتم حساب مضاعفات أدوات السياسات المالية والنقدية في حالة الاقتصاد المغلق (من دون إدخال التجارة الخارجية إلى توصيف النموذج الإجمالي) وفي حالة الاقتصاد المفتوح (بعد إدخال التجارة الخارجية إلى النموذج).²

وفي اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة الكاملة، فإن علاقة الإستثمار مع سعر الفائدة يفترض أن تكون سالبة. وكذلك علاقة الطلب على النقود لأجل المضاربة يفترض أن تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة السائد في السوق. إن الإستثمار في الحياة الواقعية يعتمد على عوامل أخرى غير سعر الفائدة، مثل معدل الأرباح أو المناخ الإستثماري الجيد وغير ذلك.

¹. أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 347.

². Sebastian Edwards, Openness, Outward Orientation, Trade Liberalization, and Economic Performance in Developing Countries, World Bank, Country Economics Department (Washington, DC), PRE Working Paper; 191 (2009), p. 96

في تحليل موسغراف¹ النظري لمضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية فقد وضع افتراضين بالنسبة للاستثمار، الأول يعتبر الاستثمار متغيراً خارجياً، وبذلك يتقرر الاستثمار من خارج النموذج الإجمالي. والثاني يعتبر الاستثمار متغيراً داخلياً ويعتمد عكسياً على سعر الفائدة، ولحساب المضاعف فإن المعادلات التوضيحية لسوق السلع، وسوق النقد كالآتي:
معادلة التوازن:

$$Y = PC + I + GC + X - IM$$

معادلة الاستهلاك الخاص:

$$PC = a + c Yd + U1 \quad (1)$$

معادلة الاستثمار:

$$I = d - eR + U2 \quad (2)$$

معادلة الضرائب:

$$T = b + ty + U3 \quad (3)$$

معادلة المستوردات أو الواردات:

$$IM = g + mY + U4 \quad (4)$$

معادلة الطلب على النقود:

$$Md = f + kY - hR + U5 \quad (5)$$

11.3.2 العلاقة بين الإنفتاح التجاري والسياسة النقدية والمالية:

يؤثر الإنفتاح التجاري في هياكل الإنتاج والتصدير في الدول المنفتحة، مما يحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المالية والنقدية في الاقتصادات الوطنية، لتخفيف أثر التقلبات وتصحيح مسار النمو الاقتصادي.²

يمكن تتبع التغيرات في الدخل القومي الناتجة من التغيرات التي تحصل في أدوات السياسة المالية) الإنفاق الحكومي مثلاً (أو أدوات السياسة النقدية عرض النقود). بعبارة أخرى، فإن زيادة الإنفاق الحكومي في الأردن مثلاً بمقدار مليون دينار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار 1.12 مليون دينار في الاقتصاد المغلق. أما في الاقتصاد المفتوح فسوف يزداد الناتج القومي لقيمة الإنفاق الحكومي نفسها بمقدار 0.76

¹ Jeffrey A. Frankel and David Romer, Does Trade Cause Growth?, *The American Economic Review*, vol. 89, no. 3 (June 2009), p. 23.

² صاولي مراد، أثر الإنفتاح التجاري على السياسة المالية والنقدية لعامين 2005-2012، جامعة 8 ماي 1945م، الجزائر، ص7.

مليون دينار فقط. ويتبين لنا مدى قصور السياسات المالية والنقدية في البلدان التي تتصف اقتصاداتها بالانفتاح الكبير للوصول إلى الغايات المرجوة.¹

ففي حالة حصول هزات في الاقتصاد، سواءً لأسباب داخلية أو خارجية، كحصول كساد مثلاً، فإن السياسات الحكومية، وحتى تكون فعالة يتطلب أن تكون شديدة وقاسية أحياناً، فإذا أرادت السلطات المختصة أن تنشّط الإنتاج القومي الإجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلي باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لذلك، فإن العبء على ميزانية الحكومة سيكون أكبر إذا كان الاقتصاد مفتوحاً، فإذا كان الهدف مثلاً زيادة الدخل القومي بمقدار مئة مليون دينار فإن ذلك يتطلب من الحكومة أن تنفق 89.28 مليون دينار فقط، أما إذا كان الاقتصاد الأردني مغلقاً (1.12/ 100)، بينما يتطلب هذا الهدف نفسه أن تنفق 131.58 مليون دينار (0.76/ 100) إذا كان الاقتصاد مفتوحاً. وسوف يكون هذا العبء أشد وطأة إذا كانت موارد الحكومة المالية ضئيلة ما يضطرها إلى زيادة الاقتراض، وما يترتب على ذلك من اعتماد الاقتصاد على المصادر الخارجية الأمر الذي يخلق مشكلات تتعلق بزيادة أعباء خدمة الدين الخارجي وحدث اختلالات في ميزان المدفوعات.

وبسبب الانفتاح الاقتصادي فإن بيئة الاستثمار في الدول النامية والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي تتقارب مع الدول الصناعية لتنافس الدول الصناعية في جاذبية الاستثمار فنسبة حجم السوق المالية في أمريكا انخفضت من 53 في المائة في عام 2000 إلى 41 في المائة في عام 2009، بينما في آسيا ارتفعت من 16 في المائة في عام 2000 إلى 31 في المائة في العام 2009م. كما أدت توقعات النمو التي ستسود في الدول النامية الصاعدة والنظرة التشاؤمية تجاه نمو اقتصاديات الدول الصناعية إلى تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الصاعدة. فقد بين تقرير الاستثمارات الأجنبية الصادر عن الأمم المتحدة أن الشركات العالمية تضع في خططها الاستثمار في الدول النامية خلال السنوات الثلاث القادمة مقارنة بالدول الصناعية، حيث تأثرت الدول الصناعية سلباً بتغيير تفضيلات الشركات العالمية تجاه الاستثمار المباشر في الدول²، وتعكس هذه المتغيرات تغييراً في هيكل الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية ومراكز القوى مما ينعكس على قيم العملات لأنها في النهاية تعكس المتغيرات الأساسية في اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي، لذا فإن انخفاض الدولار مقابل العملات الرئيسية يعكس التغيرات الهيكلية طويلة الأجل في الاقتصاد العالمي وهنا لا مفر منه للدول والتأثير قصير الأجل للسياسة النقدية والمالية الأمريكية. والقضية المهمة هل هذا التغيير

¹ Woo-Sik Moon, an Open Economy Model of Wages and Employment with an Application to Korea, *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 17, no. 1 (Fall 1994), p. 139.

² <http://www.alarabiya.net/views/2010/11/29/127785.html>

سيستغرق وقتاً أطول أو أن التغييرات ستكون متسارعة بشكل يصعب على الاقتصاد العالمي امتصاصها مما يؤثر في نمو الاقتصاد العالمي، وقد تدخل العالم في كساد إقتصادي كبير.

12.3.2 إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية:

إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى الأسواق المالية في الدول النامية وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية في البلدان النامية، حيث أن السياسات المتبعة من قبل هذه الفروع والشركات التابعة لها هي من صنع المؤسسات المصرفية والمالية الأم المتواجدة خارج البلاد، والتي تكون متوافقة مع أهدافها وليس وفق أهداف الدول المضيفة. فقد تكون هذه السياسات النقدية المتبعة من قبل هذه المؤسسات توسعية بمعنى أن الفروع والشركات التابعة الأجنبية قد تخصص مثلاً نسبة عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية في هذه البلدان المضيفة، الأمر الذي قد لا يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية التي قد ترمي مثلاً إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية من خلال تقييد التوسع النقدي، وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة التنمية المنشودة.

كما أن تلك السياسات قد تكون انكماشية بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة الأجنبية قد تحجم عن إقراض الاقتصاد المحلي أو الاستثمار في مجالاته، وتفضل تحويل جزء من موجوداتها أو تحويل القيم المضافة المتحققة في البلدان النامية إلى الخارج لاستثمارها في مجالات أكثر ربحية، وبالتالي تتحول هذه الفروع والشركات إلى وسيلة لزيادة حدة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، مما يحرم خطط الإعمار والتنمية من هذه الموارد المالية التي هي بأمرس الحاجة إليها¹.

من أهم المزايا التي تقدمها العولمة الاقتصادية بشكل عام والعولمة المالية بشكل خاص، هي تمكين الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، حيث يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من حل مشكلة التمويل وذلك بالحصول على الأموال والموارد المالية اللازمة لسد الفجوة في الموارد المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الإستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي².

¹ الخطيب. شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى مؤسسة طابا، 2002م، ص134.

² بو حفص. حاكمي، العولمة: الاندماج السريع والمنافع المحدودة: حالة الدول النامية، عن موقع،

<http://www.uluminsania.net/a4.3.htm> بتاريخ 17.1.2016.

الفصل الثالث

الإنفتاح التجاري والسياسة النقدية والمالية في السودان
المبحث الأول: أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة

(1980-2015)م

المبحث الثاني: السياسة النقدية في السودان خلال الفترة

(1980-2015)م

المبحث الثالث: السياسة المالية في السودان خلال الفترة

(1980-2015)م

المبحث الرابع: الإنفتاح التجاري في السودان خلال

الفترة (1980-2015)م

المبحث الأول

اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1980-2015م)

1.1.3 مقدمة:

يقوم الإنتاج اساساً على ما يبذل من جهد فى قطاعى الزراعة والصناعة فى البلاد وبما أن النشاط الإنتاجى فى هذين القطاعين يتأثر بمدى توفر قطاع البنية الأساسيه فى البلاد، فإن قطاع الخدمات يعتبر قطاعاً مساعداً للإنتاج فى قطاعى الزراعة والصناعة. لذلك من الطبيعى أن يعتبر قطاع البنية الأساسيه قطاع مكمّل لنشاط الإنتاج، وكذلك قطاع التجاره الخارجيه من القطاعات المكونه لهيكله اقتصاد السودان وهو هدف تعمل لاجله السياسات النقدية والماليه لتحسين إحتياجات البلاد من العملات الاجنبيه وزيادة تطوير الصادرات السودانية وتشجيع الاستثمارات الأجنبيه وإستقرار سعر الصرف.¹ والجدول التالي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفه فى الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (1/1/3): مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى:

العام	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات	القطاع الخارجي
1980	32.85	14.45	53.01	-12.57
1981	36.36	16.33	49.35	-14.03
1982	36.9	14.65	48.45	-14.48
1983	33.72	15.31	50.96	-10.64
1984	30.74	15.98	53.27	-8.01
1985	33.54	16.51	49.95	-6.13
1986	36.25	16.29	47.46	-3.48
1987	32.81	16.31	50.88	-5.61
1988	41.52	13.72	44.76	-3.9
1989	39.17	14.42	46.41	-4
1990	40.58	15.26	44.16	-3.04
1991	41.78	12.61	45.61	-8.4
1992	40.27	12.22	47.51	-9.18
1993	41.38	12.63	46	-3.01
1994	35.73	10.36	53.91	-5.23
1995	38.67	10.53	50.78	-4.83
1996	43.76	15.05	41.19	-8.3
1997	46.8	14.58	38.62	-7.17
1998	46.35	15.21	38.45	-8.47
1999	45.23	16.24	38.54	-9.16

¹عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2003م، ص 5.

2.56	37.02	20.81	42.17	2000
-1.4	38.38	18.73	42.89	2001
-3.44	37.6	20.51	41.89	2002
-2.34	39.39	22.36	38.25	2003
-2.27	39.62	25.81	34.57	2004
-9.22	40.78	27.69	31.53	2005
-7.6	42.43	27.76	29.81	2006
-0.78	42.7	30.62	26.68	2007
4.51	40.78	33.42	25.8	2008
-4.03	49.18	24.56	26.26	2009
2.51	46.96	28.43	24.61	2010
2.02	47.21	27.35	25.43	2011
-6.78	48.82	22.44	28.75	2012
-6.55	50.17	21.68	28.15	2013
-3.6	52.1	16.0	31.9	2014
-5.2	53.2	15.4	31.4	2015

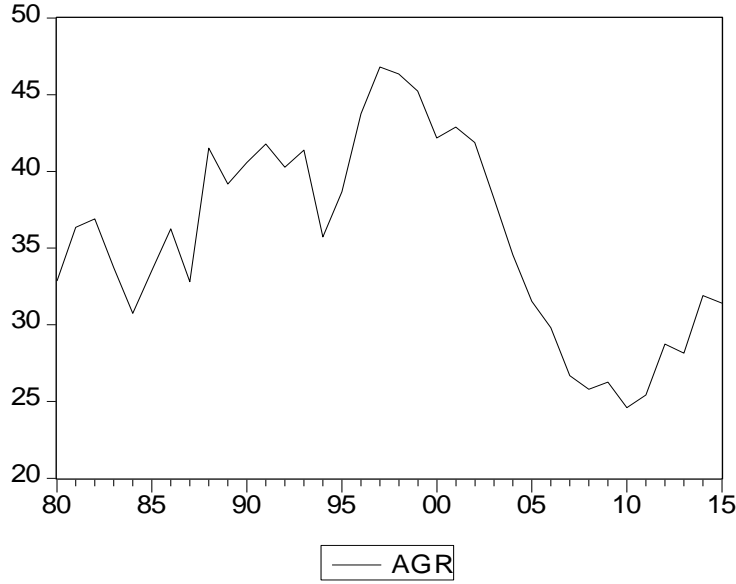
المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، تقارير مختلفة.

1- قطاع الزراعة:

يشمل هذا القطاع وفق التعريف المستخدم له (الإنتاج النباتي والحيواني)، ومن المعلوم أن القطاع الزراعي بتكوينه يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية على الإطلاق لما يحتويه السودان من اراضى زراعية وموارد مائية وثروه حيوانيه، وتتراوح مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالى ما بين 45% الى 47% ويوفر سبل العيش لنحو 70% من السكان ويساهم بحوالى 90% من العائدات غير البترولييه ويمد القطاع الصناعى بنحو 60% من إحتياجاته من المواد الخام. ويحظى السودان بمساحه شاسعه قابله للزراعه تقدر بنحو 200 مليون فدان، ويقدر المستغل منها في الزراعة بحوالى 20% فقط معظمها فى القطاع المطرى (36 مليون فدان) والمتبقى (4 مليون فدان) يروى بالرى. كما يتمتع السودان بمساحات شاسعه من الغابات تقدر بنحو 120 مليون فدان. وللسودان نصيب من مياه النيل حددته اتفاقيه مياه النيل لسنة 1959م بنحو 20.5 مليار متر مكعب، ذلك بجانب كميات مقدره من مياه الامطار، ويمتلك السودان 132 مليون راس من الماشيه تعتمد اساسا على المراعى الطبيعيه، وعليه فإن هذا القطاع ذا أهميه خاصه فى الاقتصاد السودانى.

بالإشارة للجدول رقم (1/1/3) ونلاحظ أن نسبه مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالى فى فى فتره الثمانينات كانت متذبذبه وبلغت أعلى قيمه لها فى عام 1988م (41.52)، ويرجع هذا التذبذب فى فترة الثمانينات إلى الإعتماد على الرى المطرى فى هذه الفتره، ثم عاودت النسبه الى الارتفاع فى عام 1991م حيث بلغت (41.68)، وانخفضت هذه

النسبه مره اخري حتى وصلت أدنى قيمه لها فى عام 1993م (35.73)، ونلاحظ ان هذه النسبه عاودت الارتفاع مره اخري عام 1998م لتبلغ (46.35)، ثم بدأت هذه النسبه بالانخفاض حتى وصلت عام 2013م حوالى (28.15)، ويرجع ذلك إلى للتدهور فى الزراعه المطريه التقليديه وتناقص مساهمة الثروه الحيوانيه، اضافه إلى ضعف المؤسسات التمويليه المتخصصه التى يمكن أن توفر التمويل اللازم لهذا القطاع¹، مما أدى لإنخفاض مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى إلى (31.9%) فى عام 2014م ثم إلى (31.4%) فى عام 2015م، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالى 1980-2015م. شكل رقم (1/1/3) مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 1980-2015م.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات القطاع الزراعي باستخدام برنامج Eviews.

2- قطاع الصناعه:

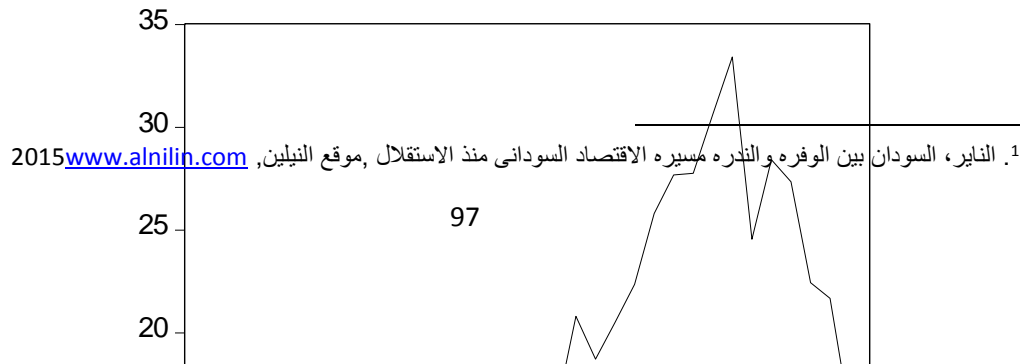
كانت بدايه الصناعه فى السودان نتاج طبيعى للظروف التى احاطت بالبلاد ابان الحرب العالميه الثانيه من شح لإحتياجات السوق المحليه من المنتجات الصناعيه والخفيفه، فنشأت صناعات صغيره لسد إحتياجات البلاد الإستهلاكيه مثل مصانع الصابون ومعاصر الزيوت والحلويات ومصانع الاسمنت، ثم تطورت الصناعات لتشمل صناعه النفط والتعدين والمحاجر، وكذلك الصناعات التحويلييه واليدويه، اضافه لإنتاج الكهرباء والمياه. كما يشير الجدول رقم (1/1/3)، نجد أن مساهمه قطاع الصناعه فى فتره الثمانينيات والتسعينات فى الناتج المحلى الإجمالى كانت شبه مستقره حيث بلغت أعلى قيمه لها فى عام 1984م حوالى (15.98)، ويرجع ذلك إلى أن الصناعه فى ذلك الوقت كانت تعتمد على بعض

¹. المرجع السابق، ص118.

الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الإستهلاكي المباشر مثل صناعه السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعه النسيج والاسمنت وغيرها من الصناعات التقليديه والانشطه الحرفيه، وقد شهد القطاع الصناعى خلال فترة 2000م تطوراً ايجابياً بالنسبه لمساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب تبنى وتطبيق سياسات اقتصاديه وأضح، أهمها توفير الطاقه من مصادر مختلفه وتطوير البنى التحتيه فى الاقتصاد والتوسع فى الخدمات الأساسيه التى تمثل قاعده للانطلاق الصناعى، وتبنى الدوله لسياسه التحرير الاقتصادى التى استهدفت توسيع دور القطاع الخاص وتقليص تدخل الدوله فى العمليات الإنتاجيه والتوزيعيه، مع العمل على تحقيق الإستقرار فى سعر الصرف وتشجيع تدفق الإستثمارات الخارجيه، وقد أدت هذه السياسه إلى تزايد الصناعات الإستخراجيه والتعدين وإنتاج الكهرباء والدواء، وصناعه تجميع العربات والاليات الزراعيه وصناعه إنتاج الحديد، وقد ساعدت مؤشرات تزايد النفط ضمن العوامل الأخرى إلى تغير واضح فى مساهمة القطاع فى الناتج القومى الإجمالى، وقد شهد قطاع النفط نهضه حقيقيه فى الصناعات والبنى التحتيه النفطيه، ويمكن القول أن تطور القطاع الصناعى يرجع فى الأساس إلى التطور الذى حدث فى قطاع النفط، بما يوفره الأخير من طاقه أدت إلى إستقرار أهم مدخل صناعى مما أدى إلى تمكين الصناعات الأخرى من التوسع.¹

ونلاحظ ايضاً مساهمه القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى ارتفعت من (17.9) فى عام 2001م الى (18.1) فى عام 2008م وواصلت هذه النسبه فى الارتفاع ولكن بانفصال دوله جنوب السودان عام 2011م تدهورت نسبه مساهمه القطاع الصناعى فى الناتج المحلى، الإجمالى وذلك نسبه لفقد مورد مهم وهو النفط فى السودان، كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية من (16.0%) فى عام 2014م إلى (15.4%) فى عام 2015م، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الفرعية المكونه له وتشمل النفط من (2.5%) فى عام 2014 إلى (2.1%) فى عام 2015، وأيضاً التعدين والمحاجر من (2.5%) فى عام 2014 إلى (2.1%) فى عام 2015 م، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية واليدويه من (10.1%) فى عام 2014م إلى (10.3%) فى عام 2015م، والشكل التالى يوضح مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى.

شكل رقم (2/1/3) مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (1980-2015م)



المصدر: إعداد الباحث من بيانات القطاع الصناعي بإستخدام برنامج Eviews.

3- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من أهم قطاعات الاقتصاد القومي إذ يساعد قطاعات الإنتاج لتقوم بدورها بصورة طبيعية، ويهيئ لقطاعات الإستهلاك والخدمات الحصول على إحتياجاتها من القطاعات الأخرى بصورة مستمره وسلسة.

ويمثل قطاع الخدمات المكون الثالث من مكونات الناتج المحلي الإجمالي وهو يضم العديد من الأنشطة والقطاعات الفرعية المنطوية تحته مثل الخدمات الماليه (مصرفية ومالية وشركات تأمين) والسياحه والنقل والبناء والتشيد والتجاره والتعليم والصحة، وقد ظل يمثل نسبه عاليه مقارنة بالقطاعي (الزراعي والصناعي) فنجد أن مساهمه قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كما يشير الجدول رقم (1/1/3)، في عام 1980م حوالي (53.01) ثم انخفضت هذه النسبه حتى وصلت (38.62) في عام 1997م، وارتفعت مره اخرى وواصلت الارتفاع خلال الفترة (2006-2013م) حيث بلغت مساهمة نهاية الفترة 2013م حوالي (50.17).

وتمثل الخدمات الحكوميه وخدمات التمويل والتأمين والعقارات أهم مكونات قطاعي الخدمات¹.

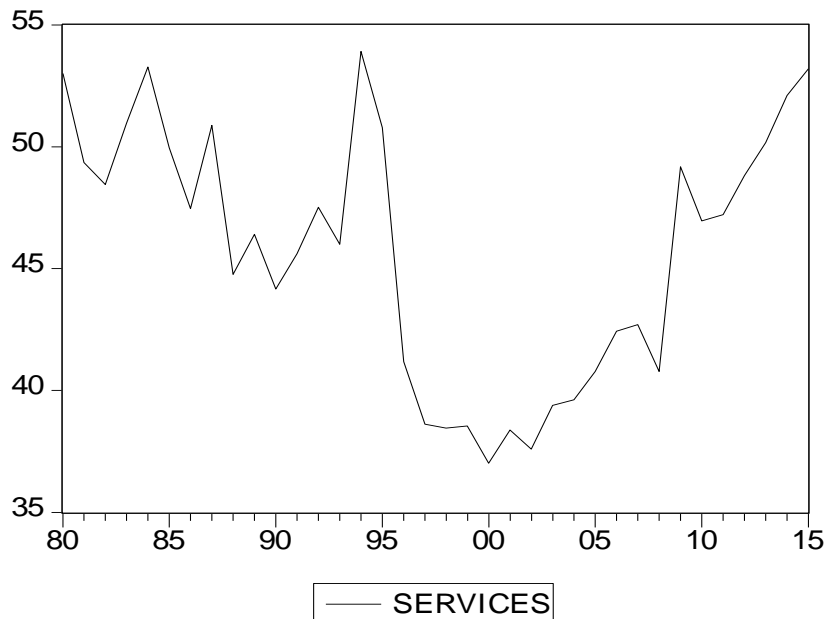
كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (52.1%) في عام 2014م إلى (53.2%) في عام 2015م ويعزى ذلك لارتفاع مساهمة بعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات. حيث ارتفعت مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من (16.5%) في عام 2014م إلى (17.0%) في عام 2015م، النقل والمواصلات

¹. أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، دراسة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2010م، بيئة الأعمال الفكرية، ط1، الخرطوم 2013م، ص 98.

من (14.2%) في عام 2014م إلى (14.5%) في عام 2015م، التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من (7.5%) في عام 2014م إلى (7.6%) في عام 2015م، الرسوم على الواردات من (1.9%) في عام 2014 إلى (2.0%) في عام 2015م، أما مساهمة البناء، والتشييد، المجتمع والخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الحكومية، الخدمات الخاصة غير الربحية فقد سجلت معدلات ثابتة بلغت، (4.8%)، (1.0%)، (0.9%)، (6.3%)، (0.8%) على التوالي في عامي 2014 و 2015م.

وبوجود هذه القطاعات الثلاثة في اقتصاد ما يطلق على الدولة أنها ذات اقتصاد مغلق، ولكن بإدخال قطاع رابع وهو قطاع التجارة الخارجية تصيح الدولة ذات اقتصاد مفتوح. والشكل التالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2015م).

شكل رقم (3/1/3) مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م



المصدر: إعداد الباحث من بيانات قطاع الخدمات بإستخدام برنامج Eviews.

4- قطاع التجاره الخارجية:

تعتبر نشاطات التجاره الخارجيه لاي دوله من الدول من أهم النشاطات الاقتصاديه في البلاد لما لها من أثار عميقه ومنتشعبه على بقية القطاعات الاقتصاد الأخرى، فعلاقات التجاره الخارجيه المتشابكه تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديده التي تتم حتى خروج السلع للاسواق الخارجيه ثم الحصول على العملات الصعبه التي تمول شراء إحتياجات

مشروعات التنمية في البلاد. ثم بالضرورة تمتد آثارها المباشرة إلى معدل نمو الدخل القومي ومستواه. ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

السودان كدوله ناميه وكدوله تقوم صادراتها الأساسيه على المنتجات الأوليه وكدوله تعتمد على أعداد قليله من منتجاتها للحصول على إيراداتها من نشاطات التجاره الخارجيه لذلك فهي تتأثر بالظروف التي تنتاب الاسواق العالميه والتقلبات التي تحدث فيها.¹

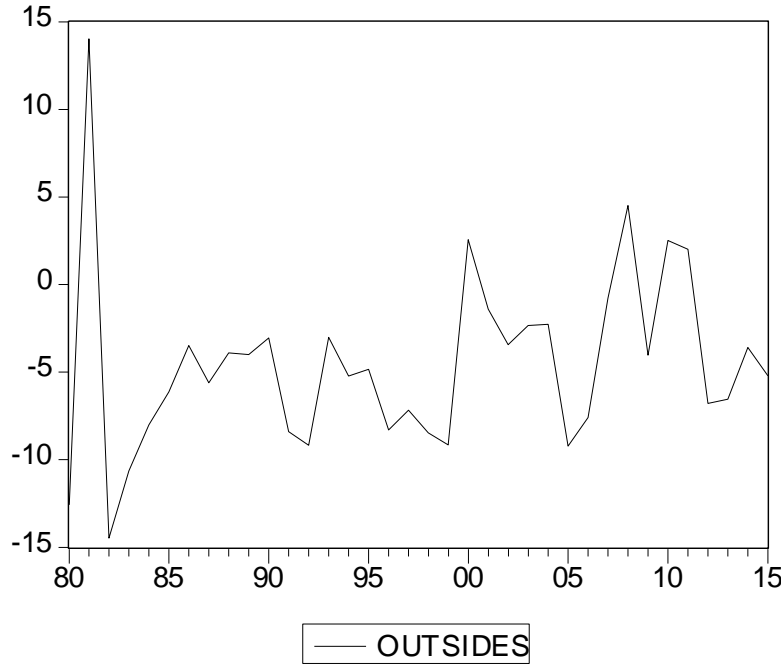
ولا شك أن طبيعته الصادرات وهي من المواد الأوليه والشبه مصنعه والواردات من السلع المصنعه تضيف على عائدات البلاد ضغوطاً تجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها. فينعكس أثره على مساهمه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن السمة العامة للميزان التجاري في السودان هي العجز، كما يشير الجدول رقم (3/1/3) خلال الأعوام من 1981م الى عام 1998 كان الميزان التجاري يعاني عجزاً متواصلاً، حيث أن صادرات السودان في ذلك الوقت لم تستطع أن تواكب الزيادات المستمره في الواردات. وبذلك ظل استقرار وتحسن أداء القطاع الخارجى بمكوناته المختلفه يمثل هما متجدداً للبنك المركزى ووزاره الماليه والاقتصاد الوطنى على حد سواء كما ظلت هدفاً تعمل لاجله السياسات النقدية خلال الفتره (2000-2010م)، فنلاحظ أن القطاع الخارجى تطور خلال الفتره من 2002م حتى العام 2010م، حيث نجد ان الصادرات إرتفعت خلال الفتره (2000-2010م) نتيجة لتغير تركيبة الصادرات السودانيه، حيث شكلت الصادرات البترولييه (95%) من إجمالي الصادرات في حين شكلت الصادرات غير البترولييه (5%) لعام 2008م، حيث بلغت الصادرات خلال الفتره عام (2000م - 2005م) حوالي 6.5 مليار دولار وبلغ حجم الصادرات غير البترولييه حوالي 4.178 مليار دولار لنفس الفتره، ولكن بعد إنفصال جنوب السودان وخروج النفط من تركيبة الصادرات السودانيه أثر ذلك بصورة سالبه علي الميزان التجاري، حيث إرتفع العجز الي 6 مليار دولار عام 2013م، ويرجع هذا الإرتفاع إلى ضعف سياسة إحلال الواردات وارتفاع استيراد القمح بنسبه 17.4% من إجمالي الواردات، وظل العجز مستمراً في الميزان التجاري حيث سجل (4,757.3) مليون دولار عام 2014م، وكذلك (6,339.7) مليون دولار عام 2015م بمعدل 33.3%، ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الصادرات الناتجة عن انخفاض قيمة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية وارتفاع قيمة الواردات.²

ونلاحظ أن مساهمة القطاع الخارجى في الناتج المحلي الإجمالي كانت سالبه طيله الفتره (1980-2015م) عدا السنوات 2000م، و2008م، و2010م، و2011م، حيث سجل

1. عثمان ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص202.

2. اشرف ابراهيم، الاقتصاد السوداني الموارد الاقتصادية لم تغني من جوع، alsudanalyoum.com، 2018/2/16م

القطاع الخارجي فائضاً في معاملاته كما يشير الجدول رقم (1/1/3)، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2015م).
شكل رقم (4/1/3): مساهمة القطاع الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2015م)



المصدر: إعداد الباحث من بيانات القطاع الخارجي باستخدام برنامج Eviews.

2.1.3 مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني:

السودان كغيره من الدول النامية يعاني من نقص في رؤوس الأموال وبالتالي ظل عدم توفر رأس المال يمثل العقبة الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وقد أدى اعتماد الدولة علي القروض والمنح من مؤسسات التمويل العالمية والأقليمية وعدم الإلتزام بسداد القروض وفوائدها إلى تفاقم حجم الديون الخارجية وتراكمها مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في السودان¹، أن معرفة أداء الاقتصاد السوداني وأهم مؤشرات من الأشياء المهمة وذلك لأنه هو الذي يحدد حجم النمو الاقتصادي وهل هو بالصورة المطلوبة أم أقل من المطلوب.

والجدول التالي يوضح أداء مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1980-2015م) بعد أن تم تقسيمها لفترات زمنية مختلفة.

جدول رقم (2/1/3): مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1980-2015م): -

¹. مصطفى محمد عبد الله، السياسات الاقتصادية الكلية لما بعد الانفصال، مجله المصرفي، العدد 62، 2011م، ص8.

العام	معدل نمو الناتج الإجمالي	سعر الصرف	الاستثمار الكلي	الانفاق الحكومي	عرض النقود	التضخم	الضرائب
1984-1980	3.59	0.13	13.39	7.15	29.00	28.07	18.3184
1989-1985	6.11	0.04	11.59	22.23	27.52	44.36	32.35761
1994-1990	4.13	0.11	16.51	20.84	17.47	104.62	33.17209
1999-1995	5.98	1.63	19.14	41.93	9.15	56.18	-168.666
2004-2000	6.17	2.59	84.12	101.51	14.14	7.47	31.66594
2009-2005	7.06	2.20	22.27	62.55	21.86	9.84	13.38638
2013-2010	1.62	3.77	16.99	35.36	23.58	27.49	20.09622
2015-2014	3.8	5.86	34.25	23.5	18.75	26.9	32.55

المصدر: بنك السودان المركزي، تقارير مختلفه.

لمعرفة معدل النمو الإقتصادي لأي دولة لابد من معرفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها والتغير الذي يحدث فيه عبر السنوات، ونجد ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980 الي 1984م بلغ (3.59)، ويرجع تدني هذه النسبة الي إنخفاض معدلات النمو في القطاع الزراعي هذا بجانب عدم الإستقرار السياسي، ومع ظهور البترول السوداني وفي عام 1999م وتم إستعابه كبند جديد في جانب الإيرادات أدى ذلك الي إرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004م) حيث بلغ معدل نموه 6.17 في المتوسط، ثم إرتفعت هذه النسبة لتصل الي 7.16 في المتوسط خلال الفترة (2005-2009م).

ونلاحظ ان معدل نمو عرض النقود في فتره الدراسه كان في حالة تذبذب ولكن بعد ذلك أخذ في الإرتفاع حتي وصل في المتوسط لعام 2005-2009 الي (21.86) ويعزى هذا الإرتفاع لعدة عوامل من أهمها زيادة تمويل عجز الموازنه العامه عن طريق الإستدانه المؤقته من بنك السودان (طباعة النقود)، والسياسه الإحتوائيه التي إنتهجها البنك المركزي عن طريق القيام بسداد الإلتزامات الحكوميه نيابة عن وزارة الماليه سواء كان ذلك لمقابله الضمانات أو الأوراق الماليه.

أما فيما يخص سعر الصرف فقد شهد استقرارا حتى عام 2000م، وذلك بسبب اعلان الدوله فى عام 1992م سياسة تحرير الاقتصاد السوداني حيث تضمنت سياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي العديد من الإجراءات ومنها مايلي: -

(أ) إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق الحر وإنشاء السوق الحر الموحد ليتم فيه التعامل بالنقد الأجنبي.

(ب) تقويم سعر الصرف بالنسبة للعملة الأجنبية علي أن يحدد عن طريق لجنة من البنوك التجارية حسب العرض والطلب.

وشهد العام 2000م استقراراً في سعر الصرف وذلك تماشياً مع السياسة التمويلية والتي تهدف الي العمل علي استقرار سعر الصرف. وشهد سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي إرتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ في المتوسط 2005-2009 حوالي (2.20) مقابل (0.11) لمتوسط 1990-1994م، وذلك بسبب قلة الإحتياطي من النقد الاجنبي للبنك المركزي وكذلك عدم الانسجام بين السياسات الماليه والنقديه المتبعه.

وبالنسبة للإستثمار الكلي نجد أن متوسط معدلات نموه كانت متذبذبه حيث بلغت اعلى قيمه لها في المتوسط (84.12%) خلال الفترة (2000-2004م) نسبة لدخول الإستثمارات الاجنبيه بعد إكتشاف البترول ولكن اخذ في التراجع في الأعوام الاخيره خلال الفترة (2005-2009م) حيث بلغ في متوسطه (22.27%) نسبة لتدهور قيمة العملة المحليه وقلة توفر النقد الاجنبي مما ادى الي تقليل حجم الإستثمارات الأجنبيه وبالتالي تقليل الإستثمار الكلي.

وبالنسبه للإتفاق الحكومي قد شهد تذبذباً خلال فترة سنوات الدراسه، حيث بلغ اعلى قيمه له في المتوسط خلال الفترة (2000-2004م) حيث بلغ (101.51%) وذلك نسبة لتطبيق الحكومه لبعض المشروعات التنمويه ومن ثم إنخفضت هذه النسبه في السنين الاخيره بمقدار (62.55%) في المتوسط خلال الفترة (2005-2009م) لخفض الإنفاق الجاري.

وبالنسبه للتضخم نجد أنه خلال الفترة (1980-1984م) بلغ متوسطه (28.0)، ثم ارتفعت هذه النسبه حتى بلغت (44.3)، في المتوسط للفترة (1985-1989م) وترجع هذه الزيادة في معدلات التضخم إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في هذه الفتره مما ادى إلى تفاقم العجز في الميزانيه وتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي مما زاد حده التضخم ثم ارتفعت معدلات التضخم مره اخرى حتى وصلت في المتوسط خلال الفترة (1990-1994م) (104.6)، وذلك نسبه لارتفاع تكاليف الحرب حيث زادت المصروفات على الإنفاق على الحرب، أما في الفترة من (2000-2010م) فقد كان التضخم يتكون من رقم احادى وذلك نتيجة لدخول البترول في الصادرات السودانيه، ولكن ارتفعت هذه النسبه بعد انفصال جنوب السودان حيث بلغ معدل التضخم في المتوسط خلال هذه الفترة (2010-2014م) نسبة (27.49).

تعتبر الضرائب العمود الفقري لإيرادات الحكومه المركزيه في السودان، وتقسم الضرائب الى نوعان حسب توزيع عبئها على المواطنين فكانت الضرائب المباشره وغير المباشره، وتعتمد

الدول النامية في غالب الامر على الضرائب غير المباشرة في حين أن نسبة الضرائب المباشرة ترتفع مع تقدم الدول أي في الدول المتقدمة.¹

ونلاحظ أن الضرائب بلغت في المتوسط خلال الفترة 1980-1984م حوالى (18.31)، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في المتوسط خلال الفترة 1985-1989 حوالى (32.35)، لإعتماد الحكومه على الضرائب في إيراداتها اعتماد اساسي لضعف مساهمه القطاعات الانتاجيه في إيرادات الدوله²، ثم انخفضت إيرادات الضرائب في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م نسبه لإدخال تعديل نوعي في قانون الضرائب والجمارك وكذلك نسبه لتبنى وزاره المالية في تلك الفتره سياسة زياده العرض الكلى في الاقتصاد لتحريك الجمود في الاقتصاد، ثم ارتفعت هذه النسبه في المتوسط لتصل خلال الفترة 2000-2004م حوالى (31.66)، ويرجع ذلك إلى دخول النفط ضمن الإيرادات العامه للدوله وبالتالي زياده دخول الأفراد مما أدى الى زياده معدلات الضرائب. ثم انخفضت الضرائب لتصل في المتوسط خلال الفترة 2005-2009م حوالى (13,38).

المبحث الثاني

السياسة النقدية في السودان خلال الفترة (1980-2015م)

1.2.3 المقدمة:

شهد الإقتصاد السوداني خلال الثلاثين عاماً الماضية تطورات إقتصادية ونقدية متباينة اتسمت كل منها بظروف وإصلاحات إقتصادية ونقدية ومصرفية مختلفة في سعي السلطات

¹عثمان ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره ص 78-79.
² المرجع السابق ص80.

الإقتصادية والنقدية لتحقيق الإستقرار المالي والاقتصادي، ودفع عجلة النمو والتنمية بشكل عام، ففي الفترة من 1980 الي 2013م، تم تنفيذ العديد من السياسات النقدية والتمويلية والإصلاحات المصرفية التي كان الغرض منها إدارة الأزمات المالية والنقدية وتحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي، وذلك عن طريق تحديث البنية التحتية المصرفية، والسيطرة على إستقرار المستوى العام للأسعار، وضمان ثبات إستقرار سعر الصرف وتعزيز بنيات النظام المصرفي والسعي لتأهيل وتعميق النظام المالي والنقدي الإسلامي، وهذا بغرض حشد وتعبئة المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.

ولعل أبرز السياسات النقدية والتمويلية والإصلاحات المصرفية التي اتخذتها السلطات الإقتصادية والنقدية منذ الاستقلال وحتى بداية التسعينات تمثلت في التحكم في النشاط النقدي والمصرفي، وتقييد نظم التجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى محاولات لضبط تقلبات المستوى العام للأسعار، وتثبيت أسعار صرف العملة الوطنية عن طريق فرض القيود السعرية والتجارية والإجراءات الإدارية. هذا التدخل المباشر في القطاع النقدي والمصرفي والمغاله في السياسات التسعيرية والقيود الإدارية، أضعف من مقدرة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات مما أدى إلى عدم كفاءة تعبئة الموارد الإقتصادية، وسوء توزيع التمويل المصرفي بين القطاعات والوحدات الإقتصادية المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك ثمة دلائل تشير إلأن هناك تغيرات جوهرية قد طرأت على الرؤي والفلسفة التي كان على أساسها يتم إعداد وصياغة وتحديد أليات السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية في السودان، ابتداءً من الربع الأول من عقد التسعينات، حيث تمت تقوية الرؤي والفلسفة التي تقوم عليها السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية بهدف ضمان تحقيق سلامة النظام المصرفي، وتعميق النظام المالي والنقدي الإسلامي، بجانب التخصيص الأمثل للتمويل المصرفي الموجه للقطاعات والوحدات الإقتصادية المختلفة، وذلك باستحداث أدوات غير مباشرة للسياسات النقدية والتمويلية مثل شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات المشاركة الحكومية (شهامه)، إضافة إلى بعض الإجراءات المؤسسية والإصلاحات المصرفية التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة.

2.2.3 السياسة النقدية في السودان:

تعرف السياسة النقدية بأنها الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية، وتمثل السياسة النقدية السياسات والإجراءات الخاصة

بالتأثير على مستوى الناتج والأسعار عن طريق عرض النقود؛ ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها على حجم الإنفاق (الاستهلاك والاستثمار) وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغير في عرض النقود¹. وإيضاً تعرف بانها تعمل علي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

3.2.3 السياسة النقدية خلال الفترة 1980-1989م:

لقد هدفت السياسة النقدية والتمويلية خلال تلك الأعوام إلى الحد من سيولة المصارف في المقام الأول وبالتالي الحد من التوسع في منح القروض. ولتحقيق هذه الغاية أنشأ بنك السودان في مارس 1980م اللجنة الاستشارية برئاسة السيد/ المحافظ للنظر في طلبات عملاء المصارف التي تزيد قيمتها عن مائة ألف جنيه سوداني لأخذ الموافقة عليها، ثم تم رفع قيمة الطلبات إلى مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه في عام 1984م. واستمرت سياسة توجيه رفع طلبات العملاء لبنك السودان لأخذ الموافقة عليها حتى عام 1987م، حيث ترك أمر منح الائتمان المصرفي لإدارات المصارف التجارية، وفي عام 1980 صدر القرار الإداري من السيد/ محافظ بنك السودان بإنشاء إدارة الرقابة على المصارف، وحدد القرار أن من أهم أهدافها إدارة الائتمان المصرفي وتفتيش المصارف في كافة الأنشطة المصرفية. وأصبحت هذه الإدارة تصدر وتراقب السياسة الائتمانية وتقوم بتقييم أدائها بصفة دورية.

وفي سبتمبر 1983م أعلنت الدولة تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة في السودان وصدر قانون الأحكام القضائية لعام 1983م لرد الأحكام القضائية إلى الشريعة الإسلامية كأصل من أصول التشريع، كما صدر قانون الإجراءات المدنية لعام 1983م حيث تضمنت بعض موادها تأصيل العمل المصرفي.

كما صدر قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م فحرم الفوائد الربوية مطلقاً، وفي ديسمبر 1984م أصدر بنك السودان تعميماً إلى كل المصارف العاملة في الدولة يوجهها فيه إلى التحول الفوري للنظام المصرفي الإسلامي. وقد اشتمل التعميم على الموجهات التالية:-

- 1- التحول الفوري للتعامل بالصيغ الإسلامية.
- 2- إيقاف التعامل بنظام الفوائد ابتداءً من تاريخ إصدار المنشور.
- 3- التحول الفوري للتسهيلات الائتمانية الممنوحة على نظام الفوائد إلى الصيغ الإسلامية المناسبة بعد الاتفاق مع أصحابها أو تصفيتها.

¹ - فايز بن إبراهيم الحبيب، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص445.

4- أما بالنسبة للمعاملات المصرفية الخارجية فيستمر العمل بالنظام التقليدي الربوي إلى حين إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع المرسلين، وذلك تطبيقاً لمبدأ الضرورات تبيح المحظورات. ونتيجة لهذا التحول في السياسات الإقتصادية والنقدية صدر قرار مجلس الوزراء في سبتمبر 1987م الخاص بالعائد التعويضي، وبناءً على ذلك أصدر بنك السودان تعميماً بتاريخ أكتوبر 1987م أوضح فيه كيفية التعامل بالفئات التعويضية وحدد فيه الفئات التعويضية للحسابات المدينة والدائنة لأجل والادخارية والقروض.¹

4.2.3 السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 1990-2015م:

طبقت الدولة في فبراير 1992م برنامج التحرير الاقتصادي والذي استهدف تحريك الجمود في الاقتصاد وإزالة التشوهات الهيكلية، أي أن البرنامج أهتم بمعالجة الخلل الكبير في الهيكل الاقتصادي، إلا أنه واجه عدد من التحديات الخارجية والداخلية. لذا كان من أهم العوائق لبرنامج التحرير الاقتصادي قصوره عن استصحاب إصلاحات في السياسات النقدية والمالية متزامنة مع الإصلاحات الهيكلية². مما أدى لتدهور أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية في بداية التسعينات، فقد ارتفع* معدل التضخم إلى 120% في عام 1992م مقابل معدل بلغ 67% في عام 1990م، كذلك فقد تزايد معدل نمو عرض النقود مع تدهور سعر الصرف. فتعاظمت حركة المضاربة في السلع والعملات مما أدبالي مزيد من التدهور في قيمة الجنيه، وبلغت نسبة التدهور في الجنيه ما بين فبراير 1992م ويوليو 1993م حوالي 60%³، مما أدى لاعتماد سعر صرف موازي في أكتوبر 1993م وذلك بعد الفشل بتوحيد سعر الصرف، مما أدى لتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية من أجل الإصلاح، فكانت لها نتائج ايجابية منها الانخفاض الكبير الذي سجله معدل التضخم من 116% عام 1994م إلى 69% عام 1995م. كذلك تم في عام 1994م إلغاء سياسة السقوف التمويلية والإبقاء على السقوف القطاعية مع إضافة هدف جديد مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها وفقاً لمتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي. بدأ التراخي في تلك السياسات⁴ منذ بداية يوليو 1995م، فتم تحرير السياسات التمويلية بهدف توفير التمويل للموسم الزراعي عندئذ وذلك على النحو التالي⁵:

1- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لودائع الادخار والطلب من 15% إلى 10% والاحتياطي القانوني من 30% إلى 25%.

¹. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان

المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م، ص 65-66

². عبد الوهاب عثمان شيخ موسى "منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان"، 2001م، ص 68.

³. المرجع السابق، ص 70.

* المقصود توجيه السياسة من سياسة انكماشية الى سياسة توسعية.

³. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2- تخفيض هامش مساهمة العميل في المشاركة من 75% إلى 50% للتجارة المحلية ومن 30% إلى 25% لقطاعات الأسبقية.

3- تخفيض هامش المربحة من 50% إلى 35%.

وننتج من السياسات النقدية التوسعية تدهور أداء الاقتصاد وقد ترافق ذلك مع سياسة مالية توسعية فقد زاد الإنفاق مما أدى لتوسع عجز الموازنة نتيجة لعدة عوامل منها رفع الحد الأدنى للأجور لامتناس آثار سياسة التحرير الاقتصادي، هدم مبدأ وحدة الموازنة حيث خول للوزارات بالصرف من إيراداتها دون الرجوع لوزارة المالية حتى قدر أنها تسيطر فقط على 20% فقط من الإيرادات مع خرق مبدأ عدم تخصيص الإيرادات، دعم المواد البترولية، الإعفاءات الجمركية التي منحت لمنظمات المجتمع المدني، وقد انعكس إختلال السياسات النقدية والمالية مباشرة على أداء الاقتصاد حيث سجلت المتغيرات الاقتصادية الكلية تدهوراً كبيراً، تمثل في تسجيل التضخم معدلاً بلغ 166% في أغسطس 1996م، فبدأت الدولة في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي شامل لمحاصرة التدهور الذي طرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد طبق الإصلاح بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية فأتى أكله في نهاية نفس العام 1996م بتحسين أداء الاقتصاد حيث انخفض التضخم إلى 130%. واستمرت الدولة في السياسات المؤدية للاستقرار النقدي خلال الفترة 1997-1999م، التي استمر خلالها أداء الاقتصاد في التحسن بشكل تدريجي. وقد سجلت الفترة 2000-2008م تحسناً كبيراً في أداء الاقتصاد نتيجة لدخول البترول في هيكل الناتج المحلي وبدء تصديره في الربع الأخير من عام 1999م، وصحب هذا الأداء سياسة نقدية توسعية. كما قام بنك السودان باستحداث نقلة نوعية في إدارة السياسة النقدية خلال العامين 2002-2003م حيث تم التحول إلى استهداف النمو في عرض النقود في إجراءات السياسة بدلاً عن سعر الصرف وتم تشكيل وحدة إدارة العمليات النقدية في بنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقرها اللجنة العليا للسياسات المالية والنقدية وهي لجنة مشتركة بين المالية والبنك برئاسة السيد وزير المالية وتضم وزراء الدولة بالمالية ومحافظ بنك السودان ونواب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من المالية وبنك السودان، وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وضمان تناعم الإجراءات لتحقيق الأهداف الكلية للبرنامج الاقتصادي و تجتمع اللجنة كل أسبوعين في بنك السودان¹.

5.2.3 أدوات ووسائل السياسة النقدية والتمويلية في الفترة 1980-2015م:

شهدت الفترة (1980-1983م) قبل اسلمة الجهاز المصرفي استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية والتمويلية التقليدية المتمثلة في أسعار الفائدة، وسعر الخصم، وعمليات السوق

¹ - صابر محمد حسن "إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي-تجربة السودان"، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار رقم (2)، 2004، ص23. www.CBS.org

المفتوحة كأدوات غير مباشرة، بالإضافة إلى الأدوات المباشرة المتمثلة في السقوف التمويلية والتوجيهات المباشرة.

وقد ركز بنك السودان خلال تلك الفترة على استخدام الأدوات غير المباشرة باعتبارها أدوات مرنة في إدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة.

استمر بنك السودان في استخدام أدوات السياسة النقدية والتمويلية المباشرة وغير المباشرة خلال الثمانينات مع بعض التعديلات المتمثلة في استخدام هوامش المراجحات ونسب المشاركات والعائد التعويضي بديلاً لسعر الفائدة، كما تم استخدام الاحتياطي النقدي القانوني ابتداءً من عام 1983 م للتأثير على سيولة المصارف وتنظيم التمويل لعملاء المصارف بالتصديق على بعض الطلبات بواسطة البنك المركزي.

استخدم بنك السودان خلال الفترة 1990-2015م هوامش المراجحات ونسب المشاركات كأدوات بديلة لسعر الفائدة، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة الإسلامية (شهادات شهامة وشمم) وناذرة البنك المركزي لتنظيم السيولة في الجهاز المصرفي¹.

استخدم بنك السودان عدة أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة خلال الفترة لإدارة السياسة النقدية ويشمل الآتي:-

* الأدوات المباشرة:

1. تحديد سقوف إئتمانية كلية:

قام بنك السودان باستخدام تحديد سقوف إئتمانية كلية للجهاز المصرفي حيث كان يتم تحديد السقف الائتماني الكلي ثم يتم تحديد سقف تمويل للحكومة والمتبقي بعد خصم سقف تمويل الحكومة يمنح لتمويل القطاع الخاص من المصارف. وكان يتم تحديد الحدود القصوى الكلية لسقوف الائتمان للجهاز المصرفي في بداية كل سنة مالية جديدة وفقاً للمؤشرات الإقتصادية التالية:-

1. موقف الناتج المحلي الإجمالي.
2. توقعات الإنتاج في القطاعات الرئيسية، الزراعة، والصناعة والقطاعات الأخرى.
3. إجمالي التسهيلات التمويلية المقدمة في العام الماضي.
4. إجمالي ودائع الجمهور في المصارف.
5. توقعات المصارف للطلب على التمويل المصرفي في العام الجديد².

¹. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م، ص 149.

². مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م، ص 155.

وبعد تحديد السقف التمويلي الكلي وتحديد نسبة تمويل الحكومة ومن ثم نسبة تمويل القطاع الخاص، يتم توزيع سقف تمويل القطاع الخاص على المصارف العاملة وفقاً للمؤشرات التالية:-

1. صافي حساب رأس مال المصرف.
2. نسبة من الودائع الجارية والإدخارية والهوامش.
3. 100% من وداائع الاستثمار.
4. أداء المصرف في العام الماضي.
5. إستجابة المصرف لتوجيهات بنك السودان.

وبعد تحديد السقف التمويلي لكل مصرف تجاري يقوم بنك السودان بمراجعة الأداء دورياً، وفي حالة تجاوز أي مصرف للحصة المقررة له يفرض بنك السودان عقوبة تمويلية بمقدار 5% إضافية على سعر البنك أو سعر الخصم حسب السنة التي إرتكب فيها التجاوز. ولكن تبين وقتئذ أن هذه العقوبة كانت غير رادعة للمصرف الذي يتجاوز النسبة لأن التضخم كان أعلى من سعر البنك زائداً العقوبة التمويلية. من جانب آخر فقد أنشأت بعض المصارف شركات تابعة لها لتوظيف السيولة الإضافية عن السقف التمويلي عبرها، إضافة إلى شراء بعض المصارف أصول من فائض سيولتها وبناء مقر لرئاساتها وفروعها كل ذلك أدى إلى الحد من فعالية تحديد السقوف الائتمانية¹.

2. تحديد سقف تمويلية قطاعية²:

لجأ بنك السودان إلى تحديد سقف تمويلية قطاعية، بهدف تنمية بعض قطاعات الإقتصاد السوداني، وألزم المصارف بتوجيه تلك السقوف لتمويل القطاعات والأنشطة الإقتصادية المعنية³.

3. الفئات التعويضية:

أصدر بنك السودان تعميماً للمصارف في 10 / 31 / 1987 م يقضي بإدخال صيغة اسلامية جديدة وبديلة لسعر الفائدة تتمثل في الفئات التعويضية على الحسابات المدينة والدائنة ليتم العمل بها إعتباراً من أول نوفمبر 1987 م وذلك على النحو التالي:-

(أ) الحسابات المدينة:

1. تحدد الفئات التعويضية على الحسابات المدينة بواقع 27% في العام.

¹ عبدالله الحسن محمد، كمال يوسف عبدالله، بدر الدين حسين جبرالله، تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2002م، دار مصحف افريقيا، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، 2004م. ص13

² المرجع السابق، ص14

³ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص156.

2. تحدد الفئات التعويضية على السلفيات والقروض على القطاع الصناعي وقطاع الإنتاج الزراعي وقطاع الصادر بواقع 24% في العام¹.

(ب) الحسابات الدائنة:

1. الودائع لأجل 3 شهور 20% في العام كحد أدنى، 6 شهور 21% في العام كحد أدنى، 9 شهور 22% في العام كحد أدنى، 12 شهراً 24% في العام كحد أدنى.
2. ودائع الادخار:

(أ) الحد الأدنى لودائع الادخار 20% في العام.

(ب) تحدد الفئات التعويضية على أموال المعاشات والتأمين بواقع 20% في العام.

* الأدوات الغير مباشرة:-

1. سعر البنك أو سعر الخصم:

يعتبر سعر البنك أو سعر الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمها بنك السودان في إدارة السياسة النقدية وقد تم استخدامها فعلياً قبل العام 1990م وتستخدم للأغراض الآتية²:-
أ. تنظيم حجم الأئتمان حيث أن رفع سعر الخصم يؤدي إلى التقليل من الطلب على القروض من قبل المصارف التجارية والعكس صحيح.

ب. إحداث توازن بين الإيداع والاستثمار، وذلك بتغيير السعر رفعاً وخفضاً لإحداث التوازن.

ج. تصحيح وضع ميزان المدفوعات حيث أن رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الوطنية في الخارج والعكس صحيح³، والجدول التالي يوضح أسعار الفائدة والخصم خلال الفترة 1980-2019م.

جدول رقم (1/2/3): أسعار الفائدة في الفترة (1980-1989م):

العالم	سعر الخصم أو الفائدة	نسبة التضخم
1980	8	26.09
1981	10	22.56
1982	10	27.69
1983	12	31.13
1984	14	32.45
1985	16	46.33
1986	16	29.04
1987	19	24.98
1988	20	49.14

¹.. المرجع السابق، ص155.

² عبدالله الحسن محمد، وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص154

74.08	22	1989
-------	----	------

المصدر: بنك السودان - والجهاز المركزي للإحصاء

ويوضح الجدول جدول رقم (1/2/3) ن أسعار الفائدة التي أعلنها بنك السودان خلال الثمانينات، ويشير إلى الزيادة المستمرة في سعر الخصم، إذ زاد من 8 % عام 1980 م إلى 89 % 22 أي بنسبة نمو % 175، وأيضاً نسبة التضخم زادت من 26.09 % الي 74.08 %، أي بنسبة نمو % 183، ويعزي ذلك الي أن نسبة التضخم تفوق سعر الخصم مضافاً اليه العقوبة الائتمانية مما يعني أن المصارف قد تجاوزت السقوف الائتمانية لأن السقوف الائتمانية مضافاً إليها العقوبة أقل من الأرباح التي تجنيها المصارف، وتعزي تلك الزيادة المستمرة إلى سياسة بنك السودان آنذاك والتي تهدف إلى كبح جماح التضخم بتنظيم حجم الائتمان عن طريق تقليل الطلب على القروض من القطاع الخاص، كما درج بنك السودان على استخدام سعر الفائدة في حالة تقديم القروض والائتمان مباشرة للمصارف التجارية أو عند خصم الكمبيالات.

2. هامش القروض المضمونة بالسندات:

يعرف الهامش بأنه الزيادة في القيمة الأسمية للسندات المقدمة كضمان للقرض أو التمويل من قبل المصارف التجارية للبنك المركزي. ويتدخل بنك السودان بزيادة الهامش إذا أراد الحد من طلب المصارف التجارية على الإقتراض منه ويخفضها إذا أراد ضخ سيولة في الإقتصاد، ولقد حد من فعالية هذه الأداة عدم التعامل بالسندات في التجارة المحلية، مما يصعب من قبولها كضمان للقروض المقدمة من بنك السودان للمصارف التجارية¹.

3. تنظيم الائتمان والتمويل لعملاء المصارف²:

استخدم بنك السودان هذه الأداة في بداية عقد الثمانينات للتحكم في الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لعملائها، ففي عام 1980 كون السيد/ محافظ بنك السودان اللجنة الاستشارية برئاسته للنظر في طلبات العملاء للتمويل من المصارف، وطلب من المصارف التجارية رفع طلبات عملائها التي تبلغ أو تزيد عن مائة ألف جنيه آنذاك إلى بنك السودان للنظر في تصديقها، وفي العام 1983 تم رفع المبلغ إلى مائة وخمسين ألف جنيه، وإستمر العمل بها حتى العام 1987م حيث تم تخويل إدارات المصارف التجارية للنظر في طلبات عملائها وعدم رفعها لبنك السودان. وقد حد من فعالية هذه الأداة تحايل المصارف بتجزئتها لمبلغ التمويل حتى يتم تحاشي رفعه لبنك السودان للتصديق³.

¹. عبدالله الحسن محمد، وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 15.

². مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سبق ذكره، ص 158.

³. عبدالله الحسن محمد، وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 16.

4. الاحتياطي النقدي القانوني¹:

استخدم بنك السودان هذه الأداة للتأثير على سيولة المصارف وبالتالي مقدرتها على إقراض وتمويل عملائها، وتعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من أنجع الأدوات استعمالاً في مجال مراقبة الإئتمان والتمويل والحد من السيولة، وقد استخدمها بنك السودان ابتداءً من العام 1983م، وكان بنك السودان يقوم بتوقيع العقوبات الإئتمانية على المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بهذه النسبة المقررة.

وبالرغم من فعالية نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلا أن تلك الفعالية يحد منها الأتي: -

1. هذه السياسة فعالة في الحد من توسع الائتمان والتمويل، إذ أنها تعمل على تحييد جزء من موارد المصارف، أي أنها علاج فاعل في حالة أن يكون الهدف تخفيض التضخم، أما في حالة الكساد والرغبة في ضخ مزيد من التمويل المصرفي فإن فعالية هذه السياسة تقل إذ أن إستجابة المصارف التجارية قد تكون بطيئة نسبة لمخاوفها من المخاطر وعدم إسترداد التمويل.
2. عدم تضمين بعض الموارد إلى بسط النسبة، مثل الهوامش على خطابات الاعتماد والضمان والتي تم تضمينها ابتداءً من عام 1989م.
3. إحتساب النسبة بنهاية الشهر لا يعكس موارد المصرف الحقيقية خلال الشهر، كما ان المصارف قد تعتمد إلى تخفيض ودائعها أو عدم عكسها بصورة صحيحة بنهاية الشهر حتى تزيد النسبة²، والجدول التالي يوضح نسبة الإحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة 1983-2015م.

جدول رقم(2/2/3): تطورات الاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة 1983-2015م:

الإحتياطي النقدي	العام
10	1983
12.5	1984
12.5	1985
12.5	1986
20	1987
20	1988
18	1989
18	1990
20	1991
20	1992
20	1993

¹. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص158.
². عبدالرحيم شريف احمد، وآخرون، إمكانية إستحداث أدوات أو أدوات نقدية ومالية لإدارة السيولة، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية لإدارة البحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي 2007م، ديسمبر 2003م، ص9

30	1994
25	1995
25	1996
26	1997
26	1998
28	1999
18	2000
13	2001
14	2002
14	2003
12	2004
14	2005
13	2006
13	2007
11	2008
13	2009
8	2010
11	2011
13	2012
15	2013
16.0	2014
19.0	2015

المصدر: منشورات بنك السودان، منشورات السياسة الائتمانية لعدة سنوات.

يلاحظ من الجدول رقم (2/2/3) أن نسبة الإحتياطي بدأت بنسبة % 10 ثم تدرجت حتى أصبحت % 20 عامي 1987 و 1988 وانخفضت إلى % 18 عام 1989م، أما في فترة التسعينات فقد واصلت في الإرتفاع الي أن وصلت %30 في سنة 1994م، ثم إنخفضت في عام 1995م الي %25، ويرجع ذلك أن بنك السودان يقوم بتوقيع العقوبات الائتمانية على المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بهذه النسبة المقررة.

وفي العام 1996م، ظل تعريف النسبة على هذا النحو حتى عام 1996 م، ومنذ عام 1997م أصبح للاحتياطي النقدي نسبتان إحداهما للعملة المحلية والأخرى للعملات الأجنبية، وأجاز بنك السودان للمصارف الاحتفاظ بالنسبة بالعملة الأجنبية أو ما يعادلها بالعملة المحلية خلال الفترة من 1997-2000م، وبعد ذلك أصبح لزاماً على المصارف الاحتفاظ باحتياطي نقدي بالعملة المحلية وآخر بالعملة الأجنبية. وخلال الأعوام 1996م 1998م كانت النسبة تحسب على الرصيد بنهاية الشهر كما يعكسه بيان الأصول والخصوم في نهاية الشهر، ولكن ابتداءً من العام 1998م أصبحت النسبة تحسب من رصيد المتوسط المتحرك (Moving Averag) كما يعكسه تقرير الموقف الأسبوعي للتمويل والودائع.

ومن الملاحظ أن نسبة الإحتياطي ظلة ثابتة في عام 2006م 25% إلى أن وصلت إلى 28% في عام 1999م نسبة لإرتفاع معدلات التضخم، ولكنها بدأت في النزول تدريجياً إلى أن وصلت 8% في عام 2010م، لكنها ارتفعت مرة أخرى في السنوات الأخيرة نسبة لإرتفاع معدلات التضخم.¹

ارتفعت جملة إحتياطيات المصارف طرف بنك السودان المركزي (الإحتياطي النقدي القانوني ورصيد الحساب الجاري) من 16,088.7 مليون جنيه بنهاية عام 2014م إلى 19,142.6 مليون جنيه بنهاية عام 2015 بمعدل 19.0% ، نتيجة لزيادة فروقات السعر الناتجة عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب بمعدل 20.0% كما ارتفعت المستحقات على المصارف التجارية من 7,040.9 مليون جنيه في عام 2014م إلى 10,965.2 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 55.7%.

5. عمليات النقد الأجنبي²:

انتهج بنك السودان في عقد الثمانينات عدة سياسات لسعر صرف النقد الأجنبي، فتارة استخدم سعر الصرف الموحد، ومرة أخرى استخدم سعرين (رسمي وحر)، وفي بعض الأحيان يقوم بشراء وبيع النقد الأجنبي للمصارف التجارية بهدف المحافظة على السعر، وفي ذات الوقت سحب أوضاع السيولة للمصارف التجارية. لم يكن لعمليات النقد الأجنبي خلال تلك الفترة الأثر الفعال حيث كان الطلب على النقد الأجنبي من جانب الحكومة كبيراً وكان البنك المركزي يضطر إلى شراء النقد الأجنبي من المصارف للوفاء باحتياجات الحكومة، ولذلك كان يضخ سيولة محلية بصورة مستمرة.

يشرف البنك المركزي على أداء المصارف التجارية والمتخصصة بواسطة إدارة الرقابة على المصارف التي تم انشاؤها عام 1980م، وذلك للتأكد من تنفيذ المصارف للسياسة النقدية التي يصدرها البنك المركزي ومنها الآتي:-

- ربط التوسع النقدي بحجم السيولة المستهدفة التي يتم تقديرها سنوياً بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد الوطني وفق معدلات نمو الإقتصاد القومي ومعدلات التضخم.³
- المحافظة على السلامة المالية للمصارف العاملة بالبلاد.
- تطوير الوحدات المصرفية لخلق بيئة منافسة ايجابية.
- التأكد من الحصول على الموارد بالنقد الأجنبي وسلامة استخدامه وفق الأولويات الموضوعية.
- التأكد من وفاء المتعاملين مع الجهاز المصرفي بالتزاماتهم نحو المجتمع والدولة.

¹. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مرجع سابق، ص162

². مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سبق ذكره، ص159.

³. عبدالله الحسن محمد، وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 17.

• التأكد من تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة والخدمة المصرفية ولم يكن لهذه الإدارة الدور الفاعل للرقابة على المصارف خلال الثمانينات لعدم وجود الأطر القانونية لإدارة الرقابة المصرفية.

قد وجهت السياسات التمويلية والنقدية لبنك السودان (في التسعينات) المصارف بالاحتفاظ بنسبة احتياطي نقدي قانوني يتم احتسابها كآلاتي:-

1. بسط النسبة ويتكون من الأرصدة النقدية لدى بنك السودان.
 2. مقام النسبة ويتكون من جملة الودائع - عدا ودائع الاستثمار وما في حكمها.
- ظل تعريف النسبة على هذا النحو حتى عام 1996م، ومنذ عام 1997م أصبح للاحتياطي النقدي نسبتان إحداهما للعملة المحلية والأخرى للعملة الأجنبية، وأجاز بنك السودان للمصارف الاحتفاظ بالنسبة بالعملة الأجنبية أو ما يعادلها بالعملة المحلية خلال الفترة (1980-2015م)، وبعد ذلك أصبح لزاماً على المصارف الاحتفاظ باحتياطي نقدي بالعملة المحلية وآخر بالعملة الأجنبية. وخلال الأعوام 1996م-1998م كانت النسبة تحسب على الرصيد بنهاية الشهر كما يعكسه بيان الأصول والخصوم في نهاية الشهر، ولكن ابتداءً من العام 1998م أصبحت النسبة تحسب من رصيد المتوسط المتحرك (Moving Average) كما يعكسه تقرير الموقف الأسبوعي للتمويل والودائع.

6. نسبة السيولة الداخلية¹:

ابتداءً من العام 1994م ألزم بنك السودان المصارف بالاحتفاظ بنسبة 10% من إجمالي ودائعها الجارية والادخارية في شكل نقدية بخزنها لمقابلة سحبها عملائها اليومية. وفي عامي 1998م و1999م أضيفت نسبة 10% من رصيد مستندات المقاصة و50% من رصيد الشيكات المصرفية الصادرة لمقام النسبة، ومنذ عام 2000م أصبحت هذه النسبة كمؤشر، وعدل المقام ليصبح جملة الودائع، وترك للمصارف حرية تقدير السيولة الداخلية في الحدود المعنية، وفي العام 2001م قرر بنك السودان تقييد تلك الحرية بفرض النسبة على المصارف التي تقبل في إدارة سيولتها.

7. هوامش أرباح المربحات ونسب المشاركات والمضاربات²:

تتمثل الأدوات البديلة لسعر الفائدة في النظام المصرفي الإسلام في هوامش المربحات، ونسب المشاركات والمضاربات، وعلاوة الإدارة في عمليات المشاركة، كلها يستخدمها بنك السودان كأدوات للتحكم في حجم التمويل بحيث يرفع الحدود الدنيا والقصى لهوامش الأرباح

¹ بنك السودان، منشورات السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان، لسنة 1994م.

² بنك السودان، التقارير السنوية، للسياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 1994م.

ويخصص علاوة الإدارة في عمليات المشاركة التي يديرها العملاء إذا أراد تحجيم التمويل والعكس إذا أراد التوسع في التمويل¹.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد هامش أرباح المربحات للبنوك تتم من قبل بنك السودان بعد أن كانت تحدد بواسطة البنوك وفقاً لقوى السوق وبدون تدخل من بنك السودان، وبموجب منشور السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان للعام 94/1995 الصادر في 29 يونيو 1994، فقد تم إلزام البنوك بتطبيق هامش أرباح المربحات علي التمويل المصرفي في حدود 30% للقطاع الزراعي، 30% للصادر، 36% للقطاعات ذات الأولوية الأخرى بما فيها القطاع الصناعي، 15% لصغار المنتجين والأسر المنتجة، 25% للمهنيين والحرفيين، 25% للقطاع التعاوني للأغراض الإنتاجية و 36% للأغراض غير الإنتاجية، وذلك بهدف ضبط الطلب علي التمويل المصرفي. وقد تم تعديل هامش الأرباح علي التمويل الصناعي إلى 30% اعتباراً من يوليو، والجدول التالي يوضح هامش ارباح المربحات الفعلية خلال الفترة 1994-2015م.

جدول رقم (3/2/3): هامش أرباح المربحات خلال الفترة 1994-2015م:

هامش ارباح المربحات	العام
30.8%	1994
32.23%	1995
33.19%	1996
45%	1998
45%	1999
27%	2000
22%	2001
14%	2002
16%	2003
17.1%	2004
11.2%	2005
11%	2006
11.8%	2007
11.9%	2008
11.6%	2009
9.7%	2010
9.9%	2011
11.3%	2012
12.0%	2013
16.7%	2014

¹. د. صابر محمد الحسن، ورقة عمل تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، صندوق النقد العربي ابوظبي، 2004م، ص 15

2015	12.4%
------	-------

المصدر: تقارير بنك السودان في الفترة 1994-2011م.

يوضح الجدول رقم (3/2/3) أن الهوامش لسنة 1995م أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 116% في المتوسط لعام 1994 وحوالي 69% في المتوسط لعام 1995. عليه يصبح الفرق بين هوامش الأرباح الاسمية والتضخم حوالي 86% و 39% لعامي 1994 و 1995 علي التوالي مما يدل علي أن البنوك ظلت تسجل خسائر مستمرة من جراء منح التمويل للعملاء وذلك بفعل تآكل أموالها من جراء التضخم في حين يجني عملاء البنوك المنافع من الحصول علي تمويل بتكلفة أقل بكثير جداً من معدلات التضخم السائدة، وقد استخدم بنك السودان هذه الأداة للتأثير علي الطلب علي التمويل المصرفي وبالتالي الحد من تنامي الطلب المحلي الكلي. وقد بلغت هوامش الأرباح الاسمية (الفعلية) حوالي 33%، 45%، 45%، 27%، 22%، 14%، 16%، 16.3%، 11.2%، 11.2%، 10.4%، و 11.4% مقارنة بهوامش الأرباح المستهدفة من بنك السودان كحد أدنى والتي قُدرت بحوالي 25%، 36%، 30%، 20%، 18%، 12%، 12%، 12%، 10%، 10%، و 10% أيضاً للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 و 2007 علي التوالي. وبالنظر للهوامش الاسمية والمستهدفة للفترة 1996-1997، يلاحظ أنها أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 130% في المتوسط و 47% في المتوسط خلال عامي 1996 و 1997 وبالذات في عام 1996 حيث أن البنوك قد خسرت من جراء التمويل الذي منحته للقطاع الخاص حيث بلغ الفرق بين الهوامش الاسمية للبنوك ومعدلات التضخم حوالي 97% - و 2% في المتوسط لعامي 1996 و 1997م، ولكن منذ عام 1998م انخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة حيث بلغ الفرق بين هوامش الأرباح الاسمية للبنوك والتضخم حوالي 28%، 13%، 14%، 9%، 8%، 8.6%، 2.7%، 2.7%، 3.2% و 3.3% في المتوسط للأعوام 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 و 2007م علي التوالي، حيث أصبحت البنوك تحقق أرباحاً عالية علي حساب العملاء مما قد يكون له الأثر السالب في زيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم الإنتاج وأخيراً زيادة المستوى العام للأسعار.

ورغم النجاح المحدود لهذه الأداة في الحد من النمو غير المفيد للتمويل المصرفي، ومنذ بداية عام 1998م ونظراً للانخفاض الكبير في معدلات التضخم، فقد تم تخفيض الهوامش المستهدفة والمحددة من قبل بنك السودان من 30% في عام 1998 إلى 20% في عام 1999 ومن ثم إلى 18% في عام 2000 وإلى 12% في عامي 2001 و 2002م و 10% لعامي 2003 و 2004م كحد أدنى مع التركيز على الرقابة غير المباشرة من بنك السودان لعدم تجاوز البنوك

لهذه الهوامش بنسب كبيرة قد تؤدي لزيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم تؤدي لعدم تشجيع الإنتاج. كما أنه قد تم تخفيض هذه الهوامش كإجراء لخفض تكلفة التمويل المصرفي بغرض زيادة الطلب عليه ودعم سياسات العرض التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 2000-2008م، حيث تم تحديد هوامش أرباح المربحات بنسبة (9% كمؤشر) في العام، وترك لكل من صرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الاداء خلال العام 2009م، تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي لهوامش المربحات بين 9.7%- 11.6% لكل المصارف، بينما تراوح متوسط نسب المشاركات بين 28.3%- 39.4%، وتم تحديد هوامش أرباح المربحات بنسبة 9% (كمؤشر) في العام باستثناء عمليات المراجعة في التمويل الأصغر، وترك لكل مصرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الادارة خلال العام 2010م، تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي للهوامش الفعلية للمربحات بالمصارف بنسبة 9.7%، بينما تراوح متوسط نسب المشاركات الفعلية نسبة 33.7% خلال العام 2010م، اما في النظام التقليدي تمت تحديد تكلفة التمويل (سعر الفائدة) بنسبة (9% كمؤشر) في العام للعملة المحلية والاجنبية تم تحديد نسب ارباح المربحات لعام 2011 بنسبة 12% في العام، تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي للهوامش الفعلية للمربحات بالمصارف بنسبة 9.9% وهي أقل من المؤشر أعلاه وقد ساهم ذلك في خفض تكلفة التمويل بالتالي خفض تكلفة السلع المقدمة للجمهور، بينما بلغ متوسط نسب المشاركات الفعلية للعملاء 30.8% مما أسهم في زيادة حجم الموارد المصرفية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتم ترك تحديدها للبنوك التجارية، ويلاحظ أن هوامش ارباح المربحات خلال الفترة 2012-2014م متزايدة بشكل كبير حتي وصلت نسبتها إلى 16.7% في عام 2014م، وذلك بسبب زيادة حجم التمويل الممنوح، إلا انها انخفضت في عام 2015م إلى 12.4%، وبلغ المتوسط الترجيحي لهوامش أرباح المربحات 17.7%، تراوحت هوامش أرباح المربحات بين (6%) لبنك المزارع التجاري، و(36%) لبنك الزراعي.

* الآليات غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة):

بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية التي لجأ إليها بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة فقد ظلت الآليات غير المباشرة والتي تتميز بالمرونة والتي يمكن توظيفها بشكل مستمر لإدارة السيولة اسبوعياً أو شهرياً مشكلة حقيقية تواجه بنك السودان وبعد بحث إستمر حوالى عام ونصف وبجهود مشترك بين بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي تم ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة، وقد سمي الحيل الأول من الشهادات

شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) وتمثل هذه الشهادات في اساسها نوعاً من التوريد لأصول بنك السودان ووزارة المالية. واعتبر هذا التطور نقله نوعية في إدارة السياسات النقدية في السودان بحيث توفرت لبنك السودان آليات غير مباشرة.¹

1/ شهادات مشاركة حكومة السودان:²

تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1999 م كأداة مالية إسلامية مناسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، دون اللجوء إلي الاستدانة من بنك السودان، حيث تؤهل حاملها إلي مشاركة الحكومة لحصص في مجموعة من الشركات والمؤسسات العامة ذات العائد المادي الجيد وتشبه هذه الآلية لحد بعيد عمليات السوق المفتوحة أو ما يُعرف بسندات الخزنة Treasury Bills المطبقة في النظام الربوي، إلا أنها تتميز عنها في أن سندات الخزنة ملكية لدين بفائدة فهي ربا، في حين أن ملكية هذه الشهادات تمثل حصة في أصول حقيقية وأن أرباحها تمثل أرباحاً حقيقية.

كما أن ملكية هذه الشهادات لا تختلف في شيء عن ملكية أي مساهم في الشركات والمؤسسات موضوع المشاركة ويأتي العائد من مصدرين هما الأرباح التشغيلية للمؤسسات المكونة للصندوق والأرباح الرأسمالية. جدير بالذكر أن شركة السودان للخدمات المالية التابعة لبنك السودان تقوم بتسويق هذه الشهادات إنابة عن الحكومة نظير عمولة محددة من المبيعات. وتهدف هذه الشهادات لتحقيق الآتي:

1. تجميع المدخرات القومية واستثمارها لتحقيق المصلحة الوطنية.

2. تطوير أسواق المال المحلية.

3. مساعدة البنك المركزي في إدارة السيولة.

4. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وتتلخص آلية عمل هذه الشهادات في طرحها للشراء من قبل الجمهور في حالة استهداف سحب جزء من السيولة وشرائها مرة أخرى من الجمهور في حالة استهداف ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد، وقد صدرت الشهادات في بادئ الأمر علي فترات استحقاق متفاوتة تتراوح بين عام، تسعة أشهر، ستة أشهر وثلاثة أشهر وبفئات متفاوتة تتراوح بين ألف جنيه، 2 ألف جنيه و5 ألف جنيه، وبذلك يتمكن صغار وكبار المستثمرين من الاستثمار فيها حسب مقدراتهم المالية والأجل الذي يرغبون فيه، ونتيجة للضغوط التي ظلت تشكلها عمليات تصفية

1. عبد المنعم القوسي. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م، ص 38.

2. بدر الدين حسين جبر الله، عبدالرحمن محمد عبدالرحمن، إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1960-2008 م، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان، العدد الخامس والخمسون، مارس 2010 م، ص 91.

تلك الشهادات ذات الآجال اقل من العام علي أداء الموازنة العامة، أبتت وزارة المالية فقط علي الشهادات التي يحين أجل استحقاقها سنوياً.

ويتم تحديد القيمة الاسمية للشهادات وفقاً للمعادلة التالية:

$$M = N/C$$

حيث أن:

M: القيمة الاسمية للشهادة.

N : صافي حقوق الملكية المملوكة للحكومة في المؤسسات المختارة لأغراض إصدار شهادات شهامة.

C: عدد الشهادات المصدرة.

هذا وقد قامت شركة السودان للخدمات المالية بطرح أول إصدار لشهادات شهامة في 5/8/1999م. والجدول التالي يوضح تطور حجم الشهادات المصدرة خلال الفترة 1999-2015م

الجدول رقم (4/2/3): تطور حجم الشهادات المصدرة (بواسطة شركة السودان للخدمات المالية) خلال الفترة 1999-2015م:

(القيمة بملايين الجنيهات)

العام	عدد الشهادات المصدرة	متوسط العائد		القيمة الاسمية
		النسبة	القيمة	
1999	2,945	33.4%	4.9	14.7
2000	15,353	30.3%	23.3	76.8
2001	87,583	30.1%	131.8	437.9
2002	128,804	30.2%	194.5	644.0
2003	163,049	23.0%	187.5	815.2
2004	2,579,830	24.6%	317.3	1,289.9
2005	2,690,009	21.1%	283.8	1,345.0
2006	7,288,217	15.9%	579.4	3,644.1
2007	8,446,000	16.8%	726.3	4,323.1
2008	1102300	15.8%	870.8	5511.3
2009	1486268	16%	743213	743213
2010	18904.639	14.5%	9542.3	9542.3
2011	22279.5	15.7%	1687.4	11139.7

2012	25972.7	12986.0	1846.3	18.4%	16.6%
2013	28262.676	14131.3	1105.4	18.5%	8.5%
2014	31645804	157730	16.3	17.8%	11.6%
2015	36892037	184460	16.9	10.0%	16.6%

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية.

يتضح من الجدول رقم (4/2/3) أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة المصدرة قد ارتفعت بنسبة %421 في عام 2000 وبنسبة %470 في عام 2001 وبنسبة %47 في عام 2002، وبنسبة %26.6 في عام 2003 وبنسبة %58.2 في عام 2004م، أما خلال عام 2005م فقد ارتفعت فقط بنسبة %4.3، بينما ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2006م بما نسبته حوالي %171 ثم بحوالي %19 خلال عام 2007م وبحوالي %30 خلال عام 2008م وهذا الارتفاع المتواصل في القيمة الاسمية لشهادات شهامة المصدرة يدل على أن هذه الأداة قد ساهمت في جذب جزء مقدر من موارد القطاع الخاص والبنوك والشركات العامة والخاصة مما أهلها للمساهمة بنسبة مقدر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة¹.

وبالنظر لذات الجدول يلاحظ أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة قد ارتفعت من حوالي 15 مليون جنيه إلى حوالي 77 مليون جنيه بنهاية عام 2000م، وبنهاية عام 2001م بلغت حوالي 438 مليون جنيه ثم ارتفعت إلى حوالي 640 مليون جنيه خلال عام 2002م ومن ثم إلى حوالي 815 مليون جنيه عام 2003، واستمرت القيمة الاسمية في الارتفاع بوتيرة أعلى خلال الفترة 2004م - 2007م إذ ارتفعت من 1.3 مليار جنيه في عامي 2004 و2000م إلى 3.6 مليار جنيه بنهاية عام 2006م ثم الي 4.3 مليار جنيه بنهاية عام 2007م، وحوالي 5.5 مليار جنيه بنهاية عام 2008م، مما يدل على أن شهادات شهامة قد استخدمت بالفعل كمصدر إيرادي وليس كآلية ضمن الآليات الأخرى لتمويل عجز الموازنة العامة حيث فاقت المبالغ المتحصلة من بيع شهادات شهامة مبالغ العجز الكلي للموازنة للأعوام 2001م، 2002م، 2000م، 2004م، 2006م و2007م، حيث بلغ حجم عجز الموازنة 250 مليون جنيه، 456 مليون جنيه، 326 مليون جنيه، 799 مليون جنيه، 3178 مليون جنيه و2509 مليون جنيه خلال نفس الفترة علي التوالي، ومع ذلك ظلت شهادات الحكومة تحقق زيادة سنوية في القيمة الاسمية للشهادات وعدد الشهادات المصدر، حيث حققت معدل زيادة في متوسط العائد لعام 2009م بنسبة %16، وفي القيمة الاسمية بنسبة %34.9، وظلت في زيادة مستمرة حتي عام 2013م.

¹. بدر الدين حسين جبرالله، مرجع سبق ذكره، ص 92.

ونلاحظ أيضاً ارتفاع عدد شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) المبيعة من 31,645,804 شهادة بقيمة 15,773.0 مليون جنيه بنهاية عام 2014 إلى 36,892,037 شهادة بقيمة 18,446.0 مليون جنيه بنهاية عام 2015 م بمعدل 16.6%، ويتضح من الجدول رقم (4/2/3) أن المصارف حازت على النصيب الأكبر من شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بنسبة 49.8%، تليها الشركات والصناديق بنسبة 29.5%، والجمهور بنسبة 10.7%، كما يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة بنك السودان المركزي من 17.8% في عام 2014 إلى 10.0% في عام 2015م، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة كل من المصارف والشركات والصناديق عام 2015م.

2/شهادات مشاركة البنك المركزي:

تعتبر شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) أداة مالية قائمة علي أسس شرعية تمكن مشتريها من مشاركة بنك السودان في أرباح الشركة المصدرة لهذه الشهادات. كما تمكنه من الاستفادة من فارق السعر في حالة بيعه الشهادات بأعلى من قيمة شرائها. تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1998م بغرض مساعدة بنك السودان في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية بما يخدم أهداف السياسة النقدية وبالتالي السياسة الاقتصادية الكلية. وتخصص هذه الشهادات في الوقت الحالي للبنوك فقط، إلا أن الهدف هو أن يتم تداول هذه الشهادات بالكامل في القطاع غير الحكومي (المصرفي وغير المصرفي) وتأتي أهمية هذه الشهادات في كونها تعكس تحولاً كبيراً في سياسات بنك السودان من الاعتماد علي الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية. وبالفعل قد ساهمت هذه الأداة في جذب جزء مقدر من السيولة الفائضة بالبنوك. كما أن هذه الشهادات يمكن تسيلها من قبل البنوك في أي وقت تشاء، وتمتاز بمرونة عالية إلا أنها ذات عائد ضعيف وبتطوير الفكرة وتفعيلها يمكن أن تكون هنالك أدوات هامة وفاعلة لإدارة وتنظيم السيولة المصرفية مستقبلاً. والجدول التالي يوضح تطور رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2003م.¹

الجدول رقم (5/2/3) تطور رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2003م:

(القيمة بمليون جنيه)

العام	الرصيد	الزيادة %
1998	48.51	-
1999	42.02	13.4
2000	57.91	37.8

¹. بدر الدين حسين جبر الله، المرجع السابق، ص90.

7.8	53.41	2001
5.5	56.38	2002
64.3	20.12	2003

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (5/2/3) أن رصيد شهادات شمم في عام 1999 م قد انخفض عما كان عليه في عام 1998م مما يعني أن بنك السودان قد قام بضخ سيولة إضافية في عام 1999. أما في عام 2000 م فقد ارتفع رصيد شهادات شمم بحوزة بنك السودان مما يعني أن بنك السودان قد سحب جزءاً من السيولة المصرفية. وفي عام 2001 انخفض الرصيد في حين ارتفع في عام 2002م، وفي عام 2003 تم إرجاع جزء كبير من تلك السيولة للمصارف إن ارتفاع الرصيد يعني سحب السيولة المصرفية ويعنى كذلك فاعلية استخدام هذه الأداة خلال تلك الفترة وفقاً لمتطلبات وأهداف السياسة النقدية والتمويلية خلال العام المعنى، الجدير بالذكر أن هذه الشهادات قد تم سحبها من التداول بنهاية عام 2004م تمهيداً لخصخصة مساهمة بنك السودان في البنوك المكونة للقيمة الاسمية لتلك الشهادات، واستعاض البنك المركزي بشهادات أخرى قائمة على صيغة الإيجارة شهاب بعائد شهري 1% وكذلك هي محصورة التداول.

3/ شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب):¹

معلوم أن صكوك شمم تستند علي حصص الدولة في المؤسسات المالية والمصرفية، مع تساؤل هذه الحصص في ظل برنامج الخصخصة الذي إنتظم في مؤسسات الدولة تم إيقاف شمم وتصفيته في نوفمبر 2004م، وقام بنك السودان المركزي باستحداث شهادات إجارة البنك المركزي لتكون أداة شرعية لإدارة السيولة، ويمكن توضيح موقف شهادات إجارة البنك وتأثيرها في عرض النقود من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(6/2/3) شهادات إجارة البنك المركزي شهاب خلال الفترة من 2005-2015م

(القيمة بالالف الجنيهات)

العام	عرض النقود	قيمة الشهادات		نسبة عرض النقود		الفرق	نسبة الفرق / عرض النقود
		المباعة	المشترية	المباعة	المشترية		
2005	1403	17.7	4.3	1.3	3	13.4	1
2006	1787	33.7	33.3	1.9	1.9	0.4	0.02
2007	1971	867	682.6	14	34.6	184.4	9.3
2008	2293	521.4	314.7	22.7	13.7	206.7	9

¹. د. صابر محمد الحسن، ورقة عمل تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، صندوق النقد العربي ابوظبي، 2004م ص45.

0.71	20.1	0.18	0.88	5	25.1	2831	2009
1.2	44.5	4.8	3.6	172.3	127.8	3549	2010
0.1	5	0.5	0.6	20	25	4185	2011
0.1	9	0.1	0.2	6	15	5866	2012
0.19	125.2	0.19	-	125.2	-	66445	2013
-	-	-	-	58	-	77783	2014
00	00	00	00	00	00	93642	2015

المصدر: تقارير بنك السودان من 2005-2013م.

يتضح من الجدول رقم(6/2/3) أن قيمة الشهادات المباعة قد ارتفع إلى 867 الف جنية ثم إنخفض بعد ذلك إلى أن وصل 15 الف جنية في العام 2012م، ولم يتم بيع أي شهادات إضافية إلى تفعيل هذه الشهادات في عمليات السوق المفتوح لم يكن بالقدر المطلوب بسبب تضامن إصدارات وزارة المالية للشهادات الحكومية¹، أما موقف الشهادات المشتراة فقد سجل إنخفاضاً نسبة لإرتفاع معدلات التضخم، ولكنه ارتفع في العام 2013م إلى 125.2 الف جنية والجدير بالذكر أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي شهاب لدى المصارف بنهاية عام 2014م وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي.

* الإقناع الأدبي²:

يعتمد بنك السودان في عملية الرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية اعتماداً كبيراً على الإقناع الأدبي ويسعى إلى إيجاد علاقة بينه وبين المصارف والمؤسسات المالية مبنية على التعاون وتبادل الآراء والاستشارة وذلك وفق الآتي:-

1-الاجتماع الدوري مع إدارات المصارف واتحاد المصارف السوداني للتفاكر حول المشاكل والصعوبات التي تواجه أداء المصارف بغية تذليلها.

2-إشراك المصارف في اللجان التي تضع التصور الفني للسياسة المصرفية الشاملة والسياسة النقدية والتمويلية المراد إعلانها في مراحلها الأولى وفي مرحلة المناقشة.

6.2.3 تقييم أداء السياسة النقدية 1980-1989م:

أن فعالية السياسة النقدية يتم قياسها بمدى تمكن السلطات النقدية من تحكمها في عرض لنقود، الذي يستخدم كهدف وسيط للتأثير على المؤشرات الإقتصادية الكلية الأخرى مثل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر صرف العملة المحلية، والقول بأن

¹. بدر الدين قرشي مصطفى، مرجع سبق ذكره ص 5.

². توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سبق ذكره،

التغيير في عرض النقود قد أحدث أثراً في الاقتصاد يحتاج إلي إيدليل، والدليل الذي سوف نستدعليه في تقييمنا لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (1980م -2015م) سوف يعتمد علي فحص السجل التاريخي، وتحليل التغييرات التي حدثت، وسوف تكون البداية بفحص السجل التاريخي (Trend) للتطورات التي حدثت في كل من، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود التضخم، سعر صرف العملة المحلية حتي عام 2015م¹، والجدول التالي يوضح أداء بعض مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 1980-1989م.

جدول رقم (7/2/3) أداء السياسة النقدية 1980-1989م:

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	عرض النقود M2 الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الصرف (جنية/ دولار)
1980	3972	22.5 6	31	0.0050
1981	4950.7	27. 69	32	0.0050
1982	7040.1	31.13	31	0.0130
1983	9591.9	32.45	29	0.0130
1984	11806.8	46.33	28	0.0250
1985	15357. 8	29.04	39	0.0250
1986	20218	24.98	38	0.0250
1987	36479.3	49.14	29	0.0450
1988	46791.1	74.08	30	0.0450
1989	82562	67.3 8	28	0.0450

المصدر: بنك السودان المركزي، تقارير مختلفة.

الجدول رقم (7/2/3) يوضح زيادة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 3254 مليون دينار عام 1979 م إلى 82562 مليون دينار عام 1989م أي بنسبة نمو كلية تبلغ % 2407، ونلاحظ استئثار كل من الزراعة والتجارة بالنصيب الأكبر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي % 32 و % 20 على التوالي خلال الفترة 1980-1989م. وقد شهدت فترة الثمانينات استقراراً نسبياً في العوامل المؤثرة على عرض النقود المتمثلة في عدم انفلات التمويل العجزي من بنك السودان للموازنة العامة، ووجود فائض في ميزان المدفوعات لبعض السنوات (10مليون دينار عام 89م)، وبالتالي ساعدت تلك العوامل على تحقيق استقرار

¹. عبدالله الحسن محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

نسبي في معدلات التضخم، وبالتالي استقر متوسط معدل التوسع النقدي في حدود % 36 في العام خلال فترة الثمانينات¹.

يعكس الجدول أيضاً مساهمة الجهاز المصرفي في زيادة الوعي المصرفي والإدخاري عن طريق جذب الودائع، ويلاحظ أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (التعمق المالي) قد قفزت من % 17 عام 79 م إلى % 25 عام 1986 م، كما يعكس الجدول أن التعمق النقدي (عرض النقود/الناتج المحلي الإجمالي) حوالي % 30 في المتوسط أيضاً. أما سعر الصرف فقد شهد تأرجحاً واضحاً في هذه الفترة، بالرغم من قيام السوق الموازي في عام 1981 م واصبح سوق معترف به يتم فيه تحديد سعر الصرف لقوي العرض والطلب واغلق في 1985 م، وفي هذه الفترة تم تحديد سعرين لسعر الصرف رسمي وقد ظل ثابت، وحر يتحدد بلجنة مكونة من سبعة بنوك، إلا أن هذه التغييرات لم تؤدي إلى تغييرات في سياسات سعر الصرف لنتائج إيجابية في تحسين موقف الميزان التجاري.

* تقييم أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2015 م:

حددت السياسة التمويلية لبنك السودان خلال الفترة 97 / 90 سقف تمويل إلزامية للقطاعات ذات الأولوية القصوى في إطار برامج الإنقاذ الإقتصادي الثلاثية مثل قطاع الزراعة والصناعة والتعدين والصادر، والزمتمصارف التجارية بتوجيه 95% من محافظ تمويلها إلى تلك القطاعات بحسب النسب التي حددتها السياسة التمويلية لكل قطاع، وهذا يعني أن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي التي تم استقطابها بواسطة المصارف التجارية قد تم توظيفها في مشروعات إنتاجية زادت من المعروض من السلع والخدمات، وانعكس ايجاباً في تغيير معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي بحيث تغير معدل النمو من سالب (0.2%) عام 1989 م إلى 6.9% عام 2002 م، والي متوسط معدل نمو 7% خلال الفترة 1990-2004 م. والجدول التالي يوضح مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000 م.

جدول رقم (8/2/3) أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000 م:

السنة	نمو الناتج المحلي الحقيقي	متوسط التضخم	معدل نمو عرض النقود M2	سعر الصرف (جنية / دولار)
1990	% 2.1	% 65	%39.4	0.0450
1991	% 3	% 123	%66.5	0.0450
1992	% 3	% 117	%168.7	0.1000
1993	% 3.8	% 101	%89.7	0.1328
1994	% 1.8	% 115	%50.9	0.2160
1995	% 8.9	% 68.4	%74.1	0.4000
1996	% 4	% 132.8	%65	1.2464

¹. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

1.5765	%37	% 46.7	% 6.7	1997
1.9945	%29	% 17. 1	% 5	1998
2.5150	%25	% 16	% 6	1999
2.5714	%32.9	% 9.8	% 7. 9	2000

المصدر : بنك السودان المركزي تقارير مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (8/2/3) انعكاس معدلات التمويل المصرفي العالية - التي أشرنا إليها آنفاً - في إطار السياسات النقدية والتمويلية الإسلامية التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة إيجاباً على معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي خلال الفترة قيد التحليل، بحيث تغير معدل النمو من سالب (-0.2) عام 1989م إلى حوالي 7.9% عام 2000م. وقد تم ذلك بفضل السياسات النقدية والتمويلية التي انتهجها بنك السودان، حيث لزم المصارف التجارية بتوظيف 95% من سقفها التمويلية في قطاعات الإنتاج ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والصادر، ثم توالى معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي بفضل استمرار السياسات الإصلاحية، إلا أن سعر الصرف في هذه الفترة شهد تذبذباً كبيراً بالرغم من من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة، وسياسات التحرير الاقتصادي، وتحديد سعر موحد، وبالرغم من ذلك ظل سعر صرف الجنيه السوداني يتدهور بمعدلات فاقت التوقعات ويسجل إنخفاضاً متواتراً حتي وصلت نسبة الإنخفاض إلى 87% عن السعر الموحد. والجدول التالي يوضح مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000م.

جدول رقم (9/2/3) أداء السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2015م:

السنة	معدل التضخم %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو عرض النقود %	سعر الصرف
2000	8.0	8.3	33	2.57
2001	4.9	6.1	26	1.58
2002	8.3	6.5	30	2.63
2003	7.7	6.0	30	2.6
2004	8.5	9.1	31	2.57
2005	8.5	8.3	43	2.43
2006	7.2	10.0	30	2.17
2007	8.1	10.5	10	2.1
2008	3.14	6	16.3	2.09
2009	11.2	23.5	6.1	2.30
2010	13.0	25.4	5.2	2.30
2011	12	4.9	17	2.66
2012	17	2	15	2.57
2013	20	3.6	13.3	4.7
2014	25.7	2.7	17.0	5.7
2015	16.9	4.9	20.5	6.6

المصدر: الأحصاءات النقدية الدولية، وصندوق النقد الدولي، التقارير السنوية لبنك السودان.

من خلال الجدول رقم (9/2/3): نظراً للعلاقة الطردية بين عرض النقود والتضخم فقد كان معدل عرض النقود متذبذباً خلال الفترة 2000-2007م، علي عكس معدل التضخم الذي حقق المستويات المقبولة خلال الفترة 2000-2007م (خانة عشرية واحدة) ويرجع ذلك الي الزيادة في صافي الأصول المحلية أو الزيادة أو الإنخفاض في صافي الأصول الأجنبية أو إعادة تقييم (الأرصدة الخارجية)، نلاحظ أن هنالك تحسن واضح في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2007م)، ويرجع ذلك الي الفائض أو العجز في صافي المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة، أو التحسن في متوسط سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي، وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

وقد نتج عن هذه الأهداف ارتفاع متوسط معدل التضخم إلي نسبة % 14.3 للعام 2008 مقارنةً بالمعدل المستهدف البالغ 8%، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6% مقارنة بالمستهدف البالغ 8% أما معدل نمو عرض النقود فقد بلغ 16.3% مقارنة بالمعدل المستهدف والبالغ 21%، ويرجع ذلك الي انخفاض صافي الأصول الأجنبية، وذلك علي الرغم من الإجراءات التي إتخذها بنك السودان المركزي خلال عام 2008م بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في الإبقاء علي نسبة الإحتياطي النقدي القانوني 11%، وإيداع ودائع استثمارية طرف بعض المصارف بمبلغ 840 مليون جنيه.¹

نتيجة لتأثير العوامل الخارجية متمثلة في آثار الأزمة المالية العالمية ومقارنة بالأرقام المستهدفة فقد ارتفع متوسط معدل التضخم إلى 11.2% في العام 2009م، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.1%، وارتفع معدل نمو عرض النقود إلى 23.5%، ويرجع ذلك للإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي خلال عام 2009م بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص والمتمثلة في الضخ السيولي والإبقاء على نسبة الإحتياطي النقدي القانوني في حدود 8%²، نتيجة لتأثير العوامل والتطورات الإقتصادية الخارجية متمثلة في ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، والداخلية وعلي رأسها عدم اليقينية، وتوقعات المرحلة التي صاحبت عملية إستفتاء جنوب السودان والتوسع في حجم الكتلة النقدية، مما دفع بنك السودان المركزي الي إعادة النظر في سياسة الضخ السيولي وإلي تعديل نسب الإحتياطي النقدي القانوني في النصف الثاني من عام 2010م من 8% إلي 11%، وعلي الرغم من الاجراءات التي إتخذها بنك السودان المركزي كانت محصلة العام إرتفاع متوسط معدل التضخم إلى 13.0% في العام

1. بنك السودان المركزي، 2008م.

2. بنك السودان المركزي، 2009م.

2010م، وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2%، وارتفع معدل نمو عرض النقود الى 25.4% بنهاية العام¹.

وقد أدت هذه السياسة الي تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود 2.5% ومتوسط معدل تضخم في حدود 18.1%، ومعدل نمو عرض النقود بلغ 20.1%، ويعزى عدم تحقيق المعدلات المقررة في سياسات العام 2011م، لمؤشرات الإقتصاد الكلي لإنفصال جنوب السودان وما صاحبه من تداعيات سالبة علي الإقتصاد القومي، وكذلك خروج النفط من قائمة الصادرات السودانية وارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة لإرتفاع اسعارها عالمياً، بالإضافة الي إنخفاض اسعار العملة المحلية.²

إلا أن الأداء الفعلي لعام 2012م كان مخالفاً للتوقعات، مما اضطر بنك السودان المركزي إزاء العجز الكبير الذي حدث في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي إلى تنفيذ حزمة من الإجراءات، تمثلت في رفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوني من 13% إلى 15% في أبريل ثم إلى 18% في يوليو، وتم تنفيذ عدد من عمليات السوق المفتوحة، كما تم تنفيذ عدد من عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي، وذلك في ظل السياسة الترشيدية التي ينتهجها البنك المركزي بهدف جذب الموارد لداخل الجهاز المصرفي للحد من الضغوط التضخمية.

أ. بلغت الاستدانة المباشرة للحكومة من البنك المركزي 2000 مليون جنيه بنهاية عام 2012م مقابل 1,500 بنهاية عام 2011م، أي بنسبة زيادة بلغت 33% .

ب. بلغت مشتريات البنك المركزي من الأوراق المالية بنهاية عام 2012 مبلغ 1157.8 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 2,275 مليون جنيه بنهاية عام 2011 م.

ج. بلغ الأثر التوسعي لعمليات شراء وتخصيص عائدات ذهب التنقيب الأهلي بنهاية عام 2012م مبلغ 4280 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 651.8 مليون جنيه بنهاية عام 2011 م. وكان الأثر المباشر للإجراءات المذكورة أعلاه توسعياً، مما أدى إلى نمو كبير في عرض النقود بلغ 40.2 بنهاية عام 2012 مقارنة بمستهدف السياسة الذي كان 15%³، ورغم أن معدل التضخم حتى أغسطس من عام 2013 بلغ 22.9% إلا أن متوسط معدل التضخم بلغ 37.1% بنهاية عام 2013م، وتعزى الزيادة في متوسط معدل التضخم خلال عام 2013م عن المستهدف إلى الانعكاسات السالبة لتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها في سبتمبر من عام 2013 وأهمها تصحيح سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات.

¹. بنك السودان المركزي، 2010م.

². بنك السودان المركزي، 2011م.

³. بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثاني الخمسون للعام 2012م.

وإنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% في عام 2014م نسبة لإنخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 4.0% إلى سالب 4.1%، نتيجة لذلك إرتفع متوسط معدل التضخم الكلي إلى 36.9%، وارتفع إلى 4.9% في عام 2015م ويعزي ذلك لارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات، نتيجة لذلك إنخفض معدل التضخم إلى 16.9% في عام 2015م، مما أدى إلى إرتفاع معدل نمو عرض النقود بنهاية عام 2014م و2015م نتيجة لزيادة التمويل المقدم للقطاع الخاص والمصارف التجارية، إضافة إلى ارتفاع فروقات سعر دعم القمح.

لأن سعر الصرف في هذه الفترة لم يشهد إستقراراً واضحاً خاصة بعد عام 2006م حيث إنخفض سعر صرف الجنية السوداني إلى أدنى مستوي له منذ الإستقلال مما أدى إلي ظهور سعر صرف غير وأقعي ومتعدد وغير مستقر، حيث بلغ 6.6 بنهاية عام 2015م.

المبحث الثالث

السياسة المالية في السودان خلال الفترة 1980-2015م

1.3.3 مقدمة:

يتكون القطاع العام غير التجاري في السودان من الحكومة المركزية، حكومة الولايات وسلطات المحافظات، والمؤسسات العامة غير التجارية، ويساهم هذا القطاع بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي وتساهم ضمن النشاط الاقتصادي أيضاً المؤسسات العامة بما يقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتولي الحكومة المركزية وهي الأهم في هذا القطاع، وضع السياسة المالية العامة وتعمل علي تطبيقها من خلال الخطط والبرامج والميزانيات العامة.¹ ركزت السياسة المالية علي تحديد أهداف تحشد من أجلها كل أليات الدولة لتدعم تنفيذ الخطط والبرامج الرامية لما كانت إيرادات الدولة هي المفتاح في تمويل برامج مشروعات التنمية، فقد تم التأكيد علي زيادة نسبتها من الناتج القومي كهدف كمي، ومراعاة التوازن في تطبيق معايير العدالة بالتميز الإيجابي بين القطاعات الإنتاجية والمدن والأرياف، بالإضافة الي مراجعة التشريعات الضريبية وتفعيل المؤسسات الإيرادية، بما يمكن الدولة من حشد الموارد المالية اللازمة وتعبئتها لمقابلة الإنفاق الحكومي.

¹ قسوم خيرى بلال، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان حقائق الماضي ورؤي المستقبل، السودان، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الثانية 2013م ص133.

وتعتبر فترة الثمانينيات من الفترات المليئة بالتغيرات والتقلبات في السياسات، حيث واكبت تقريباً أربع حكومات وهي حكومة الرئيس جعفر نميري في أيامها الأخيرة ثم حكومة الانتقضة ثم حكومة الديمقراطية وبداية عهد الحكومة الحالية، فمثلاً تزامنت تقديرات 1984م/ 1985م، وتقديرات 1985م/1986م، مع تغيير السنة المالية من الأشهر الإفرنجية إلى الأشهر العربية بعد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية فأتبع التقويم الهجري. لذلك فإن السنوات 1984-1986م، للسنة المالية العربية التي تبدأ من يونيو/ ويوليو فقد تم الوصول إليه بجمع معلومات لثلاث فترات هي الفترة الانتقالية عن عام 1984م والسنة المالية 1984/1985م والتسع أشهر للسنة المالية لعام 1985/1986م. وهذه السنة المالية غطت الفترة من 1984م إلى 30 يونيو 1986م وهذا التغيير سبب إرباكاً محاسبياً لا يمكن الخروج منه بدون أن تحدث أضرار أو مفارقات محاسبية، لقد كانت الميزانية مصدراً رئيسياً للضغوط الناتجة عن تضخم الأسعار في الاقتصاد السوداني لسنوات عديدة فقد اتسمت الفترة من 1984م/1985م - 1988م/1989م بوضع مالي في غاية السوء بالنسبة للحكومة المركزية.¹

وفي العام 1989م/1990م أعلن عن برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسة المالية وتركز عمل الدولة في المجال الاقتصادي وشمل الآتي:

1. استعادة الأموال الضائعة والحقوق المنهوبة، والموارد المهذرة خلال السنوات السابقة.
2. إعادة إرساء العمل الاقتصادي علي قواعد أخلاقية.²
3. عقد مؤتمر الإنقاذ الاقتصادي، لإيجاد البدائل والمخرج علي أساس تفكير وطني مستقل، ومنظور أخلاقي نابع من عقيدة الأمة.³
4. ترشيد وتنظيم الموارد الشحيحة التي وجدتها حكومة ثورة الإنقاذ الوطني في إطار شعار الاعتماد علي الذات وذلك نتيجة لما واجهته الثورة من حصار اقتصادي من قبل المعارضين لتوجهاتها.
5. وتضمن البرنامج إطار للانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسعار وإرساء القواعد العامة لاقتصاد السوق، وتحرير الصادرات وتقديم الدعم اللازم لها، وإزالة كل العقبات التي تعيق نشاط المستثمرين، ورجال الأعمال والعاملين في المجال الاقتصادي، وتوفير الجو المناسب للعمل باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية والسياسات المالية التي تمثلت في الآتي:⁴
 - أ. التوسع في جباية الزكاة بتوفير الموارد البشرية والمعدات اللازمة.
 - ب. الالتزام والبدء في إزالة عجز الموازنة الجارية نهائياً خلال سنوات البرنامج.

¹ المرجع السابق، ص 127.

² الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، الطبعة الأولى، ص 17.

³ البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، للاعوام 1990-1993م، جمهورية السودان ص1.

⁴ المرجع السابق ص7.

ج. ترشيد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، من خلال تطبيق السعيرين لسلعتين السكر والنفط.¹

د. إدخال ضريبة واحدة علي الأقل لتمويل الحكم المحلي بهدف رفع الضغط علي الميزانية المركزية.

هـ. إزالة كل العقبات الإدارية والاقتصادية والقانونية أمام القطاع الخاص تحت ظل سياسات وإجراءات مثل، إلغاء احتكار الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي، ومجال الخدمات الاقتصادية، باستثناء مجال التنقيب وإنتاج البترول، وتحرير أسعار التصدير، وتحديد نظام واسع للتكافل الاجتماعي لتمكين محدودي الدخل داخل وخارج أجهزة الدولة، وإلغاء نظام السندات الحكومية، واعتماد صيغة القرض الحسن في حالة استنادة الحكومة من البنك المركزي.

وشمل إصلاح السياسة المالية مراجعة سياسات الإنفاق العام بزيادة نسبة من الناتج القومي الإجمالي، وبترتيب الأولويات (وفق التحديات الماثلة) حيث ظل لفترة طويلة التحدي الأمني ماثلاً ومؤثراً علي تخصيص الموارد المالية حماية لتأمين البلاد بزيادة الإنفاق علي ترقية الأجهزة الدفاعية والأمنية، كما أضيف له تحقيق الرضاء السياسي وتحقيق السلام واستدامة التعايش السلمي بالمجتمع السوداني.²

2.3.3 وشملت أهم السياسات المالية الآتي:

- تطبيق سياسات مالية بفعالية تأخذ في الإعتبار جانبي العرض والطلب الكليين وتتماشى مع السياسات الإقتصادية الأخرى.
- زيادة الإنتاج في كل القطاعات واعتبار القطاع الزراعي القطاع الرائد لتحقيق التنمية والرفاه.
- الإعتماد على الموارد الذاتية والعمل على تشجيع تدفق الموارد الأجنبية من الصادرات والعون الخارجي المتاح بشروط مقبولة والتعاون الثنائي.
- إزالة العجز الكلي للموازنة العامة وتحقيق فوائض سنوية وعدم تمويل الميزانية الجارية من النظام المصرفي إلا في الحدود التي يسمح بها قانون بنك السودان.
- تحقيق فوائض سنوية في الموازنة المالية الجارية وإزالة الدعم تدريجياً.
- تمويل موازنة مشروعات التنمية من حساب منفصل يفتح لهذا الغرض يسهم فيه القطاعان العام والخاص المحلي والإجنبي.

¹ الرشيد علي احمد سليمان صنفور، السياسة المالية في عهد الإنقاذ في ميزان الشرع والفكر الاقتصادي الإسلامي، السودان، الخرطوم شركة مطابع السودان، ط1، ص92.

² د. احمد مجذوب احمد علي، مرجع سبق ذكره، ص49.

- تقليص دور القطاع العام وإدارة جميع مؤسسات وشركات القطاع العام على أسس تجارية اقتصادية سليمة.
- تحرير الأسعار والإقتصاد القومي من القيود الرقابية.
- رفع متوسط نسبة الإيرادات الذاتية للحكومة الاتحادية إلى 52% من إجمالي الناتج القومي على ألا تتعدى نسبة مصروفات الحكومة الاتحادية الـ 20% من الناتج القومي الإجمالي.
- الإعتماد على الضرائب المباشرة لتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل نسبة الإعتماد على الضرائب الغير مباشرة.
- التوسع في مجالات الإيرادات الغير ضريبية واستنباط موارد جديدة للإيرادات وتطبيق سياستي المشاركة في التكلفة والتكافل الإجتماعي¹.
- التركيز على المصروفات الجارية المرتبطة بزيادة الإنتاج وزيادة الإيرادات الذاتية العامة.
- إنشاء جهاز موحد مقنن للمشتريات ليساعد في تقليل التكلفة.
- تسري النشاطات الإقتصادية والمالية والنقدية والإستثمارية التي تحددها الحكومة الاتحادية في الإقتصاد القومي.
- تعتمد الولايات على إيراداتها الذاتية وتطوير نسبتها لإجمالي الناتج القومي وتوجيه الدعم المالي الممنوح لبعض الولايات لأغراض توسيع القاعدة الإيرادية وزيادة الإنتاج ومشروعات التنمية.
- تقوم وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بخلق الوحدات الإقتصادية والمالية في الوزارات المركزية كما في الولايات ووحدات القطاع العام الأخرى للقيام بمتابعة الأداء الإقتصادي والمالي وكل الأعمال المتعلقة بالمالية العامة.
- ومن أهم أهداف سياسة التحرير الاقتصادي تقليص دور الدولة في النشاط الإنتاجي وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في قطاع الخدمات، حيث تم التأكيد على هذه السياسة بتأسيس اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام، كجهة متخصصة في الإشراف علي تنفيذ إستخصاص مؤسسات القطاع العام وأعطيت هذه اللجنة قدراً من الاستقلال والحقت بوزارة المالية والاقتصاد الوطني².

3.3.3 مؤشرات أداء السياسة المالية في السودان خلال الفترة 1980-2015م:

وفقاً للتطورات النظرية في علم الاقتصاد المالي فقد أصبحت الموازنات السنوية، فوق إنها تعبر عن إيرادات إنفاق الدولة، خلال عام مالي معين، أداة من أدوات تحقيق الأهداف

¹ . عمر فضل الله، إصلاح السياسات المالية والاقتصادية في السودان، (قدمت هذه الدراسة بين يدي مؤتمر الاستراتيجية القومية 1992-2002) <http://www.omarfadlalla.com/?p=14266>

² احمد مجنوب احمد علي، مرجع سابق، ص 50.

الاقتصادية، لهذا فقد درجت الجهات الاقتصادية المختصة علي تحديد أهداف اقتصادية موضوعية، تعمل الموازنات علي تحقيقها، مثل إعادة تخصيص الإيرادات بين مجالات الاستخدام المتنوعة وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتستخرج هذه الأهداف من الخطة الإستراتيجية الكلية المقررة من أجهزة الدولة، كما تعتمد تفصيلاً علي برنامج اقتصادي متوسط المدى وخطة سنوية محددة الأهداف، وتعتبر وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمسئولياتها عن السياسة المالية وبنك السودان المركزي بمسئولياته عن السياسة النقدية التمويلية، وهما الجهتان المعنيتان بمتابعة التنفيذ تحقيقاً لمقتضيات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية¹، وتشمل مؤشرات السياسة المالية خلال الفترة 1980-2015م الآتي:

1/ مؤشر الإيرادات العامة:

تعتبر فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابله إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام، فأعباء الدولة الحديثة تتطلب القيام بواجبات عديدة لتمتكن الدولة من أداء الواجبات التي تحفظ كيانها وتقوي موقفها وتوسع نشاطها في مجال الخدمات العامة التي تخرج خارج نطاق المسئوليات الخاصة للأفراد، وغني عن البيان إذن أن مقدرة الدولة في تقديم الخدمات العامة للأفراد رهين بحصولها علي إيرادات (موارد) بطريقة أو بأخرى.²

وتتكون الإيرادات العامة الذاتية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية وتشكل الإيرادات غير الضريبية المصدر الرئيس للإيرادات الذاتية في السودان. والإيرادات الضريبية في السودان تشمل (الضرائب المباشرة وغير المباشرة)، والضرائب المباشرة تتكون من ضرائب أرباح الأعمال والدخل الشخصي وضريبة الأرباح الرأسمالية ومساهمة المغتربين والدمغة والتنمية.³

والضرائب غير المباشرة تشمل الضريبة علي القيمة المضافة ورسوم الإنتاج وإيرادات الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية هي الجزء المكمل للإيرادات الذاتية، وتشمل الإيرادات غير الضريبية وهي إيرادات الرسوم المصلحية والإيرادات القومية.⁴

2/ السياسة الضريبية في السودان خلال الفترة 1980-2015م:

في عام 1980م تم إدخال ضريبة المغتربين ومرت بعدة تعديلات الي أن صدر بها قانون منفصل في عام 1986م تحت مسمى (قانون المساهمة الوطنية الإلزامية للسودانيين العاملين

1. احمد مجذوب احمد علي،، مرجع سبق ذكره ص65.

2. د. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص(71-72).

3. ديوان الضرائب الموسوعة الضريبية في قرن 1900-2000م الإدارة العام للبحوث والإحصاء والتشريع، ص1.

4. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، العرض الاقتصادي 2004م ص91.

بالخارج)، وتدفع الضريبة 10% من الدخل السنوي في حالة الأشخاص العاملين بالخارج غير المعارين من الدولة¹.

* ضريبة أرباح الأعمال:

بموجب قانون ضريبة الدخل لسنة (1986م)، يتم حسابها حسب الفئات والشرائح الواردة بالقانون بالتدرج التصاعدي بالشريحة علي الرغم من إخضاع كافة الدخل إلا أن هناك إعفاءات تتم بموجب المادة (17) الخاصة بضريبة الدخل لسنة 1986م التي يجوز لوزير المالية بتوصية من أمين ديوان الضرائب إعفاء أي مبلغ الي مدي معين يحدده في أمر يصدر كما يجوز للوزير أيضاً إلغاء ذلك الإعفاء، وإعفاء ضريبة أرباح الأعمال بموجب قانون الاستثمار لفترة تتراوح من (5-10) سنوات،² وأيضاً إعفاء بموجب إي قانون معتمد من السلطة التشريعية.

* الضريبة علي الدخل الشخصي:

بناءً علي توصيات لجان الإصلاح الضريبي لسنة 1983م فقد عل قانون ضريبة الدخل الشخصي لسنة 1986م بناءً علي التطبيق الواقعي وقد شملت هذه التعديلات تخفيض فئات حساب الضريبة لكل شريحة من الدخل.³

* ضريبة دخل إيجار العقارات:

في سنة 1986م تم ادخال ضريبة إيجار العقارات الذي تحصله الحكومة الاتحادية والمجالس المحلية والهيئات الحكومية من الضريبة.⁴

* ضريبة الدفاع: تم إلغاؤها في العام 1985م.

وفي الفترة من 1990-1999م شهدت السياسة الضريبية العديد من السياسات والإصلاحات ومن أهمها:

* عدم فرض الضرائب والرسوم علي المشروعات الاتحادية من قبل الولايات والمحليات خلال فترة الإعفاء من الضرائب.

* تعديل فئات الرسوم الجمركية، تعديل بعض الفئات في بعض الوحدات كإدارة الجوازات.⁵

* إعفاءات ضريبية في جانب الاستثمار حيث تمنح المشروعات الإستراتيجية عشرة سنوات وغير الإستراتيجية خمسة سنوات وتبدأ ببداية النشاط الإنتاجي.⁶

1 الموسوعة الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص79.

2 المرجع السابق، ص4-5.

3 المرجع السابق، ص12.

4 المرجع السابق، ص28.

5 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1996م، ص95.

6 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة 1999م، ص81.

وفي الفترة من 2000-2013م شهدت السياسات الضريبية حزمة من السياسات الكلية والقطاعية، يهدف زيادة معدلات نمو الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي بإدخال الإصلاحات الضريبية وتنفيذ سياسة رفع الدعم عن المحروقات تدريجياً.¹

* البدء بتطبيق دمغة الجريح ودمغة الطلاب، وتحصيل عائدات الخزينة العامة، وفرض ضريبة دفاع عام بفترة 5% من الواردات الخاضعة للرسوم وفترة 2% علي واردات الاستثمار وعدلت إلى 3% في عام 2003م الي أن تم إلغاؤها في يوليو 2003م.²

* إلغاء ضريبة التنمية علي المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م.

* تطوير آليات تحصيل الإيرادات خاصة القيمة المضافة علي المعاملات المحلية بإستخدام النظم الكترونية.

* إخضاع عدد من السلع الكمالية وشبة الكمالية لضريبة الرسم الإضافي.

* إخضاع سلع الصناعات التجميعية وبعض السلع الأخرى المنتجة محلياً لضريبة إنتاج 10%³. والجدول التالي يوضح الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبة المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 1980-1996م.

الجدول رقم (1/3/3): الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبة المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 1980-1996م (بملايين الجنيهات):

السنة المالية	الإيرادات العامة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الإيرادات الضريبية	نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات
1980	906.4	109.7	408.0	517.7	0.04%
1981	1081.16	134.9	528	662.9	0.06%
1982	1343.4	203.1	675	878.1	0.08%
1983	1407	227.5	677.9	905.4	0.08%
1984	2210	196	801.5	997.5	0.09%
1985	2735.1	317	985.5	1302.5	0.11%
1986	2492	467.4	1272.3	1739.7	0.15%
1987	3416.2	611.2	1801.3	2412.5	0.21%
1988	5498.2	962.8	3679.8	4642.6	0.40%
1989	7937.7	1686.2	5019.4	6705.6	0.58%
1990	16398.1	2220	7070	9290	0.80%
1991	30517	5480	21160	26640	2.31%
1992	83571	22260	39970	62230	5.38%

¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م، ص81.

² أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000-2005م وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2006م ص 51-54.

³ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م مرجع سابق ص81.

1993	131192	36670	58820	95490	8.26%
1994	219180	74960	118900	193860	16.77%
1995	173350	48090	94260	142350	12.32%
1996	697770	200150	404430	604580	52.31%

المصدر: العرض الاقتصادي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، إدارة الحسابات الختامية.

من الجدول رقم (1/3/3) يتضح أن إيرادات الحكومة المركزية قد زادت زيادة كبيرة ومنتالية منذ العام 1982/1981م حيث تخطت الإيرادات لأول مرة مبلغ المليار جنية في هذا العام، ثم تخطت بعد عامين الاثنان مليار في عام 1985م، وتخطت الثلاثة مليار في العام 1988م، والخمسة مليار في السنة التي تليها، والسبعة مليار في العام 1990م وبلغت الإيرادات أكثر من 16 مليار جنية في عام 1991م، ثم بدأت في الزيادة حتى وصلت إلى أكثر من 131 مليار جنية في 1994/1993م، ومبلغ 219 مليار جنية في عام 1994م، وفي عام 1996م بلغت 697 مليار جنية.

ويرجع ذلك إلى أن الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم السنوية خاصة خلال سنوات التسعينات لها إثر واضح من خلال الإيرادات السنوية، حيث أن معدلات التضخم السنوية خلال فترة التسعينات كان متوسطها أعلى من 100% ويتضح ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في الإيرادات العامة، نتيجة لرفع أسعار المنتجات البترولية وتعديل سعر الصرف لأغراض الرسوم الجمركية، مما أدى إلى انخفاض الكتلة النقدية بمعناها الواسع M2 من 89% عام 1994/1993م إلى 54% في عام 1995/1994م وعلية فقد انخفض معدل التضخم من 108% في ديسمبر 1994م إلى 57% في يونيو 1995م، نسبة للزيادة المضطردة في القطاع الزراعي، ولمزيد من الإصلاح الهيكلي اتخذت الدولة العديد من الخطوات لتحرير التجارة الخارجية، وفي مجال التسعير، نتيجة لهذه الإصلاحات ارتفعت موارد الصادر للقطاع الزراعي بحوالي 616 مليون دولار، إلا أنه لم تكتب الاستمرارية والتركيز لبرنامج الإصلاح الهيكلي وبداء بالتراجع في يوليو 1995م، مما أدى إلى تدهور الإيرادات في النصف الأول من عام 1996م لهذا لجأت الدولة للاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز المالي مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية بمعدل 74% وبمعدل 97% في عام 1996م.

ويعتبر الإيراد الضريبي العمود الفقري لإيرادات الحكومة المركزية في السودان وتوضح الأرقام في الجدول ومن خلال السنوات 1980-1996م أن متوسط مساهمة الإيراد الضريبي خلال هذه الفترة يفوق ضعف مساهمة الإيرادات غير الضريبية في هذه السنوات إذ بلغ 52.32% من جملة مساهمة الإيرادات، أي أن متوسط مساهمة الضرائب أكثر من 50%. والجدول التالي يوضح الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبية المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 1997-2015م.

الجدول رقم (2/3/3): الإيرادات العامة للحكومة المركزية والضريبية المباشرة وغير المباشرة
خلال الفترة 1997-2015م:

(بملايين الجنيهات)

السنة المالية	الإيرادات العامة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الإيرادات الضريبية	نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات
1997	10856	2168	6089	8257	76.06%
1998	1592	312	850	1162	72.99%
1999	2052	366	1176	1545	75.29%
2000	321.4	17.5	82.5	157.6	48.3%
2001	365.2	21.7	78.3	191.4	51.5%
2002	474.9	14.3	85.7	226.9	38.5%
2003	702.6	20.2	79.8	257.8	36.6%
2004	1022.9	18	82	420.3	41%
2005	1218.4	19	81	500.7	41.1%
2006	1507.5	16.2	83.8	588.1	39%
2007	17940	813	5432.4	6529.5	36.4%
2008	24780	849.3	6795.6	7680.3	31.1%
2009	20045.6	918.2	7513	8655.8	42.7%
2010	20737.8	1352.8	8641.2	9994	48.3%
2011	20766.8	1061.5	10075.8	11164	49.1%
2012	22168	1432.6	1434.8	15568	43%
2013	34312	256.8	8185.8	24134	55%
2014	51227.7	NA*	NA	35178.1	68.7%
2015	54499.7	NA	NA	41963.3	77%

المصدر: العرض الاقتصادي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني 1997-2013م.

NA: غير متوفرة.

من الجدول رقم (2/3/3) يتضح أن الأداء المالي للسياسة المالية كان جيداً خلال الفترة 97-2000م، إذ تم توحيد أسعار الصرف وتحقيق استقراره كما تم احتواء معدلات التضخم العالية وتخفيضه من 166% في اغسطس 1996م، إلى 8% في عام 2000م وقد تم تحقيق هذه الإنجازات عن طريق الإصلاح الضريبي، وتمويل الإنفاق العام من الإيرادات العامة الذاتية بنسبة 82%، 91.6%، 93%، 92%، 94%، للأعوام 96-2000م.

نجد أن الإيرادات العامة تزايدت من 331.4 مليار دينار في 2000م إلي 1507.5 مليار دينار في العام 2006م أي زادت بنسبة 459% خلال هذه الفترة، وزادت بمعدل سنوي 10% في العام 2001م، 30% في العام 2002م، وبنسبة 84% في العام 2003م و45.7% في عام 2004م وبنسبة 19% في العام 2005م وبنسبة 23.7% في عام 2006م وبمتوسط

زيادة للفترة بلغ 29.4%، وفي عام 2007م واصلت الإيرادات في الزيادة وحقت (17940) مليون جنية وزادت في عام 2008م إلى 24708 مليون جنية بنسبة زيادة قدرها 37.7%، ولكنها انخفضت في عام 2009م الي 202456 مليون جنية بنسبة انخفاض قدرها 19.1%، ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة النفط في الإيرادات الكلية، ولكن الإيرادات عاودت الإرتفاع مرة أخرى في عام 2010م عن عام 2009م لتبلغ 20,737.8 مليون جنية بنسبة زيادة قدرها 34%، بينما حدث تحسين طفيف في عام 2011م حيث زادت الإيرادات الي 20,766.8 مليون جنية بنسبة انخفاض قدرها 20%، وفي عام 2013م زادت الإيرادات العامة لتبلغ 34312 مليون جنية سوداني بنسبة أداء 126% مقارنة مع عام 2012م حيث بلغت نسبة الأداء 55%.

يلاحظ كذلك أن مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة ظلت مستقرة نسبياً مع اتجاه إلي الانخفاض، حيث بدأت ب 48.3% في عام 2000م ووصلت إلي 51.5% في عام 2001م، وتراوحت نسبة مساهمتها بين 38.5% من إجمالي الإيرادات في عام 2002م ونسبة 39% في عام 2006م، ثم شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2004-2005 حيث مثلت 41% و41.1% من الإيرادات العامة علي التوالي، ولكن من الملاحظ أن الضرائب المباشرة هي الغالبة فلم تقل عن 80% خلال الفترة، كما أن نسبتها الي الناتج القومي الإجمالي لم يتجاوز 5.2 في عام 2000م وبلغت أعلى نسبة في عام 2006م 8.5، ويلاحظ كذلك أن الإيرادات الضريبية نمت بنسبة كلية خلال هذه الفترة بلغت 373%.

ومن الملاحظ أن نسبة الضرائب غير المباشرة ظلت تمثل النسبة الأعلى في مكونات الإيرادات الضريبية فبلغت نسبتها 38.2% في العام 2007، وزادت إلي 88.4% في العام 2008م، ثم استقرت في نسبة 86.8% و 86.5% في عامي 2009م و 2010م، ثم ارتفعت إلي 90.9% في عام 2011م، وفي عام 2013م بلغ الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية 24134 مليون جنية بنسبة 140% مقارنة مع عام 2012م 55%، وبما أن الضرائب غير المباشرة يتحملها الفقراء، فهي بدورها أدت إلي ارتفاع الأسعار، ورفع معدلات التضخم، بالرغم من أن السلع الأساسية أخرجت من ضريبة القيمة المضافة إلا أن الأثر الكلي للنظام الضريبي يبغي مشاركاً في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لدي الفقراء.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة من 51,227.7 مليون جنية في عام 2014م إلى 54,499.7 مليون جنية في عام 2015م بمعدل 6.4%، نتيجة لإرتفاع الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية خلال عام 2015 حقق 41,963.3 مليون جنية بنسبة أداء 106.8%، وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت 77%، وبنسبة مساهمة 68.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2014م البالغ 35,178.1 مليون جنية، ويعزى ذلك بصورة أساسية للجهود الفنية والإدارية من

قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وديوان الضرائب والإدارة العامة للجمارك، والمتمثلة في استمرار تنظيم حملات لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، وتوسيع المظلة الضريبية ومراجعة رسوم خدمات الوحدات الإدارية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع التحصيل الإلكتروني.

4.3.3 الإنفاق العام في السودان:

يتكون الإنفاق العام في السودان ثلاثة أجزاء رئيسية وتشمل الآتي:
أ. إنفاق الحكومة المركزية:

أن مجالات الإنفاق الحكومي واسعة، ولاشك أن التوسع المستمر المتوقع في نطاق الاحتياجات الاحتياجيات التقليدية للدول النامية بالإضافة إلى ضرورة قيامها بأعباء جديدة مع تقدمها أمر يشير إلى أن اتجاه النفقات العامة فيها تميل نحو الارتفاع المستمر، لذلك فإن جانب الزيادة في النفقات العامة يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، لأن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستلزم زيادة الإنفاق العام علي جوانب مختلفة تتضافر جميعها لتدعم التطور الاقتصادي نفسه ولدعم نشاطات التنمية في البلاد.

(وقد جاء إنفاق الحكومة المركزية في السودان مسائراً لهذا الاتجاه العام بصفة مستمرة).

ب. الإنفاق علي الحكم المحلي:

يشمل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية علي النطاق المحلي، إذ أن الحكم الشعبي المحلي يقوم بالصرف أيضاً علي المستوي المحلي بما في ذلك الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحفظ الأمن.¹

وتشمل الأجور والمرتبات وتكلفة التزام الحكومة نحو التأمينات الاجتماعية والمعاشية للعاملين بالحكومة الاتحادية بالإضافة إلى التأمين والدعم الاجتماعي، ويشمل أيضاً تسيير الوحدات الحكومية و إتمادات البنود الممركزة ويمثل هذا الفصل محور الإنفاق الجاري، وتشمل البنود الممركزة الإتمادات الموجهة للإنفاق علي المصروفات السيادية المتمثلة في سداد التزامات الدولة من الديون الداخلية والخارجية وسداد الديون والواردات القومية ومستحقات امتيازات الدستوريين إضافة إلى مصروفات الخدمات والدعم التنموي للولايات. للمحافظة علي أصول الدولة وإحلالها وكذلك الإتمادات المرصودة لمقابلة الاحتياجات المخصصة.²

ج. الإنفاق علي التنمية:

هو الإنفاق علي المشروعات القومية بالعملة المحلية والقروض والمنح الأجنبية بجانب المساهمة في رؤوس الأموال.

¹. المرجع السابق، ص99.

². وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة 1983م.

أ/ سياسة الإنفاق العام خلال الفترة 1980-2015م:

تهدف سياسة الإنفاق العام استخدام النفقات الحكومية لتحقيق أهداف السياسة المالية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تثبيته أو تخفيضه، بحسب أنواع الأهداف المراد تحقيقها والظروف الاقتصادية السائدة.¹

حيث يتم تمويل الإنفاق العام في السودان من مصادر مختلفة تمثل الإيرادات العامة الذاتية نسبة أعلى بينما تشكل القروض والمنح نسبة أقل، وتشمل أيضاً كل من شهادات شهامة والاستدانة من الجهاز المصرفي بنك السودان المركزي، ومصادر تمويل أخرى.² والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1980-1996م.

جدول رقم (3/3/3): تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1980-1996م:

(القيمة بملايين الجنيهات)

العام	النفقات العامة	معدل النمو %
1980	720.4	-
1981	872.2	21.07
1982	971.1	11.33
1983	1191.2	22.66
1984	1203.8	01.05
1985	1925.1	59.91
1986	2237.0	16.20
1987	3408.2	52.35
1988	3843.5	12.77
1989	6235.0	62.22
1990	12158.0	94.99
1991	15858.0	30.43
1992	53346.0	236.39
1993	98941.1	85.74
1994	119436.0	20.71
1995	201040.0	68.32
1996	909041.0	352.16

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء.

ونسبة لتباين سياسة الإنفاق العام التي تم تطبيقها في السودان في هذه الفترة المستمرة لثلاثة عقود، فان سياسة الإنفاق العام في الفترة من (1980-1990م) تتمثل في ثلاثة محاور تتضمن الأجور والمرتبات وتمثل الفصل الأول، والخدمات والتسيير وتمثل الفصل الثاني وهو يختص

¹. عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، ط 2، ص171-172.

². وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2004م، ص94.

بالدعم المركزي للحكومة المحلية وتحويلات القوات المسلحة ويشكلان المصروفات الجارية أما المحور الثالث فهو خاص بالتنمية.

وفي الفترة من 1990-1999م أصبحت المصروفات العامة تتكون من أربعة فصول بدلاً عن ثلاثة فصول مع إجراء بعض التعديلات في الفصول الثلاث لمشروع ميزانية العام 94/93م والذي صاحب تعديل وتبويب الميزانية وقد شمل الآتي:

أ. تحويل بند المزايا والدعم الاجتماعي من الفصل الثاني خدمات وتسيير إلى الفصل الأول أجور ومرتببات.

ب. تحويل بند مصروفات أعمال جديدة صغيرة من الفصل الثالث مصروفات تنمية إلى الفصل الثاني تحت مسمي خدمات رأسمالية.

ت. تم تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات القومية وهي مصروفات الاستثمارات الحكومية، ودعم الإنتاج الزراعي، والتنمية.¹

وانتهجت الدولة في هذه الفترة سياسة ضبط ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية خاصة بعد منتصف الفترة.² والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1997-2015م.

جدول رقم (4/3/3): تطور النفقات العامة في السودان خلال الفترة 1997-2015م:

(القيمة بملايين الجنيهات)

العام	النفقات العامة	معدل النمو %
1997	1281280.0	40.94
1998	1754620.0	36.94
1999	2298662.0	31.00
2000	3521600.0	53.20
2001	4187531.0	18.90
2002	5178503.0	23.66
2003	7290047.0	40.77
2004	11038237.0	51.41
2005	13853000.0	25.50
2006	17096000.2	23.41
2007	20806100.0	21.70
2008	22440000.0	07.85
2009	20025900.0	-10.75
2010	24162000.0	20.65
2011	28573000.0	18.25

¹. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1996م، ص97.

². وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1999م، ص41.

-08.05	26272000.0	2012
37.70	36178500.0	2013
53.77	55632000.0	2014
57.6	61476000.1	2015

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء.

وقد أولت موازنة التنمية لعام 1999م اهتماماً كبيراً بالمشروعات الإستراتيجية وتأهيل البنيات الأساسية ومشروعات تلبية الحاجات العامة.¹ وفي الفترة من 2000-2013م شهدت سياسة الإنفاق الحكومي تطورات اقتصادية وسياسية هامة منها تطبيق اتفاقية السلام الشامل، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وصدور الدستور الانتقالي في عام 2005م، وكذلك الالتزامات المالية التي تم الإيفاء بها خلال هذه الفترة بجانب الانتخابات، والالتزام بتوفير كافة المتطلبات المالية لعملية الاستفتاء وتنفيذ قسمة الثروة. وانتهجت الدولة العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق العام وترشيد وضبط العجز الكلي في الموازنة إلى أدنى حد ومن أهم هذه السياسات: الحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي وتمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية والصكوك، وتركيز أسعار البترول والقروض والمنح.²

مقابلة التزامات تنفيذ اتفاقية السلام والتي تتطلب موارد مالية ضخمة، معالجة الديون الداخلية المستحقة للقطاع الخاص واستخدام السندات الحكومية لإعادة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكينه من توسيع نشاطه ورفع مساهمته في الاقتصاد.³ مضاعفة حجم الإنفاق الجاري للولايات. استيعاب الزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات للحد الأدنى 425 جنية، واستيعاب مرتبات المشروع القومي لاستيعاب 25 ألف من الخريجين، ترشيد الإنفاق في جانب شراء السلع والخدمات للحد الأدنى الذي يضمن تسيير دولاب العمل. ترشيد الاستهلاك في جانب الوقود والكهرباء للوحدات الحكومية، المساهمة في المنظمات الإقليمية والدولية لضمان استمرار العلاقات الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي.⁴ الزيادة في برامج الدعم للشرائح الضعيفة في المجتمع وزيادة عدد الطلاب المكفولين وإدخالهم في مظلة التأمين الصحي.

توفير موارد لبسط هيبة الدولة والمحافظة على الأمن والاستقرار ومقابلة المهددات الطبيعية، كل هذه العوامل أدت إلى إرتفاع النفقات العامة من 40,768 مليون جنية في عام 2013 إلى

¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1999م، ص84.

² أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000-2005م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ابريل 2006، ص59.

³ المرجع السابق، ص63-64.

⁴ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م ص 82.

55,632 مليون جنيه في عام 2014 بمعدل 36.5%، وإلى 61,476 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 10.5% ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع المصروفات الجارية.

5.3.3 تقييم أداء السياسة المالية:

تجدر الإشارة إلى أن تدهور بنیان الاقتصاد والإنتاجية كان له الأثر المباشر في تحول فائض الميزانية العامة للبلاد إلى عجز متزايد ومستديم في هيكل الموازنة العامة حيث لم تعد الإيرادات العامة تغطي الالتزامات العامة إضافة إلى متطلبات الصرف المركزي علي التنمية، هذا الأمر استدعي الحكومة لأن تعتمد سياسة التمويل بالعجز عبر الاستدانة من النظام المصرفي لمقابلة نفقاتها الأمر الذي أنتج مزيد من الأزمات في الأداء الاقتصادي، ظهر في عدم القدرة للسيطرة علي المصروفات بالقدر الذي يحقق فائضاً مستقراً من الإيرادات، حيث بدأت فجوة تتسع من عام لأخر. والجدول التالي يوضح تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1980-1990م.

جدول رقم (5/3/3): تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1980-1990م:

القيمة (بملايين الجنيهات)

العجز أو الفائض	الإنفاق العام	المصروفات	الإيرادات	العام
- 178.2	720.4	1084.6	906.4	1980
-159.9	872.2	1277.5	1081.6	1981
-241.9	971.1	1585.3	1343.4	1982
-231.2	1191.2	1638.2	1407	1983
-373.1	1203.8	2583.1	2210	1984
-835.7	1925.1	3570.8	2735.1	1985
-2060.4	2237.0	4552.4	2492	1986
-1635.7	3408.2	1208.4	3416.2	1987
-2150	3843.5	1413	5498	1988
-5942.5	6235.0	1722.5	7938	1989
-1760	12158.0	2300	16398	1990

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي.

يوضح الجدول رقم (5/3/3) أن العجز المتزايد في ميزانية الدولة، حيث تعجز الإيرادات العامة عن مقابلة مستويات الصرف العام إضافة إلى متطلبات التنمية الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً علي العجز القائم، كما أن الإنفاق الفعلي للحكومة بلغ نسب عالية ولأول مرة في هذه الفترة إذ فاق مليار جنيه في سنة 1985م وقفز إلى اثني عشر مليار جنيه في سنة 1990م، وطول هذه الفترة كان تضاعف الصرف بنسب عالية نتيجة لزيادة الصرف الفعلي مما أدى إلى تحول بعض أنشطة القطاع العام من مصدر إيراد عام إلى أنشطة تغطي مصروفاتها الخزنة العامة، فقد أدى ضعف الأجهزة الرقابية لانحراف أداء بعض من هذه المؤسسات عن أهدافها

إضافة إلى الأخطاء الفنية والتخطيطية التي صاحبت قيام بعض الآخر منها، وهذا الخلل أضاف عبئاً على ميزانية الدولة، أستمرو وضع الاختلال بالميزانية العامة في التزايد مع تجدد الحرب الأهلية وارتفاع حجم نفقات الأمن والدفاع، إضافة إلى خروج بعض مصادر إيرادات الدولة مما أدى إلى ضعف حصيلة الإيرادات مقابل حجم النفقات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم حتى بلغت أعلى مستوياتها.

* الأداء المالي خلال الفترة 1980-1990م:

جاء الأداء المالي خلال هذه الفترة متسقاً مع البرامج الإصلاحية المعلنة حيث تضمنت موجهات إعداد الموازنة العامة ما يلي¹:

1. المحافظة علي معدلات نمو موجبة في الاقتصاد الوطني.
 2. ترشيد الطلب الكلي وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية.
 3. خفض معدلات التضخم إلي 70% بنهاية العام 1997م.
 4. الاستمرار في برامج الدعم الاجتماعي.
 5. الاهتمام بالصرف علي السلام.
 6. الإعتماد علي الموارد الحقيقية في تمويل الإنفاق العام وعدم اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي.
 7. تقنين الجهد الشعبي ليسهم في عملية التنمية
 8. الاستمرار في عمليات الخصخصة ورفع كفاءة مؤسسات وشركات القطاع العام.
- إلا أن الحكومة تراجع عن بعض قراراتها بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وأسعار كافة السلع الضرورية، مما أدى إلي تراجع في الأداء المالي مما جعل العجز ينمو في الميزانية العامة. والجدول التالي يوضح تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1990-1999م.
- جدول رقم (6/3/3): تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 1990-1999م:**

القيمة (بملايين الجنيهات)

العام	الإيرادات	المصروفات	الإنفاق العام	الفائض أو العجز
1990	16398	18158	12158.5	- 1760
1991	30517	63350.2	15858.0	32833.2
1992	79740	75890	53346.0	18820
1993	114150	99150	98941.1	6370
1994	219180	223250	119436.0	14530
1995	173350	201050	201040.0	44230
1996	697770	800190	909041.0	181260
1997	1085580	1173830	1281280.0	195420

¹. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي من 1990-1999م

336020	1754620.0	1754620	1592030	1998
107200	2298662.0	194190	2090140	1999

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي.

من الجدول رقم (6/3/3) يتضح أن مصادر الإيرادات تتركز بصورة واضحة من متحصلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تساهم إيرادات الضرائب بنسبة تتراوح ما بين 75%-80% من جملة الإيرادات، وإضافة لعائدات المؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها، ويلاحظ أن الإنفاق الفعلي العام ذو ميل تصاعدي في كل فصوله الثلاثة، ولكن مقارنة الإيرادات العامة الإنفاق العام يوضح أن فائض الموازنة قد تدهور بصورة كبيرة في السنة الأخيرة عما كان عليه في السنة السابقة، ويلاحظ كذلك أن العجز في الميزان التجاري استمر إلى أن وصل أعلى مستوياته في عام 1996م وبلغ 884 مليون دولار، كما أن نسبة مصروفات التنمية قد ارتفعت من 1% إلى 54% في العام 1992م ووصلت إلى 57% في 1998م شملت بنود الصرف علي القطاعات الإنتاجية وتنمية الولايات إلي جانب إعداد التعمير ومتطلبات البرنامج الإسعافي إضافة إلى التنمية الاجتماعية.

* الأداء المالي خلال الفترة 2000-2015م:

هدفت السياسة المالية لهذه الفترة إلى تحقيق معدلات موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي وقد انتهجت في سبيل ذلك الآتي¹:

1. زيادة القدرة الإستيعابية في أنشطة الاقتصاد لمقابلة الموارد الاستثمارية المتدفقة علي البلاد في ظل مناخ الانفتاح الاقتصادي وإنتاج وتسويق النفط.
2. المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي ومعدلات نموه.
3. إعداد الخطة اللازمة لمعالجة مشكلة ديون السودان.
4. الإستمرار في سياسة التحرير الاقتصادي وبرامج الخصخصة، ومقابلة التزامات السلام بإعادة إعمار البنية التحتية المتأثرة بالحروب، ورفع الطاقة الإنتاجية من أجل رفع سقف الموارد لمقابلة إحتياجات التنمية وتأهيل البنين وتحسين قدرات البلاد الإستيعابية للاستثمار، إضافة إلى تهيئة مناخ البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة أدائها بغرض إحداث التنمية ومحاربة الفقر. والجدول التالي يوضح تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015م.

جدول رقم (7/3/3): تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015م:

القيمة (بملايين الجنيهات)

العجز	الفائض أو العجز	المصروفات	الإيرادات	العام
-------	-----------------	-----------	-----------	-------

¹ قاسم الفكي علي جاد الله، أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان علي القطاعات الإنتاجية، مجلة التنوير العدد العاشر 2011م مركز التنوير المعرفي الخرطوم السودان.

44659	3521600.0	2999958	331403	2000
24921	4187531.0	3427333	3651987	2001
429285	5178503.0	3770661	4749000	2002
522098	7290047.0	5632463	7036212	2003
647694	11038237.0	7935000	10390306	2004
1633	13853000.0	10435	12184	2005
3178	17096000.2	14713	15075	2006
250880	20806100.0	1740330	184624	2007
127770	22440000.0	2272480	2470790	2008
489550	20025900.0	2102590	2004560	2009
758610	24162000.0	2416210	2073790	2010
-8837	28573000.0	28573	22767	2011
-7436	26272000.0	26272	22168	2012
-5786	36178500.0	93617	34312	2013
-4417	55632000.0	55653	51227.7	2014
-6976	61476000.1	61476	54499.7	2015

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي

من الجدول رقم (7/3/3) يتضح أن هناك نمواً في الإيرادات العامة وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحات الضريبية والمالية والهيكلية، ودخول عائدات البترول، والضريبة علي القيمة المضافة كأهم موارد، ويلاحظ أن الإيرادات انخفضت في عام 2011 و 2012م حيث بلغت نسبة الأداء 55% وارتفعت في عام 2013م حيث بلغت 126% بسبب الإصلاحات الضريبية والمالية لعام 2013 حيث حققت نسبة أداء بلغت 140%. ويلاحظ كذلك أن المصرفيات شهدت تغيراً في توزيعها بإطار الفني لهيكل الموازنة العامة، حيث تم إلغاء مجموعة من البنود والفصول، حيث تمت إضافة حصة الولايات المنتجة، والزيادة المقررة في هيكل الأجور والمرتبات وزيادة الكميات المستوردة وزيادة الأسعار وزيادة الأسعار العالمية للمحروقات كل هذه العوامل أدت إلي زيادة معدل الأداء المالي للصرف حتى بلغت نسبة 111% في 2013م.

ويلاحظ كذلك أن هناك تحسن في أداء الميزانية الجارية حيث تلاشت حالات العجز في الأداء الفعلي، وأصبحت حالات العجز تنشأ من مدفوعات التنمية والاستثمار نتيجة للتوسع الاستثماري في البلاد بسبب فوائض البترول ودخول موارد استثماري للبلاد، وفي 2011م إلى 2013م ارتفعت نسبة العجز في الميزان التجاري نتيجة لخروج عائدات النفط وقلة الإنتاج والإنتاجية.

كما أن الإنفاق قد سجل ارتفاعاً في هذه الفترة لكنة لم يتجاوز الإيرادات ويعزي ذلك إلي التقيد في الصرف في جدول الإعتمادات المرصودة ما بين 2009 وحتى 2013م.

ومن الملاحظ كذلك ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة من 51,227.7 مليون جنيه في عام 2014م إلى 54,499.7 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 6.4%، حيث ارتفعت المصروفات العامة من 55,653 مليون جنيه في عام 2014 إلى 61,476 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 10.5%، ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع المصروفات الجارية، بينما ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة من 4,425 مليون جنيه في عام 2014 إلى 6,976 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 57.6% .

المبحث الرابع

الانفتاح التجاري في السودان خلال الفترة 1980-2015م

1.4.3 قياس وتقييم الانفتاح التجاري في السودان:

سيتم قياس درجة الانفتاح التجاري، بمؤشر نسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (e) ¹ ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$\text{مؤشر نسبة التجارة الخارجية} = \frac{\sum(X + M)}{\text{GDP}} * 100$$

والجدول التالي يوضح نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (1/4/3) نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م

(القيمة بملايين الجنيهات)

العام	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
1980	29.66012
1981	31.35314
1982	34.00946
1983	34.60524
1984	29.58738
1985	21.34243
1986	19.25057
1987	10.38136
1988	14.37773
1989	11.50784
1990	9.721126
1991	6.485294
1992	10.82521
1993	16.96825
1994	20.51237
1995	75.68183
1996	18.85934
1997	22.60835
1998	25.35934

¹. Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, paris, Armand colin, 1996, p 84

23.40348	1999
32.04592	2000
25.09604	2001
28.88134	2002
27.72842	2003
97.63453	2004
38.52458	2005
36.92909	2006
35.27399	2007
35.90679	2008
32.26919	2009
33.57264	2010
30.50929	2011
18.80944	2012
26.4192	2013
2.664973	2014
1.979048	2015

المصدر: إعداد الباحث من بيانات (الصادرات، والواردات، والنتائج المحلي الإجمالي)، بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.

من الجدول رقم (1/4/3) يتضح أن الاقتصاد السوداني أقل انفتاحاً خلال الفترة 1980-2015م، وعلى حسب مؤشر التجارة الخارجية، فإن الاقتصاد السوداني منفتح في سنة 1995م و 2004م، إذ تجاوز تلك النسبة 50%، فبلغت درجة الانفتاح التجاري سنة 1995م نسبة (97.63%)، وفي سنة 2004م (97.63%).

يتضح أن ملامح التبعية غير ظاهرة في الاقتصاد السوداني، حيث تبين من تلك البيانات في الجدول أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 9.66% في المتوسط في كل سنوات الدراسة.

2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية:

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني-هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداماً لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:
حيث أن:

$$CC = \sum_{i=1}^{i=n} (x_{it} / X_t)^2$$

CC : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : صادرات الدولة خلال السنة (i)

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)
والجدول التالي يوضح التركيز السلعي للصادرات السودانية الزراعية والحيوانية خلال الفترة 1980-2002م.

جدول رقم (2/4/3) التركيز السلعي للصادرات السودانية خلال الفترة 1980-2002م

(القيمة بملايين الجنيهات)

العالم	نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات	نسبة الصادرات الحيوانية من مجموع الصادرات
1980	26.48373	2.961072
1981	24.9549	4.399679
1982	19.88417	4.159354
1983	26.59665	3.996939
1984	26.98673	5.015274
1985	24.61188	8.69222
1986	21.46035	3.867789
1987	48.64865	3.570183
1988	40.10432	5.425797
1989	36.67083	5.006252
1990	4.655817	0.71119
1991	71.21311	23.77049
1992	41.90417	31.25587
1993	39.44405	32.27894
1994	44.43596	31.70452
1995	46.33795	33.25535
1996	48.38762	40.50306
1997	43.26826	36.73847
1998	39.98657	41.16166
1999	22.03564	31.41905
2000	12.64183	12.18797
2001	3.15211	0.10196

1.427113	2.127609	2002
----------	----------	------

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الصادرات السودانية تقارير بنك السودان.

يتضح من الجدول رقم (2/4/3) أن الصادرات الزراعية والحيوانية منذ عام 1980م إلى عام 1990م لم تشكل نسبة صادراتها من السلع ما يفوق 70% من إجمالي الصادرات، إلا في عام 1991م شكلت نسبة صادراتها من السلع ما يفوق 70% من إجمالي صادراتها، في حين أن هذه النسبة (نسبة التركيز السلعي في الصادرات) بلغت حدوداً قصوى فاقت 71% في صادراتها في هذا العام، ولكن في بقية الأعوام اتسمت الصادرات الزراعية والحيوانية بتركيز سلعي وأضح تتراوح نسبته ما بين 31% - 48% ومن ثم تعتبر تلك الصادرات في وضع أفضل نسبياً وهذا يدل واضحاً على التركيز السلعي للصادرات. وأن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدولة ومحدودية قدرة تلك الدولة على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تقادم تلك التبعية في الاقتصاد واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر، أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعاً الوضع الذي يحتم على الدولة ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة.

بمعنى أن القطاع الأولي يطغى في الأهمية على باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها، كما أن المواد الأولية الإستخراجية لا يتم استعمالها أو استغلالها في داخل الدولة، وهذا لافتقارها لعمليات التصنيع وتحويل هذه المواد، وهو ما يدل على ضعف وهشاشة القطاع الصناعي، لهذا يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة صناعياً، بمعنى أن السودان من الدول النامية التي تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتقوم بتصديرها كما هي للدول المتقدمة، لهذا فإن هيكل الصادرات لهذه الدول يتصف بعدم التنوع، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول النامية، ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تقادم تلك التبعية في الاقتصاديات النامية واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت صادراتها أكثر تنوعاً، الوضع الذي يحتم على السودان ضرورة تنويع صادراته وعدم الاعتماد على سلعة أولية أو عدد قليل من السلع. والجدول التالي يوضح نسبة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات خلال الفترة 1980-2015م.¹

1 عبدالوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتقادم التبعية العربية، مرجع سابق، ص34.

جدول رقم (3/4/3) مؤشر التركيز السلعي للصادرات البترولية خلال الفترة 1980-2015م
(القيمة بملايين الدولارات)

العام	الصادرات البترولية	مجموع الصادرات	نسبة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات %
2003	2542.2	8750.9	29.05073
2004	3777.8	12006.7	31.4641
2005	4187.4	20989.9	19.94959
2006	5087.2	23579.9	21.57431
2007	8418.5	23606.6	35.66164
2008	11094.1	23235.9	47.74551
2009	7131.2	25859.4	27.57682
2010	9695.2	26411.4	36.70839
2011	7304.4	29719.4	24.57789
2012	955	27824.2	3.432264
2013	4013	51002.6	7.868226
2014	1357	4454	30.467
2015	627.2	3169	19.79173

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الصادرات السودانية. تقارير بنك السودان.

يتضح الجدول رقم (3/4/3) أن الصادرات البترولية في عام 2003م شكلت نسبة صادراتها من السلع ما يفوق 80% من إجمالي الصادرات، في حين أن هذه النسبة (نسبة التركيز السلعي في الصادرات) بلغت حدوداً قصوى فاقت 47% في صادراتها في عام 2008م، ولكن في باقي الأعوام اتسمت الصادرات البترولية بتركيز سلعي واضح تتراوح نسبته ما بين 29%-36%، ما عدا سنة 2005م، و 2006م، و 2009م، إلى 2013م، و 2015م، ومن ثم تعتبر تلك الصادرات في وضع أفضل نسبياً، وهذا يدل بوضوح علي التركيز السلعي للصادرات

4. الميل المتوسط للاستيراد:

يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد¹، وتمثل المستوردات جانب رئيسي في التبادل التجاري وتعطينا فكرة عن احتياجات البلاد وتوجهاتها،

- عبدالحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، 1987م، الناشر مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م، ص99.

¹. محمد عثمان مصطفي، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، 1984، ص114.

لذلك لا بد من النظر إليها ودراستها من خلال بعض المؤشرات التي تقدم فكرة واضحة تخدم البعد التحليلي لهذا الجانب، وتعطى هذه العلاقة وفق ما يلي¹:

$$DII=I/Y \times 100$$

DII: درجة أهمية المستوردات.

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

I: لمستوردات.

والجدول التالي يوضح نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (4/4/3) نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م:

(القيمة بملايين الجنيهات)

العام	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1980	19.7255790534
1981	20.1547255944
1982	24.2809051008
1983	24.518604239
1984	18.575639006
1985	14.847758706
1986	13.452797246
1987	6.28841166892
1988	9.17760001368
1989	7.36222475231
1990	5.4910194922
1991	5.16255278067
1992	7.0719362379
1993	12.5041119808
1994	15.7183718185
1995	12.9627699007
1996	13.3487941516
1997	17.5697448164
1998	20.6661226574
1999	15.9275355892
2000	17.5276719987
2001	14.2321673643
2002	17.6366998143
2003	15.7012441283
2004	53.5877031291

¹ دراسة تحليلية تكشف مؤشرات التجارة السورية الخارجية خلال 6 أعوام <https://www.economy2day.com/new>

24.4902697676	2005
23.9896675108	2006
19.6988750581	2007
17.1467851115	2008
18.5522988238	2009
16.4406840854	2010
15.9305260664	2011
11.4308650035	2012
14.87809	2013
1.719919	2014
1.435422	2015

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الواردات السودانية، تقارير بنك السودان، والجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول رقم (4/4/3) يتضح أن الاقتصاد السوداني خلال سنوات الدراسة منفتح اقتصادياً حسب مؤشر الميل المتوسط للاستيراد أو نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في سبعة سنوات، في عام 1981م بنسبة 20% وعام 1982م بنسبة 24%، وفي عام 1983م بنسبة 25%، وفي عام 1998م بنسبة 21%، وفي عام 2004م بنسبة 53%، وفي عام 2005م بنسبة 24%، وفي عام 2006 منفتح بنسبة 23%.

وتكشف تلك المؤشرات المرتفعة في نسبة المستوردات إلى إجمالي الناتج المحلي عن اعتماد السودان على العامل الخارجي في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنمية المتزايدة، نتيجة تخلف القاعدة الإنتاجية، مما جعلها عاجزة عن توفير هذه الاحتياجات، ومن ثم لجوءها إلى إستيراد ذلك من العالم الخارجي، وذلك مما يشد من قبضة التبعية التي تقع الدولة في أثارها، وتزداد صورة التبعية وضوحاً إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من هيكل الواردات تغلب عليه السلع الصناعية الرأسمالية، وذلك لتلبية الطلب المحلي في الدول العربية، إذ تمثل السلع الرأسمالية كالألات والمعدات حوالي 58% من إجمالي الواردات. وهذا الواقع يعكس ضعف القاعدة الصناعية وعجزها عن إنتاج السلع الصناعية إلا أن هذا الواقع جعل السودان يقع تحت تبعية تكنولوجية الدول المتقدمة، وهذه هي المعضلة التي يعيشها.

مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال استعراض البيانات عن هذا المؤشر يتبين أنه يميل إلى أخذ قيم مرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. حيث إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي

إلى 25 بالمئة فأكثر، تعدّ مؤشراً على الانفتاح التجاري.¹ والجدول التالي يوضح نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (5/4/3) يوضح نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م:

(القيمة بملايين الجنيهات)

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	العام
9.934542	1980
11.19842	1981
9.728555	1982
10.08664	1983
11.01174	1984
6.494674	1985
5.797775	1986
4.09295	1987
5.200134	1988
4.145612	1989
4.230107	1990
1.322741	1991
3.753277	1992
4.464135	1993
4.794	1994
62.71906	1995
5.510541	1996
5.038606	1997
4.69322	1998
7.475941	1999
14.51825	2000
10.86388	2001
11.24464	2002
12.02717	2003
44.04683	2004
14.03431	2005
12.93942	2006
15.57512	2007
18.76	2008
13.7169	2009
17.13195	2010
14.57876	2011

¹. Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, Industrialization and Growth: A Comparative Study (New York: Oxford University Press, 2008), p. 21.

7.378574	2012
11.54111	2013
0.945055	2014
0.543627	2015

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الصادرات

من الجدول رقم (5/4/3) يتضح أن الاقتصاد السوداني خلال سنوات الدراسة منفتح اقتصادياً حسب مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامين، في عام 1995م بنسبة 62.7% وفي عام 2004م بنسبة 44%.

ويدل انفتاح الاقتصاد السوداني في العامين خلال هذه الفترة علي اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير السلع الأولية لأنه يعرض إيرادات المنتجات لتقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار السلع في الأسواق العالمية، كما أن الصادرات النفطية لم يظهر لها أي تأثير في الصادرات قبل وبعد انفصال الجنوب، وأن الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية يقلل من القيمة المضافة التي تعود عليها، ولو عملت علي تحريك الموارد وأدخلت عليها العمليات التحويلية، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأة مما لو كانت الصادرات متنوعة، بحيث إن التقلبات في أسعار إحدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة.

مؤشر التعريفات الجمركية:

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية، المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية، مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات¹، وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري. السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفات الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد.

لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي في السودان باستعمال التعريفات الجمركية للتجارة الدولية نستخدم معدل التعريفات غير الموزون ومعدل التعريفات الموزون.

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2008م* :

$$1. \text{ معدل التعريفات غير الموزون} = \frac{3}{(14.2\% + 22.5\% + 42.5\%)} = 26.4\%$$

2. معدل التعريفات الموزون:

$$\text{معدل التعريفات الموزون} = \frac{(14.2 \times 1438) + (22.5 \times 2277) + (42.5 \times 4302)}{1438 + 2277 + 4302} * 100 = 31.74\%$$

¹. Gilbert Niyongabo , op cit, p 32

* البيانات الموفرة من 2008م

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2009م:

$$1. \text{ معدل التعريف غير الموزون} = 3 / (\%24 + \%18.8 + \%27.2) = \%23.33$$

2. معدل التعريف الموزون:

$$\%23.84 = 100 * \frac{(24*2350)+(18.8*1841)+(27.2*2664)}{2350+1841+2664} = \text{معدل التعريف الموزون}$$

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2010م:

$$1. \text{ معدل التعريف غير الموزون} = 3 / (\%19.1 + \%18.8 + \%38.1) = \%25.33$$

2. معدل التعريف الموزون:

$$\%27.83 = 100 * \frac{(19.1*2012)+(18.8*1972)+(38.1*4007)}{2012+1972+4007} = \text{معدل التعريف الموزون}$$

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2011م:

$$1. \text{ معدل التعريف غير الموزون} = 3 / (\%15 + \%17 + \%46) = \%26$$

2. معدل التعريف الموزون:

$$\%33.55 = 100 * \frac{(15*1484)+(17*1704)+(46*4482)}{1484+1704+4482} = \text{معدل التعريف الموزون}$$

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2012م:

$$1. \text{ معدل التعريف غير الموزون} = 3 / (\%27 + \%18 + \%10) = \%18.33$$

2. معدل التعريف الموزون:

$$\%20.83 = 100 * \frac{(27*2566)+(18*1754)+(10*999)}{2566+1754+999} = \text{معدل التعريف الموزون}$$

قياس الأداء الفعلي للواردات بالمجموعات السلعية لعام 2013م:

$$1. \text{ معدل التعريف غير الموزون} = 3 / (\%24.48 + \%17.10 + \%11.68) = \%17.75$$

2. معدل التعريف الموزون:

$$= 100 * \frac{(24.48*2.446.03)+(17.10*1.708.29)+(11.68*1.167.42)}{2.446.03+1.708.29+1.167.42} = \text{معدل التعريف الموزون}$$

.%19.30

والجدول التالي يوضح يوضح درجة الانفتاح التجاري حسب مؤشرات معدل التعريف الجمركية

(غير الموزن، الموزون) خلال الفترة 2008-2015م.

جدول رقم (6/4/3) درجة الانفتاح التجاري حسب مؤشرات معدل التعريف الجمركية خلال

الفترة 2008-2015م:

(القيمة بملايين الدولارات)

السنة	معدل التعريف غير الموزون %	معدل التعريف الموزون %
2008	26.4	31.7
2009	23.3	23.8
2010	25.3	27.8

33.5	26	2011
20.8	18.3	2012
19.3	17.7	2013
17.36	15.53	2014
17.42	14	2015

المصدر: تقارير إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث لهيئة الجمارك من بيانات الواردات (المواد الغذائية، منتجات بترولية، السلع المصنعة)

يتضح من الجدول رقم (6/4/3) على حسب المعطيات من مؤشرات التعريفية الجمركية لمعدلات التعريفية غير الموزون والموزون في، تحديد معدلات الانفتاح التجاري. في 2008م بلغ ارتفاع معدل التعريفية غير الموزون 26%، وفي 2009م -2010م انخفض إلى 23% و 25% مما يدل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي خلال العامين، إلا إنها انخفضت في عام 2011م حيث بلغ معدل التعريفية غير الموزون 26%، وفي عام 2012-2013م حيث بلغ معدل التعريفية غير الموزون 18% و 17%، وانخفض في عام 2014م إلى 15.5% في عام 2015م إلى 14%، ومما يدل على ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي خلال العامين.

ومعدل التعريف الموزون إلى في 2008م بلغ ارتفاع معدل التعريفية الموزون 31%، وفي 2009م-2010م انخفض إلى 23% و 27% مما يدل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي خلال العامين، إلا إنها انخفضت في عام 2011م حيث بلغ معدل التعريفية الموزون 33%، وفي عام 2012-2013م حيث بلغ معدل التعريفية الموزون 20% و 19%، وانخفض في عام 2014م إلى 17.36% في عام 2015م إلى 17.42% مما يدل على ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي خلال العامين.

حيث يظل السودان من الدول النامية التي تتميز بالحواجز الجمركية الأكثر في العالم، لأن دول العالم الأول بها انفتاح اقتصادي ويمكن أن يصل مؤشر التعريفية الجمركية إلى نسبة 1% لأنها دول أكثر انفتاحاً.

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

- المبحث الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج
- المبحث الثاني: توصيف وتقدير النموذج
- المبحث الثالث: فحص متغيرات الدراسة

المبحث الأول

التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج في السودان خلال الفترة 1980-2015م

1.1.4 توصيف متغيرات النموذج:

يلاحظ أن كل فترة من الفترات تمثل مرحلة جديدة من مراحل التطورات الاقتصادية في السودان وذلك نتيجة لعوامل سياسية وإجتماعية متجددة، أو سياسات وإجراءات اقتصادية، وضعف معالجة تركم الازمات المتلاحقة كما يعزى في كثير من الأدبيات الى ظروف طبيعية فقد شهدت كل هذه الفترة عوامل داخلية وخارجية أثرت سلباً على الاقتصاد السوداني، مما أدى إلى ضعف التطور في بنية كل هذه الفترة هو غياب برنامج اقتصادي متكامل وعدم إستقرار السياسات الاقتصادية مما أدى إلى إختلال التوازن في الاقتصاد السوداني وظهور المشاكل الهيكلية في القطاعات الإنتاجية مما أدى إلى التشوهات في الاقتصاد. والجدول التالي يوضح تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص في الفترة من 1980-2015م.

1/ الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة (1980-2015م):

جدول رقم(1/1/4) تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م:

النسبة المئوية	متوسط الإستهلاك الخاص	*النسبة المئوية	متوسط الدخل المتاح	العام
%1.67	6.44	%4.76	6957.98	1985-1980م
%8.21	33.85	%0.02582	37751.72	1990-1985م
%0.151978	583.17	%0.491	671676.5	1995-1990م
%3.603394	13826.91	%4.71	6879052	2000-1995م
%10.30979	39560.63	3.08%	4513243	2005-2000م
%21.38051	82041.11	%7.13	10423158	2010-2005م
%64.54382	247667	%3.82	5584759	2015-2010م

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط الدخل المتاح خلال الفترة 1980-1985م على المجموع الكلي لمتوسط الدخل المتاح.

من خلال الجدول رقم(1/1/4) يتضح في هذه الفترة أن هناك تباين واضح في الانفاق الاستهلاكي بالسودان وواجه هذا الاختلاف في الانفاق بين الأفراد حيث بلغ متوسط الدخل المتاح في الفترة من 1980م إلى 1985م قيمة 6957.98 مليون جنية، مقارنة بالإدخار إنخفض إلى (411.46 -) مليون جنية، مما أدى إلى ضعف الإنفاق الإستهلاكي الخاض حيث بلغ متوسط قيمته خلال هذه السنوات 6.44 مليون جنية.

ومقارنة مع الفترة من عام 1985م إلى عام 1990م حيث بلغ متوسط الدخل المتاح 37751.72 مليون جنية وبنسبة تغير 18%، وبلغ متوسط الإدخار قيمة 1662.48 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 24%، وبلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص قيمة 33.85 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 19%.

والسبب الذي أدى إلى ضعف الدخل المتاح هو ضعف الإدخار والإنفاق الإستهلاكي الخاص خلال هذه الفترة لأن الدولة قد تجاوزت الإنفاق الفعلي للإعتمادات المرصودة في الميزانيات المختلفة ومن أهم هذه الضغوط قد تمثلت في الإنفاق خارج الميزانية مثل الإنفاق علي الأمن والدفاع، ويمثل هذا الإنفاق في الغالب إعتمادات غير مرصودة في الميزانيات المصدقة، وكذلك دعم السلع خاصة المواد البترولية والسكر والخيز، والتي كانت تشكل نسبة أعلي مما أدى إلى تجاوز الإنفاق الفعلي في الميزانية المنفذة بمتوسط حوالي 76%، وفي بعض السنوات عام 1985م و1986م بلغ التجاوز في الإنفاق حوالي 124%، مما أدى توقف كثير من المشروعات مما أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع التضخم بنسب عالية، وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

وبلغ متوسط الدخل المتاح في الفترة من 1990م إلى 1995م حيث بلغ قيمة 671676.5 مليون جنية بنسبة الزيادة 5.62% مقارنة بالفترة السابقة، مقارنة بالإدخار الذي بلغ متوسطه (132964.6) مليون جنية وبنسبة تغير عن الفترة السابقة بلغت في المتوسط 1.25%، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي الخاص حيث بلغ متوسط قيمته خلال هذه الفترة 583.17 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 5.80%.

ومقارنة مع الفترة من عام 1995م إلى عام 2000م حيث بلغ متوسط الدخل المتاح 6879052 مليون جنية وبنسبة تغير 9.76%، وبلغ متوسط الإدخار قيمة 38085.46 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 34.9%، وبلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي الخاص قيمة 13826.91 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 4.21%، وكل هذه التغيرات في الدخل المتاح والإنفاق الإستهلاكي الخاص في هذه الفترة تعزي إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتي بدورها عملت علي إصلاح الإختلال الهيكلي في الاقتصاد السوداني، وعملت علي التوازن الداخلي وازالة الضغوط علي الطلب، وتفعيل جانب العرض الكلي، وتحجيم الإنفلات في الإنفاق العام، وخفض معدلات العجز المالي الكلي، والإستدانة من النظام المصرفي، وتحسين نظام سعر الصرف، والقدرة علي التوازن بين أهمية

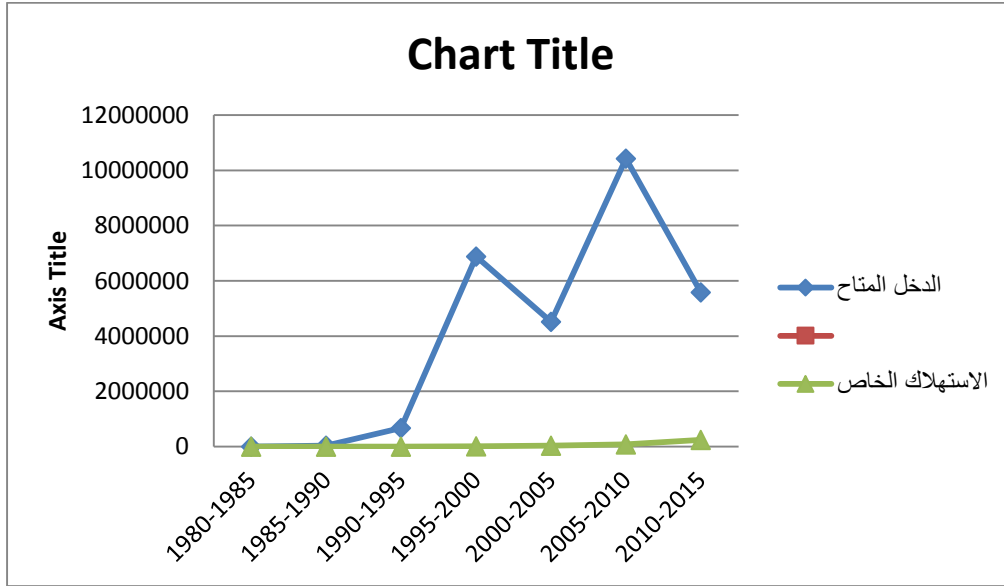
الاستمرار في ضبط الإنفاق وترشيده، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الإيدار والإنفاق الإستهلاكي الخاص والذي أدى بدوره إلى زيادة الدخل المتاح.

وبلغ متوسط الدخل المتاح في الفترة من 2000م إلى 2010م قيمة (14936401) مليون جنية بنسبة الزيادة 51% مقارنة بالفترة السابقة، مقارنة بالإيدار الذي بلغ متوسطه (1109138.4) مليون جنية وبنسبة تغير عن الفترة السابقة بلغت في المتوسط 87.6%، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي الخاض حيث بلغ متوسط قيمته خلال هذه الفترة 121601.74 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 12%، ويرجع التطور في زيادة الدخل المتاح نسبة للزيادة الواضحة في الإيدار والإنفاق الإستهلاكي الخاص وذلك بسبب الاستمرار في سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى نتائج إيجابية حيث زادت إيرادات الدولة، وتبعاً لذلك تزايد الإنفاق علي برامج التنمية الاقتصادية، وحدث توسع في النشاط الاقتصادي وتحسنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي وعلي راسها معدل النمو الاقتصادي حتي بلغ 5.2% في عام 2010م.

وبلغ متوسط الدخل المتاح في الفترة من 2010م إلى 2015م، قيمة 5584759 مليون جنية بنسبة زيادة 186% مقارنة بالفترة من 2005م إلى 2010م السابقة، مقارنة بالإيدار الذي بلغ متوسطه (855847.59) مليون جنية وبنسبة تغير عن الفترة السابقة بلغت في المتوسط 97.9%، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي الخاض حيث بلغ متوسط قيمته خلال هذه الفترة 247666.95 مليون جنية وبنسبة تغير بلغت 33.1%.

وفي الفترة من 2010م إلى 2015م بلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي (284520.5)، وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 31.9% في عام 2014 إلى 31.4% في عام 2015م، وذلك نسبة لظهور البترول مما أدى إلى اهمال القطاع الزراعي والإعتماد علي طاقة النفط والتعدين وإستخراج الذهب، بالإضافة إلى انفصال الجنوب مما أدى إلى خروج النفط من قاعدة القطاعات المنتجة في السودان، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 16.0% في عام 2014م إلى 15.4% في عام 2015م، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الفرعية المكونة له وتشمل النفط من 2.5% في عام 2014م إلى 2.1% في عام 2015م، وأيضاً التعدين والمحاجر من 2.5% في عام 2014م إلى 2.1% في عام 2015م، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية واليدوية من 10.1% في عام 2014 إلى 10.3% في عام 2015م.

مما أدى انخفاض معدل نمو الدخل القومي من 45.4% في عام 2014م إلى 24.5% في عام 2015م نسبة لانخفاض تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي. والشكل التالي يوضح تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م شكل رقم (1/1/4): تطور الدخل المتاح والإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (2/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإستهلاك الخاص خلال الفترة 1980-2015م:

أعلي قيمة	أدني قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
3170933.	000 3481	414087.6	70071.10	776761.7

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-viwes من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (2/1/4) أن أعلى قيمة للإستهلاك الخاص بلغت (3170933) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للإستهلاك الخاص بلغت (3481.0)، كما بلغ متوسط القيم (414087.6)، بإنحراف معياري (776761.7).

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل المتاح خلال الفترة 1980-2015م

جدول رقم (3/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل المتاح خلال الفترة 1980-2015م

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
25948442	3892.900	4162356.	961388.6	776761.7

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (3/1/4) أن أعلى قيمة للدخل المتاح بلغت (25948442) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للدخل المتاح بلغت (3892.90)، كما يبلغ متوسط القيم (4162356)، بإنحراف معياري (776761.7).

2/ الاستثمار خلال الفترة (1980-2015م):

والجدول التالي يوضح تطور الاستثمار في السودان خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (4/1/4): تطور الاستثمار في السودان خلال الفترة 1980-2015م:

النسبة المئوية *	متوسط الاستثمار	العام
%0.01	1076.84	1985-1980م
%0.09	5397.4	1990-1985م
%2.61	144721.2	1995-1990م
%84.10	4667367	2000-1995م
%0.13	7185.92	2005-2000م
%1.037	57247.2	2010-2005م
%12.01078	666542.6	2015-2010م

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط الاستثمار خلال الفترة 1985-1980م على المجموع الكلي لمتوسط الاستثمار.

تأتي أهمية الاستثمار من أنه أحد مكونات الطلب الكلي، واحد العوامل التي تسرع بعملية التنمية لذا كان اهتمام الدولة به كبيراً وقد بذلت جهود مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار في السودان، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم.

من خلال الجدول رقم (4/1/4) يتضح أن متوسط الاستثمار في السودان في الفترة من 1980م إلى عام 1985م بلغ قيمة 1076.84 ألف جنية مقارنة مع الفترة من 1985م إلى 1990م، فقد بلغ متوسط الاستثمار قيمة 5397.4 ألف جنية وبنسبة تغير بلغت 19.9%، بالرغم من التغير في نسبة الزيادة إلا أن الاستثمار في هذه الفترة كان يعتمد على القطاعات التقليدية الزراعية والحيوانية والمواد الخام الأولية أو شبه مصنعه، إضافة إلى ذلك نشوب الحرب الأهلية بين جنوب السودان والتي بدورها أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي وتوجيه الأموال إلى ميزانية الحرب، بالتالي قللت من فرص الاستثمار الأجنبي في السودان لعدم الاستقرار الأمني.

أن معدل نمو الاستثمار المحلي يتزايد ويتناقص من العام 2000م وحتى عام 2007م وذلك بسبب الكثير من السياسات الإقتصادية والأزمات السياسية، ففي العام 2000م انخفضت معدلات التضخم الي مستويات متدنية جداً بلغت 8% بعد أن كانت % 166 في العام 1996م كما شهد سعر الصرف استقرار كبيراً وعاد معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الي الارتفاع، وقد ساعد ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للإقتصاد السوداني وارتفع معدل نمو الاستثمارات الوطنية في العام 2008م بنسبة قليلة بسبب الأستقرار النسبي في الإقتصاد السوداني في هذا العام.

غير أن الأستقرار النسبي الذي تمتع به السودان أخذ في التراجع تحت تأثير عوامل عديدة، ابرزها التوسع الكبير في الأنفاق الحكومي بسبب العديد من الأستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية من توقيع إتفاقية السلام منذ العام 2005م، ومشكلة شرق السودان، وفضلاً عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في العام 2008م وامتدت الي ما بعد ذلك، حيث كان لإنخفاض اسعار البترول العالمية في العام 2009م أثر كبير علي الموازنة العامة الأمر الذي ادي الي انخفاض معدل نمو الاستثمار في الفترة، وفي العام 2010م انخفض تبعاً لتلك الأثار ثم ارتفع معدل نمو الاستثمار في العام 2011م الا انه إنخفض في العام 2012م الي (0.2) الأمر الذي أدي الي ارتفاع معدلات التضخم الي (41.6) في هذا العام.

اما الاستثمارات الوطنية المصدقة خلال الفترة 2008م إلى 2011م فقد سجلت الاستثمارات الوطنية للقطاع الصناعي ارتفاعاً متواصلاً خلال هذه الفترة 2008-2011م فقد بلغت نسبة (10%)، (40%، 56%)، بينما يلاحظ أن عدد الاستثمارات الوطنية للقطاع الخدمي كان متذبذباً لذات الفترة حيث سجل إنخفاضاً في العام 2009م عن العام 2008م بنسبة 23% ثم عاود الارتفاع في العام 2010م، وفي مجال القطاع الزراعي قد سجل عدد الاستثمارات الوطنية إنخفاضاً للعام 2009م عن العام 2008م بنسبة 37% ثم عاود الارتفاع في عامي 2010م و2011م بنسب قدرها 42.2% و86%، وبالإشارة لحجم الاستثمارات الوطنية خلال الفترة من 2008م إلى 2011م، فقد سجل القطاع الصناعي إنخفاضاً مستمراً في هذه الفترة وبلغت نسبه (49% و72% و54%)، كما أن حجم الاستثمارات الوطنية في القطاع الخدمي قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً لذات الفترة بلغت نسبته (71% و36% و74%)، اما حجم الاستثمارات الزراعية فقد سجلت زيادة في عامي 2009م و2010م حيث بلغت نسبتها (61% و26% اما في العام 2011م فقد سجل إنخفاضاً قدرة 2% من العام 2010م.

وفي عام 2012 فان حجم الاستثمارات الوطنية قد انخفضت وبلغت قيمتها 12712 بمعدل نمو بلغت نسبة (0.2%) وهو اقل من العام 2011 حيث بلغ حجم الاستثمار 16270 بمعدل نمو (3.6%).

وانخفض صافي الاستثمار المباشر للداخل من 2,312.9 مليون دولار في عام 2012 إلى 2,179.1 مليون دولار في عام 2013 بمعدل % 5.8، بينما تحول صافي استثمارات الحافظة من تدفقات للداخل بمبلغ، 0.9 مليون دولار في عام 2012 إلى تدفقات للخارج بمبلغ 3.7 مليون دولار في عام 2013 أما صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى، فقد ارتفعت التدفقات للداخل من مبلغ 1,134.1 مليون دولار في عام 2012 إلى مبلغ 1,445.7 مليون دولار في عام 2013 بمعدل % 27.5، وذلك لتحول صافي الأصول الأجنبية للسلطة النقدية من تدفق للخارج بمبلغ 492.4 مليون دولار في عام 2012م إلى تدفق للداخل بمبلغ 282.3 مليون دولار في عام 2013، وتحول صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية من تدفق للخارج بمبلغ 63.1 مليون دولار في عام 2012 إلى تدفق للداخل بمبلغ 242.4 مليون دولار في عام 2013 م.

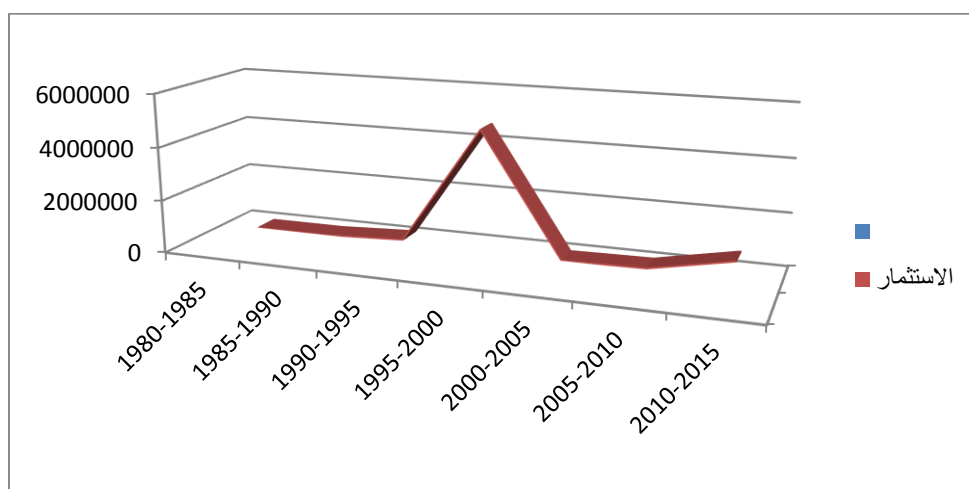
كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من 1,687.9 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,277.4 مليون دولار في عام 2014 بمعدل % 24.3، بينما تحول صافي استثمارات الحافظة من تدفقات للخارج بمبلغ 3.7 مليون دولار في عام 2013 إلى تدفقات للداخل بمبلغ 8.5 مليون دولار في عام 2014م.

وارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى من 1,821.4 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,969.2 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 8.1%، وذلك لارتفاع صافي التدفقات الخارجية للقطاع العام للداخل من مبلغ 1,417.4 مليون دولار في عام 2013 إلى مبلغ 1,607.7 مليون دولار في عام 2014م، بالإضافة إلى تحول صافي الاصول الخارجية للسلطة النقدية من تدفق للخارج بمبلغ 159.0 مليون دولار في عام 2013 إلى تدفق للداخل بمبلغ 251.6 مليون دولار في عام 2014م.

وايضاً ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر من 1,251.3 مليون دولار في عام 2014م إلى 1,736.7 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 38.8%، بينما تحول صافي استثمارات الحافظة من تدفقات للداخل بمبلغ 8.5 مليون دولار في عام 2014 إلى تدفقات للخارج بمبلغ 2.8 مليون دولار في عام 2015م.

ويلاحظ كذلك ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى من 633.8 مليون دولار في عام 2014 إلى 3,997.6 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 530.7%، وذلك لارتفاع بند صافي الأصول الخارجية للسلطة النقدية من 236.5 مليون دولار في عام 2014م إلى 2,068.2 مليون دولار عام 2015م بمعدل 774.5% بسبب التدفقات الداخلة من الودائع الأجنبية والتسهيلات التجارية، بالإضافة إلى ارتفاع بند صافي الأصول الخارجية للقطاع العام من مبلغ 367 مليون دولار في عام 2014 م إلى مبلغ 1,230.6 مليون دولار في عام 2015 بمعدل % 235.3 لارتفاع الفوائد على متأخرات القروض الأجنبية بمعدل. 195.9 .

والشكل التالي يوضح متوسط تطور الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م.
شكل رقم (2/1/4): متوسط تطور الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم(5/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الاستثمار الكلي خلال الفترة 1980-2015م:

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
894045.9	241.3000	105498.3	22838.50	196960.1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم(5/1/4) أن أعلى قيمة للاستثمار الكلي بلغت (894045.9) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للاستثمار الكلي بلغت (241.30)، كما بلغ متوسط القيم (105498.3)، بإنحراف معياري(196960.1).

3/ الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1980-2015م):

الجدول التالي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في السودان في خلال الفترة 1980-2015م جدول رقم(6/1/4): تطور الإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة 1980-2015م:

النسبة المئوية*	متوسط الإيرادات الضريبية	العام
0.29%	792.32	1985-1980م
1.25%	3360.58	1990-1985م
29.04%	77502	1995-1990م
59.44%	158625.8	2000-1995م
0.09%	250.8	2005-2000م
1.79%	4790.88	2010-2005م
8.06%	21509.17	2015-2010م

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1985-1980م على المجموع الكلي لمتوسط الإيرادات الضريبية.

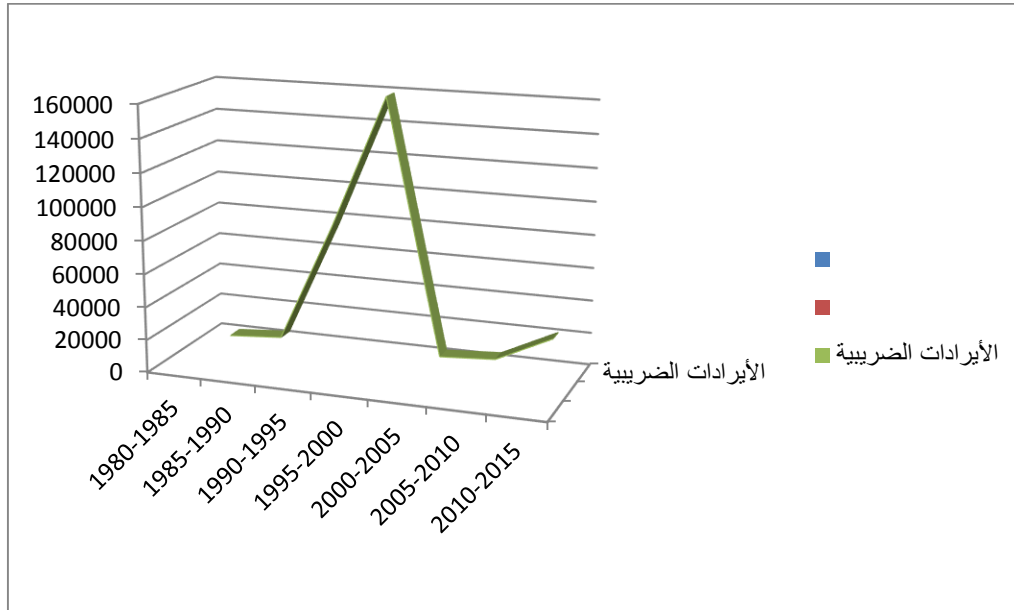
تعتبر الإيرادات الضريبية العمود الفقري لإيرادات الحكومة المركزية في السودان، وقد بلغ متوسط الإيرادات الضريبية في الفترة من 1980م إلى 2000م ضعف متوسط مساهمة مصادر الإيرادات غير الضريبية، وبلغت نسبة مساهمتها في إيرادات الحكومة 70% من جملة الإيرادات و30% لمصادر إيرادات الحكومة الأخرى، وتؤكد هذه النسبة اعتماد الحكومة علي الضرائب في إيراداتها اعتماداً أساسياً، ومنذ عام 2000م ظلت الإيرادات الضريبية مستقرة مع إتجاهها إلى الإنخفاض، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 48.3% في عام 2000م و51.5% في 2001م، وفي عام 2002م 38.5%، وفي عام 2006م بلغت مساهمتها 39%، وشهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2004م و2005م حيث بلغت 41% و41.1% علي التوالي، ولكن من الملاحظ أن الضرائب المباشرة قد مثلت الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات الضريبية وبلغت نسبة

مساهمتها نسبة 80%، كما أن نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي لم تتجاوز 5.2% في عام 2000م وبلغت أعلى نسبة في عام 2006م حيث وصلت 8.5%. ومنذ عام 2007م ظلت الضرائب غير المباشرة تمثل النسبة الأعلى في مكونات الإيرادات الضريبية وبلغت نسبتها 83.2% وزادت إلى 84.4% في عام 2008م ثم استقرت نسبة مساهمتها في نسبة 86.8% و86.5% في عامي 2009م و2010م وارتفعت إلى 90.9% في عام 2011م.

ويلاحظ كذلك ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بشكل ملحوظ من 22,168.1 مليون جنيه في عام 2012 إلى 34,311.5 مليون جنيه في عام 2013م بمعدل 54.8%، ويعزى ذلك بصورة أساسية للارتفاع في كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، كما أن الإيرادات الضريبية تمثل نسبة 70% من إجمالي الإيرادات، وبلغ الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية خلال عام 2013 مبلغ 24,133.7 مليون جنيه بنسبة أداء 139.9% عن الربط المقدر بمبلغ 17,254.0 مليون جنيه، وبمعدل ارتفاع 55.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2012 البالغ 15,567.4 مليون جنيه، ويعزى ذلك بصورة أساسية للزيادة الكبيرة في بندي الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية الناتجة عن تنفيذ الحكومة للحزمة الثانية للإجراءات الترشيدية في عام 2013 التي قضت بزيادة الضرائب والرسوم على بعض السلع والخدمات.

أما عن الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية خلال عام 2015م، فيلاحظ أن الإيرادات الضريبية حققت 41,963.3 مليون جنيه بنسبة أداء 106.8% عن الربط المقدر بمبلغ 39,276.6 مليون جنيه بمعدل ارتفاع 19.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2014 البالغ 35,178.1 مليون جنيه، ويعزى ذلك بصورة أساسية للجهود الفنية والإدارية من قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وديوان الضرائب والإدارة العامة للجمارك، والمتمثلة في استمرار تنظيم حملات لمكافحة التهريب الضريبي والجمركي، وتوسيع المظلة الضريبية ومراجعة رسوم خدمات الوحدات الإدارية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع التحصيل الإلكتروني.

والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م.
شكل رقم (3/1/4): تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م
جدول رقم(7/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1980-2015م:

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الوسط	الانحراف المعياري
604580.0	157.6000	4642.600	36527.67	107451.8

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول رقم(7/1/4) أن أعلى قيمة للإيرادات الضريبية بلغت (604580.0) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للإيرادات الضريبية بلغت (157.60)، كما بلغ متوسط القيم (4642.60)، بانحراف معياري (107451.8).

4/ الواردات خلال الفترة (1980-2015م):

الجدول التالي يوضح متوسط تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م
جدول رقم(8/1/4): متوسط تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م:

النسبة المئوية*	متوسط الواردات	العام
0.12%	780.32	1985-1980م
0.31%	1903.72	1990-1985م
5.17%	31113.44	1995-1990م
84.59%	508880.3	2000-1995م
1.04%	6252.44	2005-2000م
2.92%	17590.62	2010-2005م
5.81%	35002.17	2015-2010م

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط الواردات خلال الفترة 1980-1985م على المجموع الكلي لمتوسط الواردات.

من خلال الجدول رقم(8/1/4) يتضح أن السودان يعتمد علي الواردات بنسبة أكبر من الصادرات، حيث بلغ متوسط الواردات في الفترة من 1980م إلى 1985م قيمة 780.32 مليون دولار، وظلت قيمة الواردات في تزايد مستمر عدا الإنخفاض الطفيف الذي حدث في قيمتها في عام 1981م، وتعزي هذه الزيادة نتيجة للتضخم الذي زاد بمعدلات كبيرة خلال الفترة من عام 1985م - 1990م وقد بلغ متوسط الواردات خلال هذه الفترة 1902.72 مليون دولار وبنسبة تغير 40%.
أما مصادر هذه الواردات فقد جاءت أكبر النسب خلال هذه الفترة من دول السوق الأوروبية المشتركة، حيث تراوحت النسب المئوية للواردات منها بين 42.2% في عام 1980م كأعلي نسبة سنوية و22.4% في عام 1990م كأدني نسبة سنوية طول هذه الفترة، وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكبر مصدر لواردات السودان طول هذه الفترة حيث بلغت أعلي نسب الإستيراد السنوي منها 23.5% في عام 1990م وأدني نسب الاستيراد السنوي منها كان عام 1980م ولم يتجاوز 8.3% من جملة الواردات.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث كأحد الموردين الرئيسيين للسودان بمتوسط سنوي يبلغ 7% من جملة الواردات للسودان خلال الفترة المذكورة، فقد كانت أعلي نسبة سنوية لواردات السودان منها هي نسبة 11% في عام 1981م وأقل نسبة سنوية لواردات السودان منها كانت 1.4% في عام 1991م، وتأتي اليابان في المركز الرابع، وكانت أعلي نسبة واردات

منها في عام 1993م حيث بلغت 11% من جملة الواردات، وكانت أقل النسب السنوية لواردات السودان من اليابان هي 8.1% من جملة الواردات في عام 1990م.

وتأتي جمهورية مصر كثاني دولة عربية والخامسة علي مستوي الدول كمصدر رئيس لواردات السودان، وقد بلغت أعلى النسب لاستيراد السودان من مصر خلال هذه الفترة نسبة 6.5% منة جملة الواردات في عام 1987م، وكانت أقل نسب تشارك بها مصر في واردات السودان هي 1% في عام 1981م.

وأهم الدول التي يستورد منها السودان بعد هذه الدول هي دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا والصين والهند وليبيا منذ عام 1990م.

وبلغ متوسط الواردات السودانية في الفترة من 1990م إلى 1995م (31113.44) مليون دولار مقارنة بالفترة من عام 1995م إلى عام 2000م حيث بلغ المتوسط (508880.3) مليون دولار بنسبة تغير 6.11% خلال هذه الفترة، والسمة الظاهرة لكل الوردات من المصادر المختلفة هي التذبذب الواضح طوال الفترة، وظلت الواردات في زيادة مستمرة في حجمها وقيمتها خلال الفترة من 1980م إلى 2002م، حيث بلغت في عام 2002م 215283 مليون دولار وواصلت إرتفاعها حتي تضاعفت في عام 2005م بمبلغ 5946 مليون دولار وارتفعت إلى 7104.7 مليون دولار في عام 2006م بنسبة زيادة قدرها 19.1% وواصلت في الإرتفاع حتي عام 2010م وبلغت قيمتها 8839.49 مليون دولار وبنسبة زيادة قدرها 3.6% وزيادة كلية للفترة من 2002م إلي 2010م بلغت نسبتها 387%.

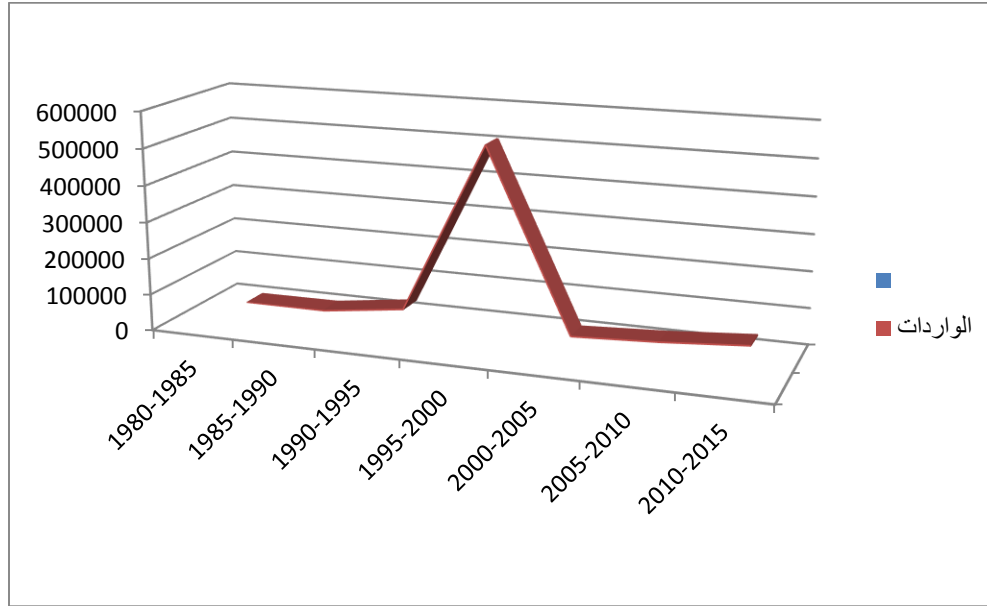
أما الواردات في عام 2011م فقد انخفضت 8127.27 مليون دولار بمعدل 8% وذلك نتيجة لبعض إجراءات ترشيد الإستيراد التي إتخذتها السلطات لسنة 2011م الصادرة من وزارة التجارة الخارجية والذي يحظر إستيراد بعض السلع مما أدي إلي إنخفاض كل من وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية.

ويلاحظ كذلك ارتفاع قيمة الواردات 9230 مليون دولار في عام 2012م إلى 9,918 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 7.5%، حيث ارتفعت قيمة واردات كل من المواد الغذائية المواد الخام والمواد الكيماوية والمنسوجات والمشروبات والتبغ، بينما انخفضت قيمة واردات كل من المصنوعات والآلات والمعدات ووسائل النقل.

ويلاحظ أيضاً ارتفاع قيمة الواردات من 8,105.9 مليون دولار في عام 2014 إلى 8,367.6 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 3.2%، ونتج ذلك أساساً من ارتفاع واردات القطاع

الخاص من 6,915.5 مليون دولار في عام 2014 إلى 7,512.3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 8.6 %، بينما انخفضت واردات الحكومة من 1,190.4 مليون دولار في عام 2014 إلى 855.3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 28.1%.

والشكل التالي يوضح تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م
شكل رقم (4/1/4): تطور الواردات السودانية خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الواردات خلال الفترة 1980-2015م.
جدول رقم (9/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الواردات خلال الفترة 1980-2015م:

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الوسط	الانحراف المعياري
2539958.	394.6000	4902.900	85386.54	427496.8

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (9/1/4) أن أعلى قيمة للواردات بلغت (2539958) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للواردات بلغت (394.60)، كما بلغ متوسط القيم (4902.90)، بانحراف معياري (427496.8).

5/الطلب علي النقود خلال الفترة (1980-2015م):

الجدول التالي يوضح تطور الطلب علي النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (10/1/4): تطور الطلب علي النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م:
القيمة بملايين الجنيهات

النسبة المئوية*	متوسط الطلب علي النقود	العام
1.95%	2.198	1985-1980م
0.01%	12.222	1990-1985م
0.12%	139.974	1995-1990م
1.44%	1623.528	2000-1995م
5.39%	6083.622	2005-2000م
46.76%	52690.98	2010-2005م
46.25%	52121.74	2015-2010م

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

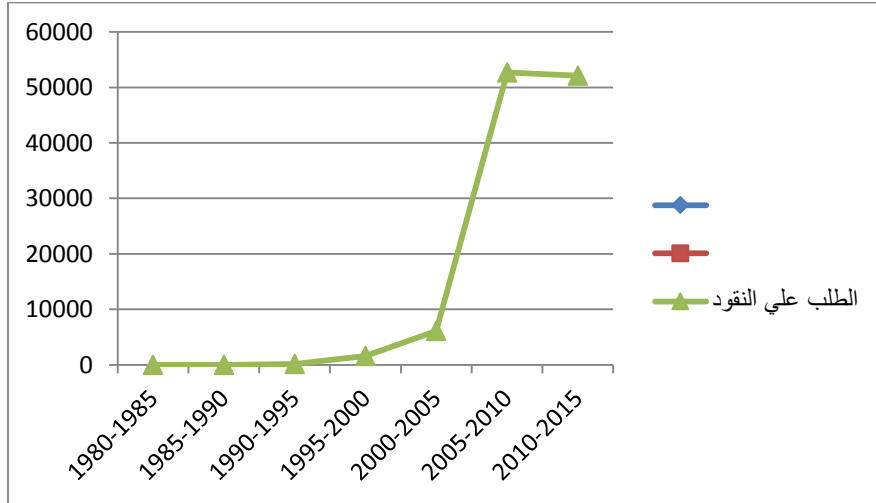
* النسبة المئوية لمتوسط الطلب على النقود خلال الفترة 1985-1980م على المجموع الكلي لمتوسط الطلب على النقود.

من خلال الجدول رقم (10/1/4) يتضح أن الطلب على النقود كان متذبذباً بصورة كبيرة خلال الفترة (1980-2015م)، حيث بلغ متوسط الطلب على النقود في الفترة من 1980-1985م نسبة 2.198 مقارنة مع متوسط الفترة من 1985-1990م حيث بلغ نسبة 12.222 وبنسبة تغير 17.98% خلال هذه الفترة، وبلغ أعلى مستوى 22.71% في عام 1989م مما صاحبه ارتفاع في مستوى التضخم حيث بلغ 74.1%، ويلاحظ ان معدل التضخم كبير نسبياً بالنظر إلى هوامش المراجحات خلال هذه الفترة 1989م، حيث بلغت في العام الذي يليه 10% زادت هوامش المراجحات بصورة ضئيلة مما يؤثر ذلك بلا شك على الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في عام 1984م 11,81 وهذه السنة وافقت الاحوال الاقتصادية المتردية بسبب الاحوال الطبيعية من جفاف وتصحر واوضاع اقتصادية وسياسية متدنية بالتالي أثرت سلباً على الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر من اهم مقاييس الدخل ويتأثر الطلب على النقود الذي يعتمد بصورة كبيرة على مستوى الدخل حسب ما جاء في النظرية الاقتصادية.

وبلغ متوسط الطلب على النقود خلال الفترة 1990-1995م نسبة 139.974 مقارنة مع متوسط الطلب على النقود خلال الفترة 1995-2000م حيث بلغ نسبة 1623.528 وبنسبة تغير 8.62% خلال هذه الفترة، وذلك لأن الطلب على النقود خلال هذه الفترة زاد وبصورة كبيرة خاصة عام 1995م حيث بلغ 705.87 مما ادى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة حتي وصلت إلى 130.44%، ثم بدأ بالانخفاض واستقر خلال الفترة 1990-2000م حيث بلغ نسبة 1.44%.

وبلغ متوسط الطلب علي النقود في الفترة من 2000-2005م نسبة 6083.622 مقارنة مع متوسط الطلب على النقود خلال الفترة 2005-2010م حيث بلغ نسبة 52690.98 ونسبة تغير 11.54%، ويرجع السبب في زيادة الطلب علي النقود خلال هذه الفترة، نسبة لإستخراج وتصدير البترول مما أدى إلى إنخفاض معدلات التضخم خلال الفترة واستقرار اسعار الصرف، واستقرار كبير في الاسعار إلى أن وصل معدل التضخم في عام 2010 نسبة 9.7%. وفي الفترة 2010-2015م بلغ متوسط الطلب علي النقود نسبة 52121.74 ونسبة تغير بلغت 1.0% ويرجع السبب في إنخفاض الطلب على النقود نسبة لإنفصال جنوب السودان والذي أدى بدوره إلى تذبذب في سعر الصرف وذلك لخروج النفط من الصادرات السودانية، وارتفعت نسبة التضخم مرة أخرى حتي وصلت إلى 84%، وبروز السوق السوداء، مما أدى إلى الزيادة في كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود مما أدى إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور، نتيجة لانخفاض أسعار الصرف.

الشكل التالي يوضح تطور الطلب علي النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م شكل رقم (5/1/4): تطور الطلب علي النقود في السودان خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي الطلب علي النقود الكلي خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم(11/1/4): نتائج التحليل الإحصائي الطلب علي النقود الكلي في الفترة 1980-2015م:

أعلي قيمة	أدني قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
-----------	-----------	---------------	--------	-------------------

36072.42	17252.06	1597.140	1.230000	178710.8
----------	----------	----------	----------	----------

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول جدول رقم (11/1/4) أن أعلى قيمة للطلب علي النقود بلغت (178710.8) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للطلب علي النقود بلغت (1.23)، كما بلغ متوسط القيم (1597.14)، بإنحراف معياري (36072.42).

6/ أسعار الفائدة وهوامش ارباح المرابحات خلال الفترة (1980-2015م):

الجدول التالي يوضح تطور أسعار الفائدة وهوامش ارباح المرابحات خلال الفترة 1980-2015م. جدول رقم (12/1/4): تطور أسعار الفائدة وهوامش ارباح المرابحات خلال الفترة 1980-2015م:

النسبة المئوية*	متوسط سعر الفائدة	العام
7.67%	10.8	1985-1980م
13.22%	18.6	1990-1985م
20.48%	28.82	1995-1990م
23.31%	32.8	2000-1995م
12.01%	16.9	2005-2000م
9.36%	13.18	2010-2005م
13.91%	19.57	2015-2010م

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط سعر الفائدة خلال الفترة 1980-1985م على المجموع الكلي لمتوسط سعر الفائدة. يعتبر سعر البنك أو سعر الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمها بنك السودان في إدارة السياسة النقدية وتستخدم لأغراض، تنظيم حجم الائتمان حيث أن رفع سعر الخصم يؤدي إلى التقليل من الطلب على القروض من قبل المصارف التجارية، وإحداث توازن بين الإيداع والاستثمار، وذلك بتغيير السعر رفعاً وخفضاً لإحداث التوازن، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات حيث أن رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الوطنية في الخارج والعكس صحيح.

يوضح الجدول رقم (12/1/4) أن متوسط سعر الفائدة في الفترة من 1980م إلى 1985م بلغ 10.8% مقارنة مع متوسط سعر الفائدة في الفترة من 1985م إلى عام 1990م نسبة

18.6%، ويعزي ذلك الإرتفاع بسبب الزيادة في المستمرة في سعر الخصم لأن المصارف قد تجاوزت السقوف الائتمانية لأن السقوف الائتمانية مضافاً إليها العقوبة أقل من الأرباح التي تجنيها المصارف، مما أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم من 26.09% الي 74.08% أي بنسبة نمو 183%، وأن نسبة التضخم تفوق سعر الخصم مضافاً اليه العقوبة الائتمانية.

وايضاً بلغ متوسط هوامش المربحات في الفترة من 1990م إلى 1995م 28.82% مقارنة مع متوسط هوامش المربحات في الفترة من 1995م إلى عام 2000م بنسبة 32.8، تبين هذه النسب علي أن البنوك ظلت تسجل خسائر مستمرة من جراء منح التمويل للعملاء وذلك بفعل تآكل أموالها من جراء التضخم في حين يجني عملاء البنوك المنافع من الحصول علي تمويل بتكلفة أقل بكثير جداً من معدلات التضخم السائدة، وبالنظر للهوامش الاسمية والمستهدفة لفترة 1995م إلى سنة 2000م، يلاحظ أنها أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 130% في المتوسط و 47% في المتوسط خلال عامي 1996م و1997م وبالذات في عام 1996م حيث أن البنوك قد خسرت من جراء التمويل الذي منحتة للقطاع الخاص حيث بلغ الفرق بين الهوامش الاسمية للبنوك ومعدلات التضخم حوالي 97% و 2% في المتوسط للعامين، و منذ عام 1998م انخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة حيث بلغ الفرق بين أسعار الفائدة للبنوك والتضخم حتي وصلت حوالي 13%، وأصبحت البنوك تحقق أرباحاً عالية علي حساب العملاء مما قد يكون له الأثر السالب في زيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم الإنتاج وأخيراً زيادة المستوى العام للأسعار.

ورغم النجاح المحدود لهذه الأداة في الحد من النمو غير المفيد للتمويل المصرفي، ومنذ بداية عام 1998م ونظراً للانخفاض الكبير في معدلات التضخم، فقد تم تخفيض الهوامش الربحية المستهدفة والمحددة من قبل بنك السودان من 30% في عام 1998م إلى 20% في عام 1999م ومن ثم إلى 18% في عام 2000م.

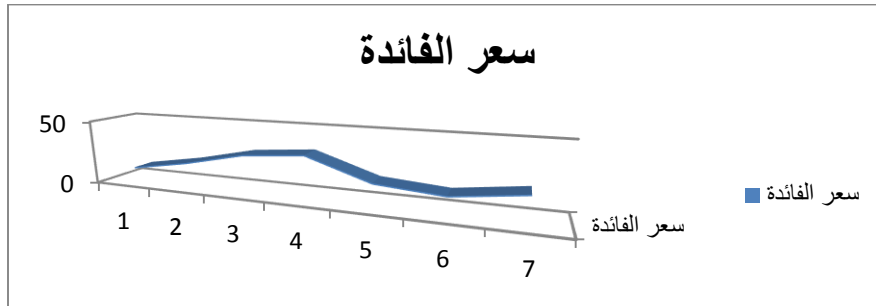
ويلاحظ ايضاً أن متوسط هوامش المربحات في الفترة من 2000م إلى 2005م بلغ نسبة 16.9% مقارنة مع متوسط هوامش المربحات في الفترة من 2005م إلى 2010م بنسبة 13.8% وقد إنخفضت نسبة هوامش المربحات مما كانت عليه حتي بلغ المتوسط في نهاية الفترة 13.8%، وذلك بسبب الرقابة غير المباشرة من بنك السودان لعدم تجاوز البنوك لهذه الهوامش بنسب كبيرة قد تؤدي لزيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم تؤدي لعدم تشجيع الإنتاج .

كما أنه قد تم تخفيض هذه الهوامش كإجراء لخفض تكلفة التمويل المصرفي بغرض زيادة الطلب عليه ودعم سياسات العرض التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 2000م إلى 2008م وتم

تحديد هوامش المرباحات بنسبة (9%) كمؤشر في العام، وترك لكل من صرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الاداء خلال العام 2009م تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي لهوامش المرباحات بين 9.7%-11.6% لكل المصارف، بينما تراوحت متوسط نسب المشاركات بين 28.3%-39.4%، بينما تراوحت متوسط نسب المشاركات الفعلية نسبة 33.7% خلال العام 2010م. ويلاحظ ايضاً أن متوسط سعر الفائدة في الفترة من 2010م إلى 2015م بلغ نسبة 19.57% وذلك بسبب تحديد تكلفة التمويل بنسبة (9%) كمؤشر في العام للعملة المحلية والاجنبية، وتم تحديد نسب الأرباح لعام 2011م بنسبة 12% في العام، تراوحت نسب المتوسط الترجيحي لهوامش الفعلية للأرباح بالمصارف بنسبة 9.9%، وقد ساهم ذلك في خفض تكلفة التمويل بالتالي خفض تكلفة السلع المقدمة للجمهور، بينما بلغ متوسط نسب المشاركات الفعلية للعملاء 30.8% مما أسهم في زيادة حجم الموارد المصرفية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتم ترك تحديدها للبنوك التجارية في عام 2012م وظل هذا الوضع إلي عام 2015م.

الشكل التالي يوضح تطور أسعار الفائدة وهوامش المرباحات خلال الفترة 1980-2015م

شكل رقم (6/1/4): تطور أسعار الفائدة وهوامش المرباحات خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير سعر الفائدة وهوامش المرباحات خلال الفترة 1980-2015م.

جدول رقم (13/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير سعر الفائدة وهوامش المرباحات خلال الفترة 1980-2015م:

أعلي قيمة	أدني قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
41.70000	8.000000	19.00000	20.18000	8.211355

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (13/1/4) أن أعلى قيمة لسعر الفائدة بلغت (41.70) لهذه الفترة، كما أن أقل قيمة لسعر الفائدة بلغت (8.0)، كما بلغ متوسط القيم (19.0)، بإنحراف معياري (8.211355).

7/ الدخل القومي خلال الفترة 1980-2015م:

والجدول التالي يوضح تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م
جدول رقم (14/1/4): يوضح تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م

النسبة المئوية*	متوسط الدخل القومي	العام
0.34%	6591.56	1985-1980م
1.91%	36722.3	1990-1985م
34.49%	659998.6	1995-1990م
40.75%	779659.7	2000-1995م
2.27%	43522.86	2005-2000م
5.341%	102194.9	2010-2005م
14.87%	284520.5	2015-2010م

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

* النسبة المئوية لمتوسط الدخل القومي خلال الفترة 1985-1980م على المجموع الكلي لمتوسط الدخل القومي. من خلال الجدول رقم (14/1/4) يتضح أن الدخل القومي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصصاً منه الإهلاك، مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي، فقد بلغ متوسط الدخل القومي في الفترة من 1980م إلى 1990م بلغ قيمة (43313.86) مليون جنية وذلك لأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة وبلغت أعلى قيمة لها في عام 1988م 41.52% ويرجع هذا التذبذب في هذه الفترة إلى الاعتماد على الري المطري، كما بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة أعلى قيمة لها في عام 1984م حوالي 15.98% ويرجع ذلك إلى أن الصناعة في ذلك الوقت كانت تعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالانتاج الاستهلاكي المباشر كانت شبه مستقره.

وكذلك في الفترة من 1990م إلى 2000م ارتفع متوسط الدخل القومي الإجمالي وبلغ (1439658.3) مليون جنية وذلك نسبة إلى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في عام 1991م حيث بلغت 41.68% وانخفضت هذه النسبة مرة أخرى حتى وصلت أدنى قيمة لها في عام 1993م 35.73% ونجد أن هذه النسبة عاودت الارتفاع عام 1998م لتبلغ 46.35% ثم بدأت هذه

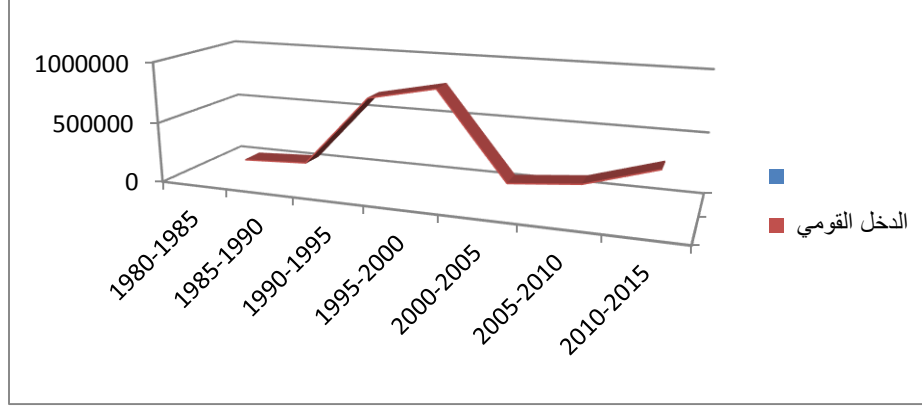
النسبة بالانخفاض حتى وصلت عام 2000م بالرغم من التذبذب في إنتاجية القطاع الزراعي في هذه الفترة بالزيادة والإنخفاض، وقد ساعد في ذلك القطاع الصناعي لأنه كان شبة مستقر في إنتاج مثل صناعه السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعه النسيج والاسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والانشطه الحرفيه.

وفي الفترة من 2000م إلى 2010م شهدت تحسن واضح في معدل نمو الدخل القومي الإجمالي نسبة لاستهداف للسياسات الاقتصادية لتطوير القطاعات الإنتاجية، نتيجة لذلك ارتفع متوسط الدخل القومي الإجمالي وبلغ (145722.76)، بالرغم من إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي حتى وصلت في عام 2010م إلى 24.61% ويرجع ذلك الى للتدهور في الزراعة المطريه التقليديه وتناقص مساهمه الثروه الحيوانيه ويرجع ذلك الى ضعف المؤسسات التمويلية المتخصصة التي يمكن أن توفر التمويل اللازم لهذا القطاع، إلا أن مساهمه القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من 17.9 في عام 2001م الى 18.1% في عام 2008م وظلت هذه النسبه في الارتفاع حتي عام 2010م وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 28.43%.

ويلاحظ أيضاً في الفترة من 2010م إلى 2015م بلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي (284520.5)، حيث إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 31.9% في عام 2014 إلى 31.4% في عام 2015م، وذلك نسبة لظهور البترول مما أدى إلى اهمال القطاع الزراعي والإعتماد علي طاقة النفط والتعدين وإستخراج الذهب، بالإضافة إلى انفصال الجنوب مما أدى إلى خروج النفط من قاعدة القطاعات المنتجة في السودان، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 16.0% في عام 2014 إلى 15.4% في عام 2015، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الفرعية المكونة له وتشمل النفط من 2.5% في عام 2014 إلى 2.1% في عام 2015، وأيضاً التعدين والمحاجر من 2.5% في عام 2014 إلى 2.1% في عام 2015، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية واليدوية من 10.1% في عام 2014 إلى 10.3% في عام 2015م، وانخفض معدل نمو الدخل القومي من 45.4% في عام 2014 إلى 24.5% في عام 2015 نسبة لانخفاض تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي.

الشكل التالي يوضح تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م.

شكل رقم (7/1/4): تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1980-2015م:



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة.

الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل القومي خلال الفترة 1980-2015م. جدول رقم (15/1/4): نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الدخل القومي خلال الفترة 1980-2015م

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
3828565.	3583.000	60480.10	266300.7	698209.5

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج e-vives من بيانات الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (15/1/4) أن أعلى قيمة للدخل القومي بلغت (3828565) لهذه الفترة كما أن أقل قيمة للدخل القومي بلغت (3583.0)، كما بلغ متوسط القيم (60480.1)، بإنحراف معياري (698209.5).

المبحث الثاني

توصيف وتقدير النموذج

1.2.4 مقدمة:

لنماذج القياسية دور هام في التحليل الإقتصادي، وإنتشر إستخدام النماذج في البحوث والدراسات الإقتصادية بشكل واسع، ويرجع ذلك لسببين:¹

¹ طارق الرشيد، أسامية حسن، سلسلة الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج EVIEWS، ص3.

اولهما: إن النماذج القياسية اصبحت اداة من أدوات التحليل الإقتصادي والإحصائي التي تساعد علي حقيقة التعرف على المتغيرات الإقتصادية، ومدى إرتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منهما على الاخرى، وإستخلاص النتائج التي يتعزز علي المنطق العادي إدراكها بسهولة. ثانياً: ظهور الحاسبات الإلكترونية وحدوث التطور الهائل مما أتاح إستخدام المنهج الرياضي في المشكلات الرياضية المعقدة بسهولة، الى جانب الثقة في الحاسبات والحل.

1- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة)، والشكل الرياضي للنموذج يتكون من ثمانية معادلات خمسة منها معادلات النموذج، وثلاث معادلات تعريفية.

معادلات النموذج:

$$PC = \beta_0 + \beta_1 yd + u1 \quad (1)$$

$$TI = \beta_0 - \beta_1 r + u2 \quad (2)$$

$$TR = \beta_0 + \beta_1 yd + u3 \quad (3)$$

$$IM = \beta_0 + \beta_1 y + u4 \quad (4)$$

$$MD = \beta_0 + \beta_1 y - \beta_2 r + u5 \quad (5)$$

المعادلات التعريفية:

$$YD = (Y - T) \quad (6)$$

$$Y = PC + I + GC + (X - M) \quad (7)$$

$$MD = M \quad (8)$$

تحديد الاشارات المسبقة للمعالم:

وفقاً للنظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة، نتوقع ان تكون اشارات المعالم كالاتي:

معادلة الاستهلاك الخاص:

B_0 : تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة)

B_1 : تمثل معامل الدخل المتاح بالنسبة للاستهلاك الخاص (نتوقع أن تكون موجبة)، بمعنى كلما

زاد الدخل المتاح زاد الإستهلاك الخاص.

الاستثمار الكلي:

B_0 : تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة).

B₁: تمثل معامل سعر الفائدة بالنسبة للاستثمار الكلي (نتوقع أن تكون سالبة)، بمعنى أنه كلما زاد سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار.

معادلة الضرائب:

B₀: تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة).

B₁: تمثل معامل الدخل الإجمالي بالنسبة للضرائب (نتوقع أن تكون موجبة)، كلما زاد الدخل الإجمالي زادت الضرائب.

معادلة المستوردات:

B₀: تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة).

B₁: تمثل معامل الدخل القومي بالنسبة للمستوردات (نتوقع أن تكون موجبة)، كلما زاد الدخل القومي زادت المستوردات.

معادلة الطلب علي النقود:

B₀: تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة).

B₁: تمثل معامل الدخل القومي بالنسبة للطلب علي النقود (نتوقع أن تكون موجبة)، كلما زاد الدخل القومي زاد الطلب علي النقود.

B₂: تمثل معامل سعر الفائدة بالنسبة للطلب علي النقود (نتوقع أن تكون سالبة)، كلما زاد سعر الفائدة قل الطلب علي النقود.

2- تحديد العلاقة بين متغيرات معادلات النموذج:

1. معادلة الاستهلاك الخاص: وهي تعني أن الاستهلاك الخاص يعتمد علي الدخل المتاح وهو الدخل الإجمالي بعد الضرائب، وتتناسب معه طردياً.

2. معادلة الاستثمار الكلي: وهي تعني أن الاستثمار يعتمد علي سعر الفائدة ويتناسب معه عكسياً.

3. معادلة الضرائب: وهي تعني أن حصيلة الضرائب تعتمد علي الدخل الإجمالي وتتناسب معه طردياً.

4. معادلة المستوردات: وهي تعني أن المستوردات ترتبط طردياً مع الدخل القومي.

5. معادلة الطلب علي النقود: تبين أن الطلب علي النقود يرتبط طردياً علي الدخل القومي وعكسياً مع سعر الفائدة.

المعادلات التعريفية:

6. المعادلة الأولى: تعرف الدخل المتاح بأنه يساوي الدخل الإجمالي مطروحاً منه الضرائب.

7. **المعادلة الثانية:** تدل علي أن التوازن في سوق السلع يكون عندما يتساوي المعروض منها علي الطلب عليها.

8. **المعادلة الثالثة:** تبين أن التوازن في سوق المال يكون عندما يتساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

المبحث الثالث

فحص بيانات الدراسة

1.3.4 اختبار سكون السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend) الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في اتجاهات معاكسة، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس

صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة. يعني أنها لا تحتوي على جذور الوحدة، ويعني جذر الوحدة في سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن⁽¹⁾.

2.3.4 الاختبارات المستخدمة لمعرفة سكون السلسلة:

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد أهمها الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية (Time Plot)، والرسم الصندوقي المتتالي (Sequential Box Plot)، واختبارات جذور الوحدة، ويستخدم في هذا البحث اختبارات جذور الوحدة، وعند تطبيق اختبار جذر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولى، وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد من أهمها:-

أ. اختبار ديكي فوللر المبسط (Dickey- Fuller, 1979).

ب. اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey- Fuller, 1981).

ج. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)¹.

و Augmented DF and pp وأخطاء التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:-

جدول رقم (1/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للإستهلاك الخاص:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الإنفاق الاستهلاكي	-2.976263	-3.750725	-	-	عند مستواه
الخاص (pc)	-	-	2.976263	9.167054	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ Eviews 9 ملحق رقم (1)

¹ طارق محمد الرشيد - سامية حسن محمود- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E- views - استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك- بدون طبعة - ب ت - ص 2.

من الجدول رقم (1/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الإنفاق الاستهلاكي الخاص ل ADF test statistic بلغت (-3.750725) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.976263) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (1/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الإنفاق الاستهلاكي الخاص ل pp test statistic بلغت (-9.167054) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.976263) عند مستوى معنوية 5% عند الفرق الأول وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند الفرق الأول.

جدول رقم (2/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للطلب على النقود:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical Value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الطلب على النقود (MD)	-2.981038	5.399792	-	-	عند مستواه
	-	-	2.951125	3.582455	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ9 Eviews ملحق رقم (2)

من الجدول رقم (2/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الطلب على النقود ل ADF test statistic بلغت (5.399792) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.981038) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (2/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الطلب على النقود ل pp test statistic بلغت (-3.582455) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

جدول رقم (3/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للإستثمار الكلي:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الإستثمار الكلي (TI)	-2.951125	-3.167947	-	-	عند مستواه
	-	-	2.951125	3.078543	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ9 Eviews ملحق رقم (3)

من الجدول رقم (3/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الاستثمار الكلي ل ADF test statistic بلغت (-3.167947) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (3/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الاستثمار الكلي ل pp test statistic بلغت (-3.078543) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند عند مستواه.

جدول رقم (4/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للإيرادات الضريبية:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الإيرادات الضريبية	-2.951125	-4.371498	-	-	عند مستواه
(TR)	-	--	2.951125	4.4.11132	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ Eviews 9 ملحق رقم (4)

من الجدول رقم (4/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الإيرادات الضريبية ل ADF test statistic بلغت (-4.371498) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (4/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الإيرادات الضريبية ل pp test statistic بلغت (-4.411132) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند عند مستواه.

جدول رقم (5/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للدخل المتاح:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الدخل	-2.951125	-3.550340	-	-	عند مستواه
المتاح (YD)	-	--	2.951125	3.517224	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ9 Eveiws ملحق رقم (5)

من الجدول رقم (5/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل المتاح لـ ADF test statistic بلغت (-3.550340) وهي أكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل المتاح لـ pp test statistic بلغت (-3.517224) وهي أكبر من القيمة الحرجة (2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند عند مستواه.

جدول رقم (6/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة لسعر الفائدة:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
سعر الفائدة (R)	-2.954021	-5.306956	-	-	عند الفرق الأول
	-	--	2.954021	5.336747	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ9 Eveiws ملحق رقم (6)

من الجدول رقم (6/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل المتاح لـ ADF test statistic بلغت (-5.306956) وهي أكبر من القيمة الحرجة (-2.954021) عند مستوى معنوية 5% عند الفرق الأول وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند الفرق الأول.

من الجدول رقم (6/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل المتاح لـ pp test statistic بلغت (-5.336747) وهي أكبر من القيمة الحرجة (-2.954021) عند مستوى معنوية 5% عند الفرق الأول وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند الفرق الأول.

جدول رقم (7/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للواردات:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الواردات (IM)	-2.951125	-5.675722	-	-	عند مستواه
	-	--	2.951125	5.675624	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ Eviews 9 ملحق رقم (7)

من الجدول رقم (7/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الواردات لـ ADF test statistic بلغت (-5.675722) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (7/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الواردات لـ pp test statistic بلغت (5.675624) وهي اكبر من القيمة الحرجة (2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

جدول رقم (8/3/4): نتائج اختبار جزور الوحدة للدخل القومي:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	5% Critical value	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الدخل القومي (Y)	-2.951125	-3.735022	-	-	عند مستواه
	-	-	2.951125	3.741536	عند مستواه

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ Eviews 9 ملحق رقم (8)

من الجدول رقم (8/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل القومي لـ ADF test statistic بلغت (-3.735022) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

من الجدول رقم (8/3/4) نلاحظ أن قيمة استقرار الدخل القومي لـ pp test statistic بلغت (3.741536) وهي اكبر من القيمة الحرجة (2.951125) عند مستوى معنوية 5% عند مستواه وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير، مما يعني استقرار المتغير عند مستواه.

1- تقدير الدالة الخطية للاستهلاك الخاص:

جدول رقم (9/3/4): نتائج تقدير الدالة الخطية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
β_0	296764.6	164673.3	1.802141	0.0813
YD	0.026762	0.021784	1.228522	0.2285

R-square	Adjusted R-	S.E. of	Prob(F-statistic)	D.W
----------	-------------	---------	-------------------	-----

	squared	regression		
0.046426	0.015665	770653.5	0.228496	0.632906

إعداد الباحث من نتائج برنامج الـ Eviews - ملحق رقم (9)

*الدالة المقدرة:

$$PC = 296764.6 + 0.026762 YD$$

تقييم الدالة المقدرة:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

العمود الأول (coefficient) من الجدول أعلاه يمثل قيم معالم الدالة المقدرة حيث نجد أن:
(1) قيمة الثابت (β_0) تساوي 296764.6 وإشارته موجبة وهو بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

(2) قيمة معامل الدخل المتاح (β_1) يساوي (0.026762) وهو ذو إشارة موجبة بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من الجدول رقم (9/3/4) يتضح أن القيم الإحصائية (Prob) لجميع المعالم غير معنوية الثابت الذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.0813) والدخل المتاح (0.2285) وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بينهما.

• اختبار جودة التوفيق:

- هنالك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لاختبار جودة توفيق النموذج هي كما يلي
- معامل التحديد (R-Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي من الجدول (0.046) و هذه القيمة تعني أن المتغير المستقل في النموذج يفسر التغير في الاستهلاك الخاص بنسبة 5 % والمتبقي 95 % هو أثر المتغيرات التي لم تُضمّن في النموذج.
- معامل التحديد المعدّل (Adjusted R- squared) وهو يسمى أيضاً بمعامل التحديد المصحح وهو يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.015) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل المتاح) مسؤول وبنسبة 15 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك الخاص) والباقي 85 % هي عبارة عن أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الغير مضمّنة في النموذج، وهذه القيمة لا تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج.

*اختبار F: Statistic

ويستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمى باختبار التوثيق الكلي و من نتائج الجدول رقم (9/3/4) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغت (0.228496) وهي اكبر من 0.05، ولذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع (الدخل المتاح).
ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

يتم تقييم النموذج قياسياً وذلك بالكشف عن المشاكل التي يمكن أن يعاني منها النموذج وفقاً للاختبارات التالية:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) – مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

من المعروف أن أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً (في حالة السلاسل الزمنية) أو قطاعياً (في حالة البيانات المقطعية) ويسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً أو قطاعياً بظاهرة الارتباط الذاتي (1)، ويستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي حيث تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (9) أن (D.W) تساوي (0.632906) وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تتعد من القيمة المعيارية للاختبار {2}.

2- تقدير الدالة النصف لوغريثمية للإنفاق الاستهلاكي:

جدول رقم (10/3/4): نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	11.01127	0.383248	28.73148	0.0000
YD	8.64E-08	5.07E-08	1.704430	0.0983

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.085683	0.056189	1.793558	0.098305	0.169307

إعداد الباحث: من نتائج برنامج ال9-Eveiws - ملحق (10)

النموذج المقدّر:

$$\text{Log (YD)} = 11.011275 + 8.64E-08 \text{ YD}$$

التقييم من الجدول رقم (10/3/4):

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

¹ - طارق محمد الرشيد (2013)، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- القاطع: موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معامل سعر الصرف (YD) موجب الإشارة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (10/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل الدخل المتاح أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي غير معنوية ولا توجد علاقة سببية بين الدخل المتاح و الاستهلاك الخاص.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.056) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسؤول وبنسبة 5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك الخاص) والباقي 95 % هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمّن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.09) وهي اكبر من 0.05، ولذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (الدخل المتاح) والمتغير التابع (والاستهلاك الخاص).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (10/3/4) أن (D.W) تساوي (0.16) وهي تشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تبتعد من القيمة المعيارية للاختبار والتي تساوي (2)

3- تقدير دالة الاستهلاك الخاص اللوغريثمية الكلية:

جدول رقم (11/3/4): نتائج تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	5.985367	0.956401	6.258218	0.0000
YD	0.415238	0.116700	3.558168	0.0013

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.826550	0.808606	0.807675	0.000000	1.558880

إعداد الباحث: من نتائج برنامج ال. Eveiws9 - ملحق (11)

النموذج المقدر:

$$\text{Log}(X) = 5.985367 + 0.415238 \text{ Log}(YD)$$

التقييم:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- قيمة القاطع (5.985367) وهو موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل سعر الصرف (YD) بلغت (0.415238) وإشارته موجبة تدل على أن هنالك ارتباط طردي بين الدخل المتاح والاستهلاك الخاص يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من نتائج الجدول رقم (11/3/4) نجد أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من الثابت والدخل المتاح هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن المعامل المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية مما يدل على وجود علاقة سببية بينهما.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared) يساوي (0.80) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل المتاح) مسؤولة وبنسبة 80 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك الخاص) والباقي 20 % هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

من النتائج:

* لا يعاني النموذج من مشكلة ارتباط ذاتي وذلك لأن قيمة درين واتسون (D.W) تساوي (1.55) وهي تقترب من القيمة المعيارية للاختبار {2}.

4. إختبار مشكلة التباين:

جدول رقم (12/3/4) يوضح نتائج إختبار اراش (ARCH):

F-statistic	0.228693	Probability	0.635647
Obs*R-squared	0.240884	Probability	0.623568

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eviews - ملحق (12)

فرض العدم:

$$H_0: \text{Obs} * R^2 > 0.05 \text{ (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)}$$

الفرض البديل:

$$H_0: \text{Obs} * R^2 < 0.05 \text{ (القائل بوجود مشكلة عدم ثبات تباين)}$$

بما أن $\text{Obs} * R^2 > 0.05$ نقبل فرض العدم (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

3- تقدير الدالة الخطية للاستثمار الكلي:

جدول رقم (13/3/4): نتائج تقدير الدالة الخطية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
β_0	-161246.7	75755.97	-2.128501	0.0409
R	13218.29	3484.249	3.793726	0.0006

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.303685	0.282585	166825.9	0.000602	1.432355

إعداد الباحث من نتائج برنامج الـ 9 Eviews - ملحق رقم (13)

*الدالة المقدرة:

$$TI = -161246.7 + 13218.29R$$

تقييم الدالة المقدرة:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

العمود الأول (coefficient) من الجدول رقم (13/3/4) يمثل قيم معالم الدالة المقدرة حيث نجد أن:

(3) قيمة الثابت (β_0) تساوي (-161246.7) وإشارته سالبة وهو بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

(4) قيمة معامل سعر الفائدة (β_1) يساوي (13218.29) وهو ذو إشارة موجبة بالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

• من الجدول رقم (13/3/4) يتضح أن القيم الإحصائية (Prob) لجميع المعالم معنوية الثابت الذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.0409) وسعر الفائدة (0.0006) و هي أقل من مستوى

معنوية 0.05 مما يدل على أن المعامل المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية مما يدل على وجود علاقة سببية بينهما.

• اختبار جودة التوفيق:

- هنالك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لاختبار جودة توفيق النموذج هي كما يلي
- معامل التحديد (R-Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي من الجدول (0.30) و هذه القيمة تعني أن المتغيرات المستقلة التي ضُمَّنت في النموذج تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة 30 % والمتبقي 70 % هو أثر المتغيرات التي لم تُضمّن في النموذج.
- معامل التحديد المعدّل (Adjusted R- squared) وهو يسمى أيضاً بمعامل التحديد المصحح وهو يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.28) وهذا يعني أن المتغير المستقل (سعر الفائدة) مسؤول بنسبة 28 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار) والباقي 72 % هي عبارة عن أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الغير مضمّنة في النموذج، وهذه القيمة لا تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

ويستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمى باختبار التوثيق الكلي و من نتائج الجدول رقم (13/3/4) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغت (0.000602) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع (الاستثمار).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

يتم تقييم النموذج قياسياً وذلك بالكشف عن المشاكل التي يمكن أن يعاني منها النموذج وفقاً للاختبارات التالية:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) – مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

من المعروف أن أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً (في حالة السلاسل الزمنية) أو قطاعياً (في حالة البيانات المقطعية) ويسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً أو قطاعياً بظاهرة الارتباط الذاتي (1)، ويستخدم

¹ - طارق محمد الرشيد (2013)، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي حيث تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (13) أن (D.W) تساوي (1.43) وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تتعد من القيمة المعيارية للاختبار {2}.
4- تقدير الدالة النصف لوغريتمية للإنفاق الاستهلاكي:

جدول رقم (14/3/4): نتائج تقدير الدالة النصف لوغريتمية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	6.378342	0.706778	9.024532	0.0000
R	0.173690	0.032507	5.343179	0.0000

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.463847	0.447600	1.556430	0.000007	0.778549

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9-Eveiws - ملحق (14)

النموذج المقدر:

$$\text{Log(TI)} = 6.378342 + 0.173690 R$$

التقييم من الجدول رقم (14/3/4):

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- القاطع: موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية
- معامل سعر الفائدة (R) موجب الإشارة وهو لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (14/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل سعر الفائدة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي معنوية توجد علاقة سببية بين سعر الفائدة و الاستثمار الكلي.
جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.44) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة وبنسبة 44 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الكلي) والباقي 56 % هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمّن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (سعر الفائدة) والمتغير التابع (الاستثمار الكلي).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (14/3/4) أن (D.W) تساوي (0.77) وهي تشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تبعد من القيمة المعيارية للاختبار والتي تساوي (2).

3- تقدير دالة الاستثمار الكلي اللوغريتمية الكلية:

جدول رقم (15/3/4): نتائج تقدير الدالة اللوغريتمية الكلية:

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	8.464800	1.428471	5.925779	0.0000
Log R	0.637170-	0.090235	0.706124	0.04854

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.689888	0.659877	1.221295	0.000000	2.024821

إعداد الباحث: من نتائج برنامج ال. Eveiws9 – ملحق (15)

النموذج المقدر:

$$\text{Log(TI)} = 8.464800 - 0.063717 \text{ Log(R)}$$

التقييم:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- قيمة القاطع (8.464800) وهو موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية

• قيمة معامل سعر الفائدة (R) بلغت (-0.63717) وإشارته سالبة تدل على أن هناك ارتباط عكسي بين سعر الفائدة والاستثمار يتفق مع النظرية الاقتصادية

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من نتائج الجدول رقم (15/3/4) نجد أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من الثابت وسعر الفائدة هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن المعامل المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية مما يدل على وجود علاقة سببية بينهما.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.69) وهذا يعني أن المتغير المستقل (سعر الفائدة) مسؤول وبنسبة 69% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار) والباقي 31% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

*اختبار F: Statistic

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

من النتائج:

* لا يعاني النموذج من مشكلة ارتباط ذاتي وذلك لأن قيمة درين واتسون (D.W) تساوي (2.0) وهي تساوي القيمة المعيارية للاختبار {2}.

4. إختبار مشكلة التباين:

جدول رقم (16/3/4)

نتائج إختبار ارش (ARCH)

F-statistic	0.220378	Probability	0.641839
Obs*R-squared	0.232184	Probability	0.629909

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eviews - ملحق (16)

فرض العدم:

(القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين) $H_0: Obs * R^2 > 0.05$

الفرض البديل:

$H_0: Obs * R^2 < 0.05$ (القائل بوجود مشكلة عدم ثبات تباين)

بما أن $Obs * R^2 > 0.05$ نقبل فرض العدم (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

4- تقدير الدالة الخطية للإيرادات الضريبية:

جدول رقم (17/3/4)

نتائج تقدير الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
β_0	46369.05	22175.09	2.091042	0.0443
YD	-0.002364	0.003020	0.782808	0.4393

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.18231	0.11520	108068.9	0.439321	1.516829

إعداد الباحث من نتائج برنامج الـ Eviews 9 – ملحق رقم (17)

*الدالة المقدرة:

$$TR = 46369.05 - 0.002364 YD$$

تقييم الدالة المقدرة:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

العمود الأول (coefficient) من الجدول أعلاه يمثل قيم معالم الدالة المقدرة حيث نجد أن:

(5) قيمة الثابت (β_0) تساوي (46369.05) وإشارته موجبة وهو بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

(6) قيمة معامل الدخل الإجمالي (β_1) يساوي (-0.002364) وهو ذو إشارة سالبة بالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

- من الجدول رقم (17/3/4) يتضح أن القيم الإحصائية (Prob) معنوية لمعلمة الثابت الذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.04) و هي أقل من مستوى معنوية 0.05 والدخل الإجمالي (0.43) وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بينهما.

اختبار جودة التوفيق:

- هنالك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لاختبار جودة توفيق النموذج هي كما يلي:
- معامل التحديد (R-Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي (0.18) وهذه القيمة تعني أن المتغيرات المستقلة التي ضُمَّنت في النموذج تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة 18 % والمتبقي 82 % هو أثر المتغيرات التي لم تُضمّن في النموذج.
 - معامل التحديد المعدّل (Adjusted R- squared) وهو يسمى أيضاً بمعامل التحديد المصحح وهو يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.11) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل الإجمالي) مسؤول وبنسبة 11 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإيرادات الضريبية) والباقي 91 % هي عبارة عن أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الغير مضمّنة في النموذج، وهذه القيمة لا تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

ويستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمى باختبار التوثيق الكلي و من نتائج الجدول رقم (17/3/4) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغت (0.439321) وهي اكبر من 0.05، ولذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع (الإيرادات الضريبية).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

يتم تقييم النموذج قياسياً وذلك بالكشف عن المشاكل التي يمكن أن يعاني منها النموذج وفقاً للاختبارات التالية:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) – مشكلة الارتباط الذاتي للبواق:

من المعروف أن أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً (في حالة السلاسل الزمنية) أو قطاعياً (في حالة البيانات المقطعية) ويسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً أو قطاعياً بظاهرة الارتباط الذاتي (1)، ويستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواق حيث تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (17/3/4) أن (D.W) تساوي (1.51) وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواق وذلك لأن القيمة المقدّرة تتعد من القيمة المعيارية للاختبار {2}.

1 - طارق محمد الرشيد (2013)، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

5- تقدير الدالة النصف لوغريثمية للإيرادات الضريبية:

جدول رقم (18/3/4)

نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	8.425973	0.442302	19.05026	0.0000
YD	-2.93E-08	6.02E-08	-0.487058	0.6294

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.170137	-0.1202949	2.155532	0.629437	0.289754

إعداد الباحث: من نتائج برنامج ال9 Eveiws - ملحق (18)

النموذج المقدر:

$$\text{Log}(\text{TR}) = 8.425973 - 2.93\text{E}-08 \text{ YD}$$

التقييم من الجدول رقم (18/3/4):

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- القاطع: موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية
- معامل الدخل الاجمالي (YD) سالب الإشارة وهو لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (18/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل الدخل الإجمالي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي غير معنوية ولا توجد علاقة سببية بين الدخل الإجمالي و الإيرادات الضريبية.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.12) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة وبنسبة 12 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الدخل الإجمالي) والباقي 88 % هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمّن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ.

*اختبار F: Statistic

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.629437) وهي اكبر من 0.05، ولذلك نقبل فرض
العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين
المتغير المستقل (الدخل) الإجمالي والمتغير التابع (الإيرادات الضريبية).
ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (18/3/4) أن (D.W) تساوي (0.28) وهي تشير إلى
وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تتعد من القيمة المعيارية للاختبار
والتي تساوي (2)

3- تقدير دالة اللوغريتمية الكلية للإيرادات الضريبية:

جدول رقم (19/3/4)

نتائج تقدير الدالة اللوغريتمية الكلية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	6.739339	2.365327	2.849221	0.0077
YD	0.123472	0.182819	0.675376	0.0504

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.755561	0.731906	1.103497	0.000000	1.656331

إعداد الباحث: من نتائج برنامج ال9 Eveiws – ملحق (19)

النموذج المقدر:

$$\text{Log}(\text{TR}) = 6.739339 + 0.123472 \text{ Log}(\text{YD})$$

التقييم:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- قيمة القاطع (6.739339) وهو موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الدخل الإجمالي (YD) بلغت (0.123472) وإشارته موجبة تدل على أن هنالك علاقة طردية بين الدخل الإجمالي والإيرادات الضريبية وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من نتائج الجدول رقم (19/3/4) نجد أن القيم الاحتمالية (Prob) لكل من الثابت والدخل الإجمالي هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن المعامل المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية مما يدل على وجود علاقة سببية بينهما.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared) يساوي (0.73) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل الإجمالي) مسؤول وبنسبة 73 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (والإيرادات الضريبية) والباقي 27 % هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

من النتائج:

* لا يعاني النموذج من مشكلة ارتباط ذاتي وذلك لأن قيمة درين واتسون (D.W) تساوي (1.65) وهي تقترب القيمة المعيارية للاختبار {2}.

4. اختبار مشكلة التباين:

جدول رقم (20/3/4)

نتائج اختبار ارش (ARCH)

F-statistic	5.63E-08	Probability	0.999812
Obs*R-squared	5.97E-08	Probability	0.999805

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eveiws - ملحق (20)

فرض العدم:

$$H_0: \text{Obs} * R^2 > 0.05 \text{ (القاتل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)}$$

الفرض البديل:

$$H_1: \text{Obs} * R^2 < 0.05 \text{ (القائل بوجود مشكلة عدم ثبات تباين)}$$

بما أن $\text{Obs} * R^2 > 0.05$ نقبل فرض العدم (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

5. تقدير الدالة الخطية للمستوردات:

جدول رقم (21/3/4)

نتائج تقدير الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
β_0	-62128.83	33502.94	-1.854430	0.0726
Y	0.553943	0.045404	12.20042	0.0000

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.818532	0.813033	184848.3	0.000000	1.868708

إعداد الباحث من نتائج برنامج الـ Eviews 9 - ملحق رقم (21)

*الدالة المقدرة:

$$\text{IM} = -62128.83 + 0.553943 Y$$

تقييم الدالة المقدرة:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

العمود الأول (coefficient) من الجدول أعلاه يمثل قيم معالم الدالة المقدرة حيث نجد أن:
(7) قيمة الثابت (β_0) تساوي (-62128.83) وإشارته سالبة وهو بالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

(8) قيمة معامل الدخل القومي (β_1) يساوي (0.553943) وهو ذو إشارة موجبة بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

• من الجدول رقم (21/3/4) يتضح أن القيم الإحصائية (Prob) معنوية لمعلمة الثابت الذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.72) و هي أقل من مستوى معنوية 0.05 والدخل القومي (0.00) و هي أقل من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على وجود علاقة سببية بينهما.

• اختبار جودة التوفيق:

هنالك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لاختبار جودة توفيق النموذج هي كما يلي

- معامل التحديد (R-Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي من الجدول (0.81) وهذه القيمة تعني أن المتغير المستقل التي ضُمَّنت في النموذج تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة 81 % والمتبقي 19 % هو أثر المتغيرات التي لم تُضمّن في النموذج.
- معامل التحديد المعدّل (Adjusted R- squared) وهو يسمى أيضاً بمعامل التحديد المصحح وهو يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.81) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل القومي) مسؤول وبنسبة 81 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المستوردات) والباقي 19 % هي عبارة عن أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الغير مضمّنة في النموذج، وهذه القيمة لا تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج.

*اختبار F: Statistic:

ويستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمى باختبار التوثيق الكلي و من نتائج الجدول رقم (21/3/4) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع (الدخل القومي).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

يتم تقييم النموذج قياسياً وذلك بالكشف عن المشاكل التي يمكن أن يعاني منها النموذج وفقاً للاختبارات التالية:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) – مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا:

من المعروف أن أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً (في حالة السلاسل الزمنية) أو قطاعياً (في حالة البيانات المقطعية) ويسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً أو قطاعياً بظاهرة الارتباط الذاتي (1)، ويستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا حيث تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (21) أن (D.W) تساوي (1.86) وتشير هذه القيمة إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبقايا وذلك لأن القيمة المقدّرة تقترب من القيمة المعيارية للاختبار {2}.

6- تقدير الدالة النصف لوغريتمية للمستوردات:

جدول رقم (22/3/4)

نتائج تقدير الدالة النصف لوغريتمية

¹ - طارق محمد الرشيد (2013)، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	8.031109	1.083245	7.413938	0.0000
Y	2.03E-06	7.54E-08	26.93596	0.0000

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.927574	0.920565	0.518626	0.000000	1.767347

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ Eviews - ملحق (22)

النموذج المقدر:

$$\text{Log}(\text{TR}) = 8.031109 + 2.03\text{E-}06 \text{ Y}$$

التقييم من الجدول رقم (22/3/4):

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- القاطع: موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معامل الدخل القومي (Y) موجب الإشارة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (22/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل الدخل القومي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي معنوية مما يدل على وجود علاقة سببية بين الدخل القومي و المستوردات.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.92) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسؤول وبنسبة 92 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المستوردات) والباقي 8% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.00000) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (الدخل القومي) والمتغير التابع (المستوردات).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (22/3/4) أن (D.W) تساوي (1.76) وهي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية للاختبار والتي تساوي (2)
3. إختبار مشكلة التباين:

جدول رقم (23/3/4)

يوضح نتائج إختبار ارش (ARCH)

F-statistic	1.064980	Probability	0.309586
Obs*R-squared	1.094212	Probability	0.295540

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eviews – ملحق (23)

فرض العدم:

$H_0: \text{Obs} * R^2 > 0.05$ (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

الفرض البديل:

$H_1: \text{Obs} * R^2 < 0.05$ (القائل بوجود مشكلة عدم ثبات تباين)

بما أن $\text{Obs} * R^2 > 0.05$ نقبل فرض العدم (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

5- تقدير الدالة الخطية للطلب على النقود:

جدول رقم (24/3/4)

نتائج تقدير الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
β_0	28325.23	17129.59	1.653585	0.1080
YD	0.001152	0.001002	1.149296	0.2590
R	-786.3556	749.1119	-1.049717	0.3017

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.166575	0.108860	35730.63	0.279531	1.412410

إعداد الباحث من نتائج برنامج الـ 9 Eviews - ملحق رقم (24)

*الدالة المقدرة:

$$MD = 28325.23 + 0.001152 (YD) - 786.3556(R)$$

تقييم الدالة المقدرة:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

العمود الأول (coefficient) من الجدول أعلاه يمثل قيم معالم الدالة المقدرة حيث نجد أن: قيمة الثابت (β_0) تساوي 28325.23 وإشارته موجبة وهو بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية. قيمة معامل الدخل المتاح (β_1) يساوي (0.001152) وهو ذو إشارة موجبة بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل سعر الفائدة (β_2) يساوي (-786.3556) وهو ذو إشارة سالبة بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من الجدول رقم (24/3/4) يتضح أن القيم الإحصائية (Prob) لجميع المعالم غير معنوية الثابت الذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.10) والدخل المتاح (0.25) وسعر الفائدة (0.30) وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بينهما.

• اختبار جودة التوفيق:

هنالك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لاختبار جودة توفيق النموذج هي كما يلي

• معامل التحديد (R-Square) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي من الجدول (0.16) و هذه القيمة تعني أن المتغير المستقل في النموذج يفسر التغير في الاستهلاك الخاص بنسبة 16 % والمتبقي 84 % هو أثر المتغيرات التي لم تُضمّن في النموذج.

• معامل التحديد المعدّل (Adjusted R- squared) وهو يسمى أيضاً بمعامل التحديد المصحح وهو يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ولكنه أدق من معامل التحديد وهو يساوي (0.10) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدخل المتاح وسعر الفائدة) مسؤول بنسبة 10 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي النقود) والباقي 90 % هي عبارة عن أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الغير مضمّنة في النموذج، وهذه القيمة لا تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج.

*اختبار F: F. Statistic

ويستخدم لاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمى باختبار التوثيق الكلي و من نتائج الجدول رقم (24/3/4) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغت (0.279531) وهي اكبر من 0.05، ولذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذه دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الدخل المتاح).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

يتم تقييم النموذج قياسياً وذلك بالكشف عن المشاكل التي يمكن أن يعاني منها النموذج وفقاً للاختبارات التالية:

*اختبار دربن واتسون (Durbin Watson – D.W) – مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

من المعروف أن أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً (في حالة السلاسل الزمنية) أو قطاعياً (في حالة البيانات المقطعية) ويسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً أو قطاعياً بظاهرة الارتباط الذاتي (1)، ويستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي حيث تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (24/3/4) أن (D.W) تساوي (1.41) وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تبتعد من القيمة المعيارية للاختبار {2}.

6- تقدير الدالة النصف لوغريثمية للطلب على النقود:

جدول رقم (25/3/4)

نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	3.601541	1.524125	2.363022	0.0244
YD	3.44E-07	8.92E-08	3.854511	0.0005
R	0.069338	0.066653	1.040288	0.3060

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.324275	0.282042	3.179175	0.001889	0.555848

1 - طارق محمد الرشيد (2013)، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9-Eveiws - ملحق (25)
النموذج المقدر:

$$\text{Log}(YD) = 3.601541 + 3.44E-07 (YD) + 0.069338(R)$$

التقييم من الجدول رقم (25/3/4):

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- القاطع: موجب الإشارة و يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معامل الدخل المتاح (YD) موجب الإشارة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية
- معامل سعر الفائدة (R) موجب الإشارة وهو لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (25/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل الدخل المتاح أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي معنوية مما يدل على وجود علاقة سببية بين الدخل المتاح و الطلب علي النقود، و معامل سعر الفائدة اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي غير معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بين سعر الفائدة والطلب علي النقود.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.28) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسؤول وبنسبة 28 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي النقود) والباقي 72% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمّن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على عدم جودة توفيق النموذج.

*اختبار F. Statistic:

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.00) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الدخل المتاح وسعر الفائدة) والمتغير التابع (الطلب علي النقود).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

*اختبار درين واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (25/3/4) أن (D.W) تساوي (0.55) وهي تشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تتعد من القيمة المعيارية للاختبار والتي تساوي (2)

3- تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية للطلب على النقود:

جدول رقم (26/3/4)

نتائج تقدير الدالة اللوغريثمية الكلية

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	-7.476544	2.651659	-2.819572	0.0082
YD	1.188946	0.127716	9.309308	0.0013
R	-0.624797	0.854164	-0.731472	0.4698

R-square	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob(F-statistic)	D.W
0.964179	0.959403	0.755986	0.000000	2.194727

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eviews - ملحق (26)

النموذج المقدر:

$$\text{Log (YD)} = -7.476544 + 1.188946 \log (\text{YD}) - 0.624797 \log (\text{R})$$

التقييم:

أولاً: وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- القاطع: سالب الإشارة وهو لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معامل الدخل المتاح (YD) موجب الإشارة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معامل سعر الفائدة (R) سالب الإشارة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: وفقاً للمعيار الإحصائي:

من جدول النتائج (26/3/4) نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للقاطع أقل من (0.05) فهي ذات دلالة معنوية، و معامل الدخل المتاح أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي معنوية مما يدل على وجود علاقة سببية بين الدخل المتاح و الطلب علي النقود، و معامل سعر الفائدة اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي غير معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بين سعر الفائدة والطلب علي النقود.

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يساوي (0.95) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسؤول وبنسبة 95 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي النقود)

والباقي 5% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تضح في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ، وهذه القيمة تدل على عدم جودة توفيق النموذج.

***اختبار F. Statistic:**

القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.00) وهي أقل من 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الدخل المتاح وسعر الفائدة) والمتغير التابع (الطلب على النقود).

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

***اختبار دربن واتسون (Durbin Watson – D.W) مشكلة الارتباط الذاتي:**

تظهر قيمة الاختبار من الجدول رقم (26/3/4) أن (D.W) تساوي (2.1) وهي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تساوي من القيمة المعيارية للاختبار والتي تساوي (2)

4. إختبار مشكلة التباين:

جدول رقم (27/3/4)

نتائج إختبار اراش (ARCH)

F-statistic	0.009180	Probability	0.924251
Obs*R-squared	0.009733	Probability	0.921410

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ 9 Eviews – ملحق (27)

فرض العدم:

$H_0: \text{Obs} * R^2 > 0.05$ (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

الفرض البديل:

$H_1: \text{Obs} * R^2 < 0.05$ (القائل بوجود مشكلة عدم ثبات تباين)

بما أن $\text{Obs} * R^2 > 0.05$ نقبل فرض العدم (القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين)

5. إختبار مشكلة الارتباط الخطي:

جدول رقم (28/3/4)

يوضح مصفوفة الارتباطات

	YD	R
YD	1	-0.0855803828771

R	-0.0855803828771	1
---	------------------	---

إعداد الباحث: من نتائج برنامج الـ **Eveiws** - ملحق (28)

ومن خلال مصفوفة اختبار الارتباط بين المتغيرات كانت النتيجة أن هنالك ارتباط عكسي ضعيف بين الدخل المتاح وسعر الفائدة (-0.08)، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي.

3.3.4 حساب مضاعفات السياسات النقدية المالية:

ولإيجاد مضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة المالية نقوم بحل المعادلات في النموذج آنياً باستخدام صلة الوصل في المعادلات وهو سعر الفائدة، ثم نحسب التغير في الدخل الناتج من التغير في السياسات الاقتصادية ونتيجة لحل المعادلات السلوكية السابقة في النموذج، فقد وجد أن:

مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - C(1 - t) + ek/h}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{-0.63/-0.624}{1 - 0.415(1 - 0.123) + (-0.637)(1.189)/-0.62} = 1.31$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - C(1 - t) + ek/h}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - 0.415(1 - 0.123) + (-0.637)(1.189)/-0.62} = 1.32$$

بينما نُدخل في الاقتصاد المفتوح الصادرات والواردات في النموذج، وسيكون مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - C(1 - t) + (ek/h) + m}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{-0.63/-0.624}{1 - 0.415(1 - 0.123) + (-0.637)(1.189)/-0.62 + 2.03} = 0.35$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح:.

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - C(1 - t) + (ek/h) + m}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - 0.415(1 - 0.123) + (-0.637)(1.189)/-0.62 + 2.03} = 0.35$$

بما أن سعر الفائدة، وهو حلقة الوصل بين سوق السلع وسوق النقد، فعندما يُخذف من توصيف النموذج الإجمالي للاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح بسبب مخالفة معامل سعر الفائدة للنظرية الاقتصادية، فإنه يترتب على ذلك أن يبقى النموذج مقتصرًا على سوق السلع دون سوق النقد. وفي هذه الحالة يمكن بحث أثر السياسة المالية فقط دون السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

لقد تم احتساب المضاعفات ذات العلاقة من المعادلة الرقم (4)، وإن الانفتاح التجاري قد انعكس على قيمة الميل الحدي للاستيراد (M) على السودان في مجال البحث، حيث كانت قيمة (M) (2.03).

جدول رقم (23/3/4): المضاعفات (Multipliers) المستخلصة من النموذج:

مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح	مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق	مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح	مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق
0.35	1.32	0.35	1.31

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على النتائج المتوصل إليها من النموذج.

من الجدول رقم (23/3/4) يتضح الآتي:

1. انخفضت قيمة مضاعفات السياستين النقدية و المالية بعد إدخال التجارة الخارجية في تقدير المضاعف (الاقتصاد المفتوح).

حيث بلغت قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح.

كما بلغت قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح.

2. هناك علاقة قوية وواضحة بين زيادة نسبة الانخفاض في المضاعفات (أي قلة فاعلية السياسات النقدية والمالية) وبين زيادة درجة الانفتاح.

وباستخدام قيمة المضاعف يمكن تتبع التغيرات في الدخل القومي الناتجة من التغيرات التي تحصل في أدوات السياسة النقدية (عرض النقود)، أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) بعبارة أخرى، فإن زيادة الإنفاق الحكومي في السودان مثلاً بمقدار مليون جنية (مع بقاء العوامل الأخرى

ثابتة) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار (1.32) مليون جنية في الاقتصاد المغلق.

أما في الاقتصاد المفتوح فسوف يزداد الناتج القومي لقيمة الإنفاق الحكومي نفسها بمقدار (0.35) مليون جنية فقط، ويتبين لنا مدى قصور السياسات المالية والنقدية في السودان.

ففي حالة حصول هزات في الاقتصاد، سواءً لأسباب داخلية أو خارجية، كحصول كساد مثلاً، فإن السياسات الحكومية، وحتى تكون فعالة يتطلب أن تكون شديدة وقاسية أحياناً. فإذا أرادت السلطات المختصة أن تنشّط الإنتاج القومي الإجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلي باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لذلك، فإن العبء على ميزانية الحكومة سيكون أكبر إذا كان الاقتصاد مفتوحاً¹.

فإذا كان الهدف مثلاً زيادة الدخل القومي بمقدار مائة مليون جنية فإن ذلك يتطلب من الحكومة أن تنفق (75.758) مليون جنية فقط إذا كان الاقتصاد مغلقاً (1.32/100) بينما يتطلب هذا الهدف نفسه أن تنفق (285.714) مليون جنية إذا كان الاقتصاد مفتوحاً (0.32/100). وسوف يكون هذا العبء أشد وطأة إذا كانت موارد الحكومة المالية ضئيلة ما يضطرها إلى زيادة الاقتراض، وما يترتب على ذلك من اعتماد الاقتصاد على المصادر الخارجية الأمر الذي يخلق مشكلات تتعلق بزيادة أعباء خدمة الدين الخارجي وحدوث إختلالات في ميزان المدفوعات.

¹. Zaki Eusufzai, «Openness, Economic Growth, and Development: Some Further Results,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 44, no. 2 (2006), p. 333

الخاتمة

اختبار الفروض، والنتائج والتوصيات

اختبار الفروض:

الفرضية الأولى: الإنفتاح التجاري يؤثر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية. بعد توصيف وتقدير النموذج بطريق المربعات الصغري العادية، وتقدير معالم متغيرات النموذج، والإستدلال بتلك المعالم المحسوبة، تم حساب مضاعفات أدوات السياسات النقدية في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، وبعد التحليل توصلت الدراسة أن قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، (0.35) في الاقتصاد المفتوح، مما يؤكد أن الإنفتاح التجاري يؤثر سلباً علي فاعلية السياسة النقدية.

الفرضية الثانية: الإنفتاح التجاري يؤثر سلباً علي فاعلية السياسة المالية. بعد توصيف وتقدير النموذج بطريق المربعات الصغري العادية، وتقدير معالم متغيرات النموذج، و الإستدلال بتلك المعالم المحسوبة، تم حساب مضاعفات أدوات السياسات المالية في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، وبعد التحليل توصلت الدراسة أن قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، وقيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح، مما يؤكد أن الإنفتاح التجاري يؤثر سلباً علي فاعلية السياسة المالية.

هناك علاقة قوية وواضحة بين زيادة نسبة الانخفاض في المضاعفات (أي قلة فاعلية السياسات النقدية والمالية) وبين زيادة درجة الانفتاح.

النتائج:

نتائج النموذج: أوضحت نتائج النموذج الآتي:

1. وقد أثبتت الدراسة أن قوة تلك السياسات الداخلية النقدية والمالية تتضاءل أي تتناقص كلما زادت درجة الإنفتاح التجاري لها.
 2. انخفضت قيمة مضاعفات السياستين النقدية والمالية بعد إدخال التجارة الخارجية في تقدير المضاعف (الاقتصاد المفتوح).
- حيث بلغت قيمة مضاعف السياسة النقدية (1.31) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح.
- كما بلغت قيمة مضاعف السياسة المالية (1.32) في الاقتصاد المغلق، وبلغت قيمة (0.35) في الاقتصاد المفتوح .

التوصيات:

- 1 . توصي الدراسة متخذي القرار الاقتصادي في الدولة بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى، هذا مع التخطيط الجاد للإنتاج نحو التكامل الاقتصادي مع دول العالم بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة واحدة وليس كأقطار صغيرة هذا يجعل الانفتاح علي العالم الخارجي أقل في تأثيراته السلبية وأقوي في تأثيراته الإيجابية
2. مراعاة التدرج، والانتقاء، والتوقيت المناسب، في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح.
3. الانفتاح التجاري بشكل متوازن حتي لا يعتمد فقط علي قطاع معين من خلال توجيه إيراداته إلى الإستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه إلى التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان المدفوعات.
4. تنفيذ سياسات إقتصادية تساعد علي تنويع الإقتصاد في المدى الطويل خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير.
- 5 . العمل على تنمية الصادرات وتنويعها وذلك لتكون الاستفادة من الانفتاح التجاري أكبر.
- 6 . على الدولة محاولة علاج عجز الميزان التجاري عن طريق تمويله بمصادر داخلية وعدم الاعتماد على الدين الخارجي.
- 7 .على الدولة طلب إعادة جدولة الديون الخارجية من الجهات المُقرضة وذلك للتخفيف من أعبائها.
- 8 . التقليل من الاعتماد على الواردات في السودان لأنه قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ومن ثم تمويله بالدين الخارجي.
- 9 النظر بجدية من قبل صانعي السياسات، والتي لها صلة بالموضوع بوضع سياسات تعزيز التجارة الخارجية، والتنمية المالية، والسعي بجدية للمشاركة والإستفادة بشكل فعال من التجارة الدولية، وعلاوة على ذلك، من أجل تعزيز وضمان توافر الائتمان المحلي، والائتمان الخاص والعرض النقدي، ينبغي بذل جهد لإتخاذ التدابير التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدابير أخرى بما في ذلك الإنفتاح التجاري.
10. توصي الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الانفتاح التجاري في السودان واستخدام الأساليب القياسية المتقدمة نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

المراجع:

1. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، دار الثقافة الجامعية، 1990م.
2. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، الأردن: دار زهران للنشر، 1993م.
3. احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، واشنطن، مركز المشروعات الدولية، 2006م.
4. أحمد فريد و سهير محمد، السياسات النقدية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000م.
5. أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، دراسة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2010م، بيئة الأعمال الفكرية، ط1، الخرطوم 2013م.
6. الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، الطبعة الأولى 2003 م .
7. اشرف ابراهيم، الاقتصاد السوداني الموارد الاقتصادية لم تغني من جوع، alsudanalyoum.com، 2018/2/16م.
8. عبدالمنعم القوصي، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م.
9. بدرالدين حسين جبر الله، عبدالرحمن محمد عبدالرحمن، إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1960-2008م، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث.
10. البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، للاعوام 1990-1993م، جمهورية السودان.
11. بوحفص حاكمي، العولمة: الإندماج السريع والمنافع المحدودة: حالة الدول النامية، عن موقع، <http://www.uluminsania.net/a4.3.htm> بتاريخ 2016.1.17.
12. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م.
13. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006 م.
14. جلال احمد أمين، مازق التنمية العربي في السبعينيات، الكويت، مجلة العربي، العدد 30، 2000م.
15. جمعة محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-2000، دمشق، دار الرضا للنشر، كانون الثاني 2005 م.
16. جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، عمان، دار وائل للنشر، 1999م.

17. جوده عبدالخالق، الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992م.
18. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 1997م.
19. جون استيوارت ميل (1806-1873م)، إقتصادي انجليزي من مولفاته Principles of political economy
20. جون هد سوف، إقتصاديات التجارة الدولية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع، طبعة 1987م.
21. جون هيدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، المملكة العربية السعودية، دار المريخ 1987م.
23. حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003م.
24. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986م.
25. حمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2004م.
26. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، عمان، دار المناهج، 2006.
28. خضر عباس العمر، التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية، المملكة العربية السعودية الرياض، عمادة شؤون المكتبات.
29. الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى مؤسسة طابا، 2002م.
30. الرشيد علي احمد سليمان سنقور، السياسة المالية في عهد الإنقاذ في ميزان الشرع والفكر الاقتصادي الإسلامي، السودان، الخرطوم شركة مطابع السودان، ط1.
31. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999م.
32. سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكويت، 1994م.
33. سامي غنفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005م.
34. سكينه بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2009م.
35. سمير محمود معتوق، النظرية والسياسات النقدية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 1989م.

36. سيد محمود، واخرون، التكامل مع الاقتصاد العالمي، موقع أنترنت
www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=419 م2016
37. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام
الرأسمالي، الدار الجامعية، 1988م.
38. صابر محمد الحسن، ورقة عمل تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، ابوظبي، صندوق
النقد العربي 2004م.
39. صابر محمد حسن "إدارة السياسة النقدية السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي -
تجربة السودان"، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار رقم (2)، 2004م. www.CBS.org.
40. صبحي تادرس قريصة، محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية،
1983م.
41. صقر محمد علي، التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية
الاقتصاد، 2007م.
42. صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي
باستخدام نموذج المستخدم، المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 52/14،
2008م.
43. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، ابوظبي، سلسلة بحوث ومناقشات
حول العمل، العدد الثاني، من 4-9 ايار 1996م.
44. طارق الحاج، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999م.
46. طارق الرشيد، سامية حسن، سلسلة الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج EViews.
47. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ
E-views - استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، بدون طبعة، ب ت.
48. طارق محمد الرشيد، سلسلة محاضرات في مشاكل الاقتصاد القياسي، السودان، جامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.
49. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، باستخدام برنامج spss -
2005م.
50. عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية
ط 2.

51. عادل احمد حشيش،مجدي محمد شهاب،اساسيات الاقتصاد الدولي، بيروت، منشورات الحلبي، 2003م.
52. عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الإقتصادي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،1997 م.
53. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، القاهرة، دار النهضة العربية،1980 م.
54. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، القاهرة، دار النهضة العربية،1979 م.
55. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،مصر الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،ط2 ، 2000م.
56. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الإسكندرية، مطبعة الرشاد، بدون تاريخ نشر.
57. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م.
58. عبد المنعم راضي، النقود و البنوك، القاهرة ، مكتبة عين شمس،1998 م.
59. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية. منشأة المعارف.
60. عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية،1996م.
61. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى "منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان"، 2001م.
62. عبدالحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، عمان، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م.
63. عبدالرحيم شريف احمد، وآخرون، إمكانية إستحداث أدوات أو أدوات نقدية ومالية لإدارة السيولة، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية لإدارة البحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي 2003-2007م،
64. عبدالله الحسن محمد، كمال يوسف عبدالله، بدر الدين حسين جبرالله، تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2002م، دار مصحف افريقيا، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، 2004م.

65. عبدوس عبدالعزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية في الدول، دراسة حالة الجزائر، الجزائر، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة ابوبكر بلقائد - تلمسان، 2010-2011.
66. عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2003م.
67. عزه فؤاد نصر اسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية علي التنمية الصناعية في الإقتصاد النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005م.
68. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، عمان، دار المسيرة، ط2، 2010م.
69. العمار رضوان، النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات، سوريا، جامعة تشرين، 1995م.
70. عمر فضل الله، إصلاح السياسات المالية والاقتصادية في السودان، (قدمت هذه الدراسة بين يدي مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م).
71. فايز بن إبراهيم الحبيب، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الرابعة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م.
72. فرهود محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، سوريا، منشورات جامعة حلب، 1990 م.
73. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأردن، مؤسسة الوراق، 2001م.
74. قاسم الفكي علي جاد الله، أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان علي القطاعات الإنتاجية، السودان ، مجلة التنوير العدد العاشر مركز التنوير المعرفي الخرطوم السودان 2011م.
75. قسوم خيري بلال، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان حقائق الماضي ورؤي المستقبل، السودان، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الثانية 2013م.
76. كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م.
77. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، سوريا دمشق، منشورات دار الحسين، ط1، 1997م.
78. مجد الدين الفيروز اباذي، القاموس المحيط، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى ، ط 8، 2005م.
79. محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، سوريا دمشق، المطبعة الجديدة، 1977م.
80. محمد زاي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990م.
81. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001م.
82. محمد عثمان مصطفى، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، 1984.

84. محمد علي سلامة، الإنفتاح الإقتصادي وأثارة الإجتماعية علي الأسر، الاسكندرية، دار الوفاء، 2002م.
85. محمود حسين الوادي، زآريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000م.
86. مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ط 1 الخرطوم، بنك السودان، 2006م.
87. مروان عطون، النظريات النقدية، الجزائر، دار البعث للطباعة والنشر، 1989م .
88. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 1985م.
89. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996م.
90. مصطفى محمد عبد الله، السياسات الاقتصادية الكلية لما بعد الانفصال، مجله المصرفي، العدد 62، 2011م.
91. المهاني محمد خالد، الجشي .خالد الخطيب، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق 1999-2000م.
92. المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، 1981.
93. ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2001م.
94. ناظم محمد نوري الثمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار النهار للنشر والتوزيع، 1999م.
95. الناير، السودان بين الوفرة والندرة مسيره الاقتصاد السودانى منذ الاستقلال بموقع النيلين، www.alnilin.com 2015م.
96. النجار عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1982م.
97. نورة عبد الرحمن اليوسف، الاقتصاد القياسي، موقع جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية قسم الاقتصاد.
98. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 .
99. يوجين أ.د. يوليو، نظريات ومساائل في النظرية الاقتصادية الكلية، بيروت، دار الرائد العربي للنشر، 1984م.

المراجع الأجنبية:

1. Bela Balassa, Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock,) *Journal of Development Economics*, vol. 18 (May-June 2010).
2. Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maari,Alger.
3. Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Busness and Economy ,(NewYork Macmillan Publishing Co 1977.
4. Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique , Thèse Doctorat En Sciences Economiques , Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003.
5. Halit Yanikkaya, Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation, , TurkeyReceived 1 May 2002; accepted 1 October 2002, *Journal of Development Economic*,2003.
6. Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, *Industrialization and Growth: A Com- parative Study* (New York: Oxford University Presss, 2008).
7. Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, *Industrialization and Growth: A Com parative Study* (New York: Oxford University Presss, 2008).
8. Jean, Merc Siroen,l'ouverture commerciale est-elle mesurable ,colloque internationale ouverture économiqueet développement ,TUNES ,22-24 juin 2000.
9. Jeffrey A. Frankel and David Romer, Does Trade Cause Growth?, *The American Economic Review*, vol. 89, no. 3 (June 2009).
10. Jeffrey A. Frankel and David Romer, Does Trade Cause Growth?, *The American Economic Review*, vol. 89, no. 3 (June 2009).
11. Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York, 1963.
12. Lamia ben jemia katari , Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire ,Tunis,2005.
13. Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), *Fiscal Stress and Public Policy*, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980)
14. Michel Zerbato, *Macroéconomie élémentaire*, paris, Armand colin, 1996.
15. Michel Zerbato, *Macroéconomie élémentaire*, paris, Armand colin, 1996.
16. Moshe Syrquin and Hollis B. Chenery, Three Decades of Industrialization, *The World Bank Economic Review*, vol. 3, no. 2 (2009).

17. Philip. A. Klein the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973.
18. Public Finance in Theory and practice, Third Ed., McGraw-Hill Book 1999.
19. Roger Dehem, precise of international economy, the presses of the university laval, Dunod, Québec, 1982.
20. Romain Wacziarg, Karen Horn Welch, Trade Liberalization And Growth: New Evidence, National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003.
21. Romain Wacziarg, Karen Horn Welch, Trade Liberalization And Growth: New Evidence, National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003.
22. Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mcgraw, Hill International Booklom, 1984.
23. Sébastien Edwards, openness, Trade libéralisation and growth Developing countries, journal of economic littérature, London, 1993, P 1367 Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine (Aspects réels et monétaires), Alger, OPU, 1993.
24. Sebastian Edwards, Openness, Outward Orientation, Trade Liberalization, and Economic Performance in Developing Countries, World Bank, Country Economics Department (Washington, DC), PRE Working Paper; 191 (2009).
25. Sebastian Edwards, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 3 (September 2012).
26. Woo-Sik Moon, an Open Economy Model of Wages and Employment with an Application to Korea, *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 17, no. 1 (Fall 1994).
27. Zaki Eusufzai, «Openness, Economic Growth, and Development: Some Further Results», *Economic Development and Cultural Change*, vol. 44, no. 2 (2006).

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.alarabiya.net/views/2010/11/29/127785.html>
2. http://www.islamecon.com/publish/printer_49.shtml-20/12/2015
3. <http://www.omarfadlalla.com/?p=14266>

دراسات الماجستير والدكتوراة:

1. دليلة طالب، رسالة دكتوراة، بعنوان قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012م، جامعة أبي بكر بلقائد - تلمسان الجزائر، كلية العلوم لإقتصادية وعلوم التيسير، 2015م.
 2. غسان طارق ظاهر، رسالة دكتوراه: أثر الانكشاف التجاري علي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان اسبوية مختارة للفترة من 1980-2011م، جامعة الكوفة العراق، 2013م
 3. صاولي مراد، رسالة دكتوراة، الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية لسنة 2005-2012 م، جامعة 8 ماي 1945 م، الجزائر 2012 م.
 4. ادريس رشيد، رسالة دكتوراة، بعنوان إنعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر علي هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012 م، جامعة الجزائر، 2012م.
 5. شروق علي الشهري، رسالة دكتوراة: أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية في الفترة 1980-2011، 2011م جامعة الملك سعود، www.ksa.edu.sa
 6. عبدوس عبدالعزيز، رسالة دكتوراة: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول في حالة الجزائر للفترة من 2000-2009م، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2011م.
 7. مارد ناشيء: ورقة علمية بعنوان (ثمن الانفتاح التجاري لدولة الصين) 2002م.
- www.chinaonline.co
8. زكية مشعل، الإنفتاح التجاري وأثره علي السياسة المالية والنقدية للفترة من 1980-1995م)، جامعة اليرموك، اربد الأردن 2001م.
 9. Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth New Evidence , National BureauOf Economi Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003.
 10. SACHIN KUMAR ،Research Student ،Department of Economics Indira Gandhi National Open University (IGNOU) New Delhi, India ،2014
 11. Mustafa Acar *Kýrykkale University, Turkey* Openness and the Effects of Exchange Rates: An Empirical Analysis Journal 9. Monetary Policy on the of Economic Integration 20(1), March 2005.

التقارير:

1. أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000-2005م وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2006م.
2. بنك السودان المركزي، 2010م.

3. بنك السودان المركزي، 2011م.
4. بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثاني الخمسون للعام 2012م.
5. بنك السودان المركزي، 2009م.
6. بنك السودان، منشورات السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان، لسنة 1994م.
7. بنك السودان، التقارير السنوية، للسياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 1994م.
8. ديوان الضرائب الموسوعة الضريبية في قرن 1900-2000م الإدارة العام للبحوث والإحصاء والتشريع.
9. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م.
10. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة 1983م.
11. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة 1999م.
12. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1996م.
13. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 1999م.
14. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2004م.
15. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م.
16. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، العرض الاقتصادي 2004م.
17. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي من 1990-1999م
18. التكامل الإقتصادي العالمي، تجربة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الإقتصادي بين البدان الاسلامية المجلد 38، العدد 2، 2001م. موقع أنترنت www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=419 2016م

الملاحق:

1. استقرار الإنفاق الاستهلاكي الخاص: pc

Null Hypothesis: PC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic			
0.0089	-3.750725	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.699871		1% level	Test critical values:
	-2.976263		5% level	
	-2.627420		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0000	-9.167054	Phillips-Perron test statistic		
	-3.699871		1% level	Test critical values:
	-2.976263		5% level	
	-2.627420		10% level	

2. استقرار الطلب علي النقود: MD

Null Hypothesis: MD has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
1.0000	5.399792	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

Null Hypothesis: MD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0115	-3.582455	Phillips-Perron test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

3. استقرار الاستثمار الكلي: TI

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0309	-3.167947	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0378	-3.078543	Phillips-Perron test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

4. استقرار الإيرادات الضريبية: TR

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
--------	-------------	--	--

0.0015	-4.371498	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.639407	1% level Test critical values:
	-2.951125	5% level
	-2.614300	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
0.0013	-4.411132	Phillips-Perron test statistic
	-3.639407	1% level Test critical values:
	-2.951125	5% level
	-2.614300	10% level

5. استقرار الدخل المتاح: YD

Null Hypothesis: YD has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
0.0125	-3.550340	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.639407	1% level Test critical values:
	-2.951125	5% level
	-2.614300	10% level

Null Hypothesis: YD has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
0.0135	-3.517224	Phillips-Perron test statistic
	-3.639407	1% level Test critical values:
	-2.951125	5% level
	-2.614300	10% level

6. استقرار سعر الفائدة: R

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
 Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.306956	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0001	-5.336747	Phillips-Perron test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

7. استقرار الواردات: IM

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.675722	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-5.675624	Phillips-Perron test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

8. استقرار الدخل القومي: Y

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0079	-3.735022	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

Null Hypothesis: Y has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0077	-3.741536	Phillips-Perron test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

9. الدالة الخطية للإنفاق الاستهلاكي:

Dependent Variable: PC
 Method: Least Squares
 Date: 12/14/17 Time: 13:52
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0813	1.802141	164673.3	296764.6	C
0.2285	1.228522	0.021784	0.026762	YD
414087.6		Mean dependent var	0.046426	R-squared
776761.7		S.D. dependent var	0.015665	Adjusted R-squared
30.00656		Akaike info criterion	770653.5	S.E. of regression
30.09725		Schwarz criterion	1.84E+13	Sum squared resid
30.03707		Hannan-Quinn criter.	-493.1082	Log likelihood
0.632906		Durbin-Watson stat	1.509267	F-statistic
			0.228496	Prob(F-statistic)

10. الدالة النصف لوغريتمية للإنفاق الاستهلاكي:

Dependent Variable: LOG(PC)
 Method: Least Squares
 Date: 12/14/17 Time: 14:34
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	28.73148	0.383248	11.01127	C
0.0983	1.704430	5.07E-08	8.64E-08	YD
11.39010	Mean dependent var	0.085683		R-squared
1.846175	S.D. dependent var	0.056189		Adjusted R-squared
4.064972	Akaike info criterion	1.793558		S.E. of regression
4.155669	Schwarz criterion	99.72241		Sum squared resid
4.095489	Hannan-Quinn criter.	-65.07204		Log likelihood
0.169307	Durbin-Watson stat	2.905082		F-statistic
		0.098305		Prob(F-statistic)

11, تقدير دالة الاستهلاك الخاص اللوغريتمية الكلية:

Dependent Variable: LOG(PC)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 12/14/17 Time: 15:25
Sample: 1980 2015
Included observations: 35
Convergence achieved after 9 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.258218	0.956401	5.985367	C
0.0013	3.558168	0.116700	0.415238	LOG(YD)
0.0017	3.465855	0.246315	0.853693	AR(1)
0.0002	4.286819	0.133728	0.573268	SIGMASQ
11.39010	Mean dependent var		0.826550	R-squared
1.846175	S.D. dependent var		0.808606	Adjusted R-squared
2.596617	Akaike info criterion		0.807675	S.E. of regression
2.778012	Schwarz criterion		18.91783	Sum squared resid
2.657651	Hannan-Quinn criter.		-38.84419	Log likelihood
1.558880	Durbin-Watson stat		46.06490	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

12. إختبار مشكلة التباين:

ARCH Test:		
0.635647	Probability 0.228693	F-statistic

0.623568 Probability 0.240884 Obs*R-squared

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 02/27/18 Time: 11:40
 Sample(adjusted): 1981 2015
 Included observations: 35 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0124	2.646967	1.311475	3.471431	C
0.6356	0.478219	0.172982	0.082723	RESID^2(-1)
3.776824	Mean dependent var	0.006882	R-squared	
6.699510	S.D. dependent var	-0.023212	Adjusted R-squared	
6.720338	Akaike info criterion	6.776819	S.E. of regression	
6.809215	Schwarz criterion	1515.534	Sum squared resid	
0.228693	F-statistic	-115.6059	Log likelihood	
0.635647	Prob(F-statistic)	2.018616	Durbin-Watson stat	

13. الدالة الخطية الاستثمار:

Dependent Variable: TI
 Method: Least Squares
 Date: 12/14/17 Time: 17:39
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0409	-2.128501	75755.97	-161246.7	C
0.0006	3.793726	3484.249	13218.29	R
105498.3	Mean dependent var	0.303685	R-squared	
196960.1	S.D. dependent var	0.282585	Adjusted R-squared	
26.94273	Akaike info criterion	166825.9	S.E. of regression	
27.03161	Schwarz criterion	9.18E+11	Sum squared resid	
26.97341	Hannan-Quinn criter.	-469.4979	Log likelihood	
1.432355	Durbin-Watson stat	14.39236	F-statistic	
		0.000602	Prob(F-statistic)	

14. الدالة النصف لوغريتمية للاستثمار الكلي:

Dependent Variable: LOG(TI)
 Method: Least Squares
 Date: 12/14/17 Time: 18:22
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.0000	9.024532	0.706778	6.378342	C
0.0000	5.343179	0.032507	0.173690	R
9.883409	Mean dependent var		0.463847	R-squared
2.094126	S.D. dependent var		0.447600	Adjusted R-squared
3.778112	Akaike info criterion		1.556430	S.E. of regression
3.866989	Schwarz criterion		79.94170	Sum squared resid
3.808793	Hannan-Quinn criter.		-64.11697	Log likelihood
0.778549	Durbin-Watson stat		28.54957	F-statistic
			0.000007	Prob(F-statistic)

15. دالة الاستثمار الكلي اللوغريتمية الكلية:

Dependent Variable: LOG(TI)
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 12/14/17 Time: 23:38
Sample: 1980 2015
Included observations: 35
Convergence achieved after 6 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.925779	1.428471	8.464800	C
0.04854	0.706124	0.090235	-0.637170	LOG(R)
0.0000	6.595322	0.117778	0.776785	AR(1)
0.0000	4.899202	0.269656	1.321098	SIGMASQ
9.883409	Mean dependent var		0.699888	R-squared
2.094126	S.D. dependent var		0.669877	Adjusted R-squared
3.371335	Akaike info criterion		1.221295	S.E. of regression
3.549089	Schwarz criterion		46.23842	Sum squared resid
3.432695	Hannan-Quinn criter.		-54.99836	Log likelihood
2.024821	Durbin-Watson stat		22.98797	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

. 74 Inverted AR Roots

16. نتائج إختبار مشكلة التباين:

ARCH Test:

0.641839	Probability	0.220378	F-statistic
0.629909	Probability	0.232184	Obs*R-squared

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 02/27/18 Time: 12:31
 Sample(adjusted): 1981 2015
 Included observations: 35 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0015	3.460599	0.621981	2.152427	C
0.6418	0.469444	0.174801	0.082059	RESID^2(-1)
2.336130	Mean dependent var		0.006634	R-squared
2.827178	S.D. dependent var		-0.023468	Adjusted R-squared
4.995077	Akaike info criterion		2.860160	S.E. of regression
5.083954	Schwarz criterion		269.9570	Sum squared resid
0.220378	F-statistic		-85.41385	Log likelihood
0.641839	Prob(F-statistic)		1.889873	Durbin-Watson stat

17. الدالة الخطية للإيرادات الضريبية:

Dependent Variable: TR
 Method: Least Squares
 Date: 12/15/17 Time: 10:46
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0443	2.091042	22175.09	46369.05	C
0.4393	-0.782808	0.003020	-0.002364	YD
36527.67	Mean dependent var		0.18231	R-squared
107451.8	S.D. dependent var		0.11520	Adjusted R-squared
26.07437	Akaike info criterion		108068.9	S.E. of regression
26.16325	Schwarz criterion		3.85E+11	Sum squared resid
26.10505	Hannan-Quinn criter.		-454.3015	Log likelihood
1.516829	Durbin-Watson stat		0.612789	F-statistic
			0.439321	Prob(F-statistic)

18. الدالة اللوغرثمية للإيرادات الضريبية:

Dependent Variable: LOG(TR)
 Method: Least Squares
 Date: 12/15/17 Time: 11:32
 Sample: 1980 2015
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	19.05026	0.442302	8.425973	C
0.6294	-0.487058	6.02E-08	-2.93E-08	YD

8.303840	Mean dependent var	0.170137	R-squared
2.131216	S.D. dependent var	-0.1202949	Adjusted R-squared
4.429398	Akaike info criterion	2.155532	S.E. of regression
4.518275	Schwarz criterion	153.3286	Sum squared resid
4.460078	Hannan-Quinn criter.	-75.51446	Log likelihood
0.289754	Durbin-Watson stat	0.237226	F-statistic
		0.629437	Prob(F-statistic)

19. الدالة اللوغرثمية الكلية للإيرادات الضريبية:

Dependent Variable: LOG(TR)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 12/15/17 Time: 12:10
Sample: 1980 2015
Included observations: 35
Convergence achieved after 28 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0077	2.849221	2.365327	6.739339	C
0.0504	0.675376	0.182819	0.123472	LOG(YD)
0.0000	10.83999	0.079471	0.861469	AR(1)
0.0000	4.928278	0.218847	1.078540	SIGMASQ

8.303840	Mean dependent var	0.755561	R-squared
2.131216	S.D. dependent var	0.731906	Adjusted R-squared
3.180779	Akaike info criterion	1.103497	S.E. of regression
3.358533	Schwarz criterion	37.74889	Sum squared resid
3.242140	Hannan-Quinn criter.	-51.66364	Log likelihood
1.656331	Durbin-Watson stat	31.94035	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

. 86

Inverted AR Roots

20. نتائج إختبار مشكلة التباين:

ARCH Test:

0.999812	Probability	5.63E-08	F-statistic
0.999805	Probability	5.97E-08	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/27/18 Time: 12:45
Sample(adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2465	1.179878	9.28E+09	1.10E+10	C
0.9998	-0.000237	0.174115	-4.13E-05	RESID^2(-1)
1.10E+10	Mean dependent var		0.000000	R-squared
5.29E+10	S.D. dependent var		-0.030303	Adjusted R-squared
52.30793	Akaike info criterion		5.37E+10	S.E. of regression
52.39681	Schwarz criterion		9.53E+22	Sum squared resid
5.63E-08	F-statistic		-913.3888	Log likelihood
0.999812	Prob(F-statistic)		1.999564	Durbin-Watson stat

21. تقدير الدالة الخطية للمستوردات:

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 12/16/17 Time: 23:44
Sample: 1980 2015
Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0726	-1.854430	33502.94	-62128.83	C
0.0000	12.20042	0.045404	0.553943	Y
85386.54	Mean dependent var		0.818532	R-squared
427496.8	S.D. dependent var		0.813033	Adjusted R-squared
27.14790	Akaike info criterion		184848.3	S.E. of regression
27.23678	Schwarz criterion		1.13E+12	Sum squared resid
27.17858	Hannan-Quinn criter.		-473.0883	Log likelihood
1.868708	Durbin-Watson stat		148.8502	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

22. الدالة النصف اللوغرثمية للمستوردات:

Dependent Variable: LOG(IM)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 12/17/17 Time: 00:36
Sample: 1980 2015
Included observations: 35
Convergence achieved after 33 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.413938	1.083245	8.031109	C

0.0000	26.93596	7.54E-08	2.03E-06	Y
0.0000	10.04772	0.094166	0.946155	AR(1)
0.0001	4.507114	0.052857	0.238233	SIGMASQ
8.689515	Mean dependent var	0.927574	R-squared	
1.840127	S.D. dependent var	0.920565	Adjusted R-squared	
1.696394	Akaike info criterion	0.518626	S.E. of regression	
1.874148	Schwarz criterion	8.338156	Sum squared resid	
1.757754	Hannan-Quinn criter.	-25.68689	Log likelihood	
1.767347	Durbin-Watson stat	132.3407	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	
		. 95	Inverted AR Roots	

23. نتائج إختبار مشكلة التباين:

ARCH Test:

0.309586	Probability	1.064980	F-statistic
0.295540	Probability	1.094212	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/27/18 Time: 12:52

Sample(adjusted): 1981 2015

Included observations: 35 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0225	2.394053	0.152962	0.366200	C
0.3096	1.031979	0.171575	0.177061	RESID^2(-1)
0.445429	Mean dependent var	0.031263	R-squared	
0.783447	S.D. dependent var	0.001908	Adjusted R-squared	
2.403308	Akaike info criterion	0.782699	S.E. of regression	
2.492185	Schwarz criterion	20.21639	Sum squared resid	
1.064980	F-statistic	-40.05790	Log likelihood	
0.309586	Prob(F-statistic)	2.045035	Durbin-Watson stat	

24. تقدير الدالة الخطية للطلب على النقود:

Dependent Variable: MD

Method: Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 09:50

Sample: 1980 2015

Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.1080	1.653585	17129.59	28325.23	C
0.2590	1.149296	0.001002	0.001152	YD
0.3017	-1.049717	749.1119	-786.3556	R
17252.06	Mean dependent var	0.076575	R-squared	
36072.42	S.D. dependent var	0.018860	Adjusted R-squared	
23.88722	Akaike info criterion	35730.63	S.E. of regression	
24.02054	Schwarz criterion	4.09E+10	Sum squared resid	
23.93324	Hannan-Quinn criter.	-415.0264	Log likelihood	
1.412410	Durbin-Watson stat	1.326791	F-statistic	
		0.279531	Prob(F-statistic)	

25. الدالة النصف اللوغرثمية للطلب على النقود:

Dependent Variable: LOG(MD)
Method: Least Squares
Date: 12/17/17 Time: 10:27
Sample: 1980 2015
Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0244	2.363022	1.524125	3.601541	C
0.0005	3.854511	8.92E-08	3.44E-07	YD
0.3060	1.040288	0.066653	0.069338	R
6.431804	Mean dependent var	0.324275	R-squared	
3.752018	S.D. dependent var	0.282042	Adjusted R-squared	
5.232937	Akaike info criterion	3.179175	S.E. of regression	
5.366253	Schwarz criterion	323.4290	Sum squared resid	
5.278958	Hannan-Quinn criter.	-88.57640	Log likelihood	
0.555848	Durbin-Watson stat	7.678257	F-statistic	
		0.001889	Prob(F-statistic)	

26. الدالة اللوغرثمية الكلية للطلب على النقود:

Dependent Variable: LOG(MD)
Method: Least Squares
Date: 12/17/17 Time: 11:49
Sample: 1980 2015
Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0082	-2.819572	2.651659	-7.476544	C
0.0000	9.309308	0.127716	1.188946	LOG(YD)
0.4698	-0.731472	0.854164	-0.624797	LOG(R)
6.431804	Mean dependent var		0.964179	R-squared
3.752018	S.D. dependent var		0.959403	Adjusted R-squared
2.519522	Akaike info criterion		0.755986	S.E. of regression
2.741715	Schwarz criterion		17.14545	Sum squared resid
2.596223	Hannan-Quinn criter.		-39.09164	Log likelihood
2.194727	Durbin-Watson stat		201.8732	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

27. نتائج إختبار مشكلة التباين:

ARCH Test:

0.924251	Probability	0.009180	F-statistic
0.921410	Probability	0.009733	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/27/18 Time: 13:02

Sample(adjusted): 1981 2015

Included observations: 35 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1049	1.667445	7.04E+08	1.17E+09	C
0.9243	-0.095810	0.174193	-0.016689	RESID^2(-1)
1.15E+09	Mean dependent var		0.000278	R-squared
3.93E+09	S.D. dependent var		-0.030017	Adjusted R-squared
47.10565	Akaike info criterion		3.99E+09	S.E. of regression
47.19452	Schwarz criterion		5.24E+20	Sum squared resid
0.009180	F-statistic		-822.3488	Log likelihood
0.924251	Prob(F-statistic)		1.999694	Durbin-Watson stat